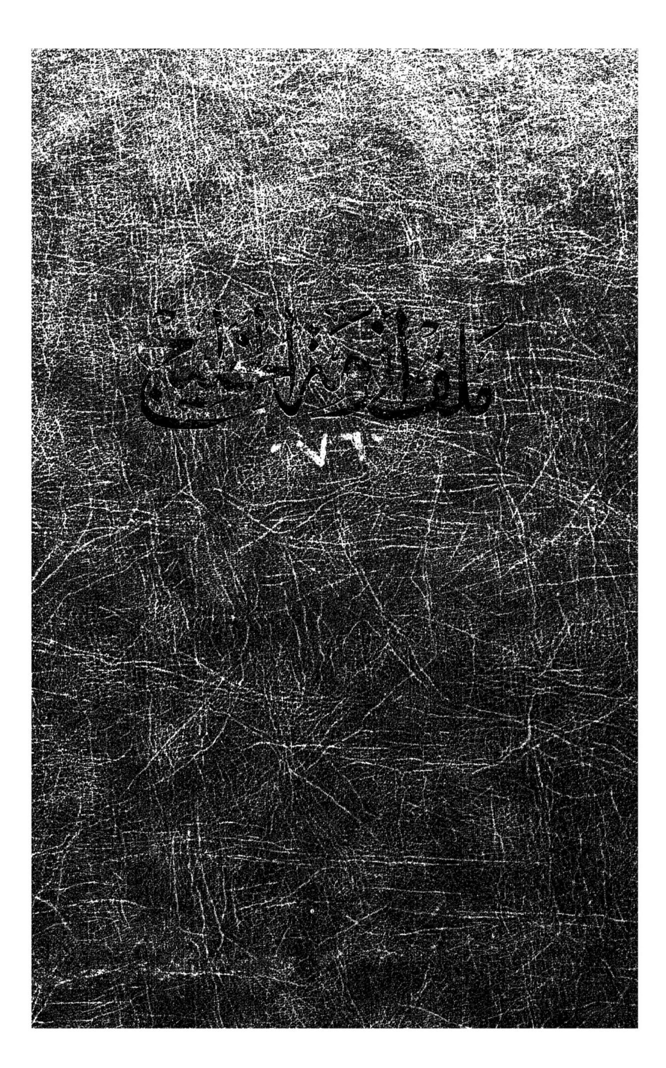


بسم الله الرحمن الرحيم

أزمـة الخـليج
مواقفـــ واتجاهات
تيارات فكرية سياسية

المجلد ٧٦

رؤى الخبراء والمحللون

الجزء الأول

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٢٣

قائمة محتويات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٠

المفاجأة العراقية : تحليل استراتيجي

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

د . عبد المنعم سعيد

نجحت العراق نجاحا تاما في مفاجأة الوطن العربي والعالم بغزوها للاراضي الكويتية . فحتى لحظة اندفاع الجحافل العراقية عبر الحدود لم يكن احد لا في الشرق او في الغرب يتصور ان التهديدات المتوالية للقيادة ليست اكثر من روتين معتاد صدر كثيرا من بغداد طوال الشهور القليلة الماضية . وربما كانت المجلة الامريكية « الدفاع والشئون الخارجية » الاسبوعية هي الاستثناء الوحيد حين كشفت يوم ٣٠ يوليو ان توزيع القوات العراقية ينبيء بما هو اكثر من الضغط السياسي . عدا ذلك فقد كان الجميع تحت الاعتقاد ان الازمة العراقية ـ الكويتية ـ على حدتها ـ سوف يتم التعامل معها بشكل او باخر بوسائل سياسية ودبلوماسية واقتصادية بتدخل اطراف عربية وغير عربية .

ولا جدال الان ان ذلك كان اعتقادا خاطئا وسوف تكون له نتائج مدمرة ، ولذا كانت المفاجأة والدهشة التى اصابت الساسة والمحللين والمراقبين ، والان ـ وللاسف بعد وقوع الواقعة ـ فانه من الممكن العودة الى شريط الاحداث وتبين كيف نجحت القيادة العراقية فى خداع العالم وبالذات فى المنطقة العربية . فحجم القوات التى استخدمتها العراق والطريقة التى تم بها الغزو ، تدل على تخطيط طويل المدى واستعداد وتدريب يصعب تصديق انه تولد نتيجة تصاعد الازمة التى نشبت منذ اسابيع ولذا ـ على الارجح ـ فان العراق اتخذ قرار الغزو منذ فترة ليست بالقصيرة مدفوعا فى ذلك بـأزمته الاقتصادية وشعوره بقوته العسكرية بعد توقف الحرب مع ايران والطموحات فى منطقة الخليج والشرق الأوسط باكمله .

وبعد القرار جاءت التفاصيل ، فقد كان مطلوبا تحييد مصر وعزل سوريا واجتذاب الاردن فكان مجلس التعاون العربى ، الذى مثل قمة ما ظن ساعتها انه تحول جوهرى فى طبيعة النظام العراقى نحو استبعاد الاساليب الراديكالية العنيفة فى تحقيق « الوحدة العربية » والتحول نحو بناء نظام عربى يقوم على التنمية التدريجية للمصالح المشتركة . وبعدها تتالت الازمات وكانت كلها مع اطراف خارجية هى فى كثير من الاحيان خصم للعرب خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية وفى البداية كانت الازمة مع بريطانيا حول الجاسوس الصحفى ، وبعدها بقليل نشبت ازمة اخرى امريكية ـ عراقية بسبب المطالبة بانسحاب قطع الاسطول الامريكى من الخليج والتى كانت حتى وقت قريب تمثل موضوعيا مساندة لبغداد فى حربها ضد طهران . ولم يمض وقت طويل حتى نشبت ازمة اخرى مع اسرائيل بعد اعلان العراق عن امتلاكه للاسلحة الكيماوية واستعداده لتدمير نصف اسرائيل اذا ما اعتدت على العراق او اى بلد عربى .

هذا التتالى والتسارع فى الازمات جعل مسالة وجود ازمة جديدة مسالة روتينية تحدث كل يوم ومعها تتصاعد الاعلانات والتصريحات وتحشد القوات والتهديدات . وسار النظام العربى كله الى اضفاء المشروعية على العراق لمجابهة التهديدات الخارجية بعقد مؤتمر قمة ببغداد ، الذى لم يكن فى الحقيقة سوى شهادة براءة ومساندة من القادة العرب للنوايا العراقية ، كان هناك تصور ان جبهة عربية وراء العراق يمكن ان توفر الشعور الكافى بالامن فلا تنطلق افعال غير مأمونة من عقالها . ولكن المؤتمر نفسه ـ بالنسبة للعراق ـ كان شيئا اخر فقد طرح الرئيس العراقى خلافه مع الكويت حول حصص النفط وانتاجها ، وهى مسالة بدت ساعتها مستغربة فالعراق ليس معروفا بالتزامه الشديد بحصص الانتاج كما ان دواعى اخرى كانت سبب الدعوة الى المؤتمر . ولكننا الان نستطيع ان نفهم انه كان الهدف وضع سابقة سياسية مؤداها انها حاولت بالطرق السلمية ولكن مسعاها لم ينجح ، وهو ما بدا يتردد صباح مساء بعد نشوب الازمة .

وعلى الطريق نفسه نجحت العراق فى تامين جبهتها مع ايران عن طريق خلق تفهم لم تتضح كل ابعاده بعد . ويبدو ان ذلك كان الخطوة الاخيرة اللازمة لتفجير الازمة الذى جاء عقب خطاب الرئيس العراقى فى عيد الثورة الذى



المصدر : الأهــرام

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القى فيه كل الاتهامات على الكويت بالاعتداء على العراق عسكريا واقتصاديا ، وعززه بالمذكرة الشهيرة للجامعة العربية التى احدثت هزة كبرى فى النظام العربى كله . وحتى تلك اللحظة رغم شدة اللهجات والتهديدات ، وحشد القوات ، فان الوضع بدا وكأن العراق تريد تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية فى الاساس مثل الغاء بعض الديون او الحصول على معونات عاجلة . ورغم ان المطالب صاحبتها آلة اعلامية نشيطة فان النظام العربى تحرك بالطريقة المعتادة لرأب الصدع والوساطة وكانت جهود الأمين العام للجامعة العربية والرئيس حسنى مبارك والملك فهد والرئيس عرفات وغيرهم .

ورغم ان المطالب العراقية تعطى حقوقا للعراق لم يسبق ان طالب احد من العرب بها فى ثروة البلدان الاخرى ، الا ان العمل الدبلوماسى العربى تعامل مع المسألة كلها بنوع من المساواة بين العراق والكويت التى اصبحت موضوعا للأزمة وبعد مساعدات قدمتها للعراق طوال سنوات حربها مع ايران . هذه المساواة صورت الأزمة كما لو كانت « خلافا » عراقيا ـ كويتيا ينبغى تجاوزه بالطرق الدبلوماسية المعروفة .

وكان ذلك خطأ للدبلوماسية العربية فقبلت اجتماع جدة كوسيلة لوضع النزاع على طريق المفاوضات بينما لم تكن بغداد مستعدة حقا للتفاوض ، فبعد ذلك ارسلت وفدا لم يكن فيه خبير واحد فى القضايا المتنازع حولها .. فى الوقت الذى اخذ الكويت الأمر بجدية وكان وفده يضم خبراء فى النفط والشئون المالية وكل الأمور التى اعلنها العراق ، فان الوفد العراقى اعلن بلا مراوغة انه لم يأت الى جدة للتفاوض وانما لعمل جدول زمنى لتنفيذ المطالب العراقية . وكان ذلك طلبا للرضوخ ليس من الكويت فقط ولكن من كل الدول التى ساهمت فى الوساطة .

وجاء فشل مباحثات جدة قبل ان تبدأ ، وانشغال دول الوساطة بانعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية فى القاهرة غطاء لكى تنطلق قوات الغزو العراقية ليستيقظ العالم صباح الخميس والكويت أسيرة . وكان ذلك هو المطلوب فتحت تأثير المفاجأة والدهشة يجرى خلق امر واقع على الجميع ان يتعاملوا معه . فهناك شعب كويتى وآبار للنفط وعمالة مهاجرة ، وخبراء امريكيون وبريطانيون بالآلاف ، واقتصاد دولى لابد من التفكير داخل المنطقة وخارجها حول آثار الغزو ، ومقاومته ، عليهم .. وهكذا فان التقدير العراقى صار انه يمكن كسب الوقت ، وامتصاص ردود الفعل ، واستغلال الخوف العربى من التدخل الاجنبى لحصول العراق على مكاسب ارضية واقتصادية .

وهكذا فتحت ابواب خطيرة ليس فقط على الكويت وحدها وانما ايضا على العراق والشعب الفلسطينى والأردنى والعالم العربى بأسره . ولا يستطيع احد ان يجادل ان اسرائيل وايران هما اقرب الاطراف المستفيدة . ومن الصعب لوم العراق وحدها فقد انجر الجميع الى هذا الموقف وهم معصوبو الأعين حين تمت المساواة بين الطرفين . وحينما قبل نمط من السلوك يقوم على تفجير الازمات مع الغرب ولكن الحرب الحقيقية تجرى مع اقرب الاشقاء . الأزمات العراقية كلها كانت مع بريطانيا وامريكا واسرائيل ولكن الجيوش توجهت نحو الكويت وفى الوقت الذى اقتطعت فيه الحرب العراقية ـ الايرانية ثمانى سنوات من وقت الأمة ، وعشرات المليارات من اموالها ، فان الله يعلم وحده كم سيكلف هذا الغزو الجديد . فالكل يعلم انه من السهل بدء الحروب ولكن الصعوبة كل الصعوبة فى انهائها □

غزو الكويت ومصير النظام العربى

يخوض النظام العربى الآن إمتحانا شاقا لكينونته فهذه هى اول مرة يواجه فيها هذا النظام موقفا تقدم فيه دولة عضو بالجامعة العربية على غزو إقليم دولة اخرى وإحتلاله بالقوة العسكرية وخلع حكومة هذه الدولة وفرض حكومة بديلة بالارادة المنفردة لسلطة الاحتلال .

وليس بوسعنا هنا سوى أن نستدعى حقيقة أن العضوية بالجامعة العربية مربوطة ومشروطة بالالتزامات القانونية المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك ، وعشرات من قرارات مجلس الجامعة ومؤتمرات القمة العربية ، ويترتب على ذلك أن تجاهل هذه الالتزامات والضرب بها عرض الحائط لاينطوى على مجرد إخلال بواجبات العضوية وإنما يصل الأمر الى إعدام العضوية قانونا ، وحتى بصفة تلقائية . ذلك أننا أمام إنتهاك لا لواجبات معينة فقط ، وإنما لجوهر وصلب فكرة النظام والجامعة ، وأمام سلوك يجعل الفوضى والعنف والقوة هى القاعدة ففكرة النظام العربى تقوم فى جوهرها على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم جواز إستعمال القوة او حتى مجرد التهديد بإستخدامها بين الدول الاعضاء فى الجامعة

وإذا لم ينجح النظام العربى فى هذا الامتحان الشاق ، فإنه سوف ينهار لامحالة ولكن ماهو معيار النجاح هنا ؟ هل يكفى للنجاح أن تعود الأمور الى ماكانت عليه قبل الغزو العراقى لأراضى الكويت وتصفية آثار وتبعات هذا الغزو ؟ لانظن أن ذلك يكفى .

والواقع أن هناك ثلاثة مسارات محتملة للأجابة عن السؤال السابق ، وهى تمثل أيضاً ثلاثة مناهج لادارة الأزمة الناشبة عن موقف الغزو العراقى للكويت وهذه المسارات هى : تعريب الأزمة ومقاومة التدويل ، وتنسيق عربى ـ دولى لحل الأزمة ، واخيرا تدويل الأزمة فى غيبة موقف عربى فعال

د . محمد السيد سعيد

تعريب الأزمة

لقد حدث شبه إجماع تلقائى بين المثقفين والرسميين العرب على ضرورة تعريب الأزمة أى حصرها فى الاطار العربى ومقاومة نزعات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة واوروبا للتدخل فيها ، على الأقل قبل ان تستنفد الدول العربية بوسائلها وفى أطرها الخاصة كافة سبل حل الأزمة على ضوء المبادىء والقواعد المعمول بها فى النظام الدولى وفى النظام العربى ، على السواء وقد كان هذا هو منطق اكثرية الدول العربية التى عقدت دورة طارئة لمجلس الجامعة ، ونجحت فى إصدار قرار حاسم فى ٣ اغسطس بتصويت إيجابى من اربع عشرة دولة عربية وقد يستكمل هذا المسار او منهج حل الأزمة بعقد مؤتمر قمة عربى مصغر فى السعودية لمحاولة وضع القرار السابق موضع التنفيذ ومناقشة تفصيلاته والاسس السياسية التى سيقوم عليها هذا التنفيذ

ومن الواضح ان لهذا المسار مزايا عديدة وعلى راس هذه المزايا الحيلولة دون تدخل الدول الكبرى بالوسائل العسكرية وتجنيب الوطن العربى كله وخاصة الكويت والعراق مغبة هذا التدخل ، خاصة ان المتوقع ان تذهب الدول الكبرى ـ وتحديدا الولايات المتحدة ـ فى التدخل شوطا اوسع من مجرد إعادة الأمور الى نصابها ، اى إلى ماكانت عليه قبل اول اغسطس إن منطق الحرص على مصالح كل من الكويت



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والعراق وتكامل كل منهما إقليميا والحفاظ على امن كل منهما وراء هذا المنهج لحل الأزمة .

ومع ذلك ، فإن علينا ان نعترف بوجود عيبين جوهريين لهذا المنهج لحل الأزمة العربية .

العيب الأول هو أن النظام العربى ـ أى الجامعة العربية ـ لايملك وسيلة لفرض هذا الحل وضمان الانسحاب الكامل للقوات العراقية الغازية وإيقاف محاولاتها لتغيير نظام الحكم بالقوة فى الكويت وتصفية كامل آثار الغزو ، إلا إذا وافقت العراق طوعيا على ذلك . ومن الواضح أن الحكومة العراقية لن توافق إلا إذا ضمن لها الحل العربى مكاسب هامة اقتصادية وسياسية أى الانسحاب فى مقابل تبعات وآثار إيجابية للعراق تعادل على الأقل الخسائر الكبيرة الدعائية والاقتصادية والمعنوية المصاحبة للغزو العسكرى وإذا حدث ذلك ومكن النظام العربى الحكومة العراقية من تحقيق مكاسب من عملية الغزو فإن هذه الحكومة سوف تشعر بأنها حققت انتصارا سياسيا ، بما قد يصل إلى خلق إنطباع بأنها قد أصبحت سيدة الموقف فى منطقة الخليج وأنها تستطيع أن تلعب دور القوة الاقليمية الكبرى بوضع الخليج تحت هيمنتها وإبتزازه عندما تشاء .

والنظام العربى لايملك غير وسائل القوة المعنوية والدبلوماسية ومن الواضح أن العراق لم يقدر هذه القوة بما فيه الكفاية ، إذ أن الحكومة العراقية قد قامت بالغزو فى وقت كانت تعقد فيه إجتماعات وزراء خارجية المؤتمر الاسلامى ،وبينهم وزراء خارجية الدول الاعضاء فى الجامعة العربية ، الأمر الذى لايشكل فقط احراجا لكل من المؤتمر الاسلامى والجامعة العربية . وفى مقابل القوة المعنوية والدبلوماسية . فإن النظام العربى يملك أساسا قانونيا للقوة العسكرية أى إتفاقية الدفاع المشترك ، ولكنه لايمتلك هذه القوة بالفعل نتيجة لتواتر تجاهل هذه الاتفاقية والعجز عن تطبيقها وبلورتها فى أداة تنفيذية او منظمة أمنية أو قادرة على فرض الأمن ومبادىء النظام العربى الجوهرية

أما العيب الثانى لهذا المنهج ، فهو أنه يتجاهل تماما ولايعمل الفكر فى الأسباب التى دعت الحكومة العراقية للإقدام على هذا الغزو فلا شك أن الحكومة العراقية كانت تدرك أن رد الفعل العربى العلم سوف يكون سلبيا وأن هناك خسائر كبيرة معنوية ودبلوماسية ، ان لم تكن عسكرية وأمنية فى نهاية المطاف لعملية الغزو ، وأن أى حساب إستراتيجى لهذا القرار ـ على ضوء الظروف العربية والدولية الراهنة ـ يجعله قرارا طائشا ومع ذلك فقد أقدمت على اتخاذه وأن الموقف العراقى قد لاقى قدرا من الموافقة من قبل سبعة أطراف عربية أخرى أعضاء فى الجامعة العربية ولاشك ان هذا الحجم من الموافقة سواء كانت إختيارية او اجبارية قد يسبب إنشقاقا غير هين سوف تكون له تبعات ونتائج خطيرة فى لنظام العربى حتى لو نجحت الاغلبية فى تنفيذ ما أصدرته من قرارات فى نطاق الجامعة العربية . معنى ذلك ان ثمانية أطراف عربية بعضها هام للغاية فى النظام العربى قد وجد مبررا

وهناك بالطبع أسباب خاصة بكل من الأطراف العربية والتى وافقت على السلوك العراقى ، غير أن العامل والسبب الرئيسى وراء ماحدث من تواطؤ هو البيئة النفسية التى وصلت إليها هذه الأطراف وخاصة العراق ذاتها والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والحديث هنا يشير لا إلى الاحباط واليأس فقط من فعالية النظام فى تحقيق أهداف قومية وقطرية ، وإنما أيضا الى عقم الانتماء الى هذا النظام والسخط على عدم عدالته فى هيئته الراهنة ، وهذه المشاعر يشترك فيها لا الدول الثماني « المنشقة » عن الاجماع فقط ، وإنما أيضا عدد آخر من الدول العربية الهامة فى هذا النظام

وتظهر هذه العيوب بقدر اكبر من الوضوح عندما نستعرض منهج التدويل . والمعنى بالتدويل هنا جعل الأزمة فى الخليج قضية دولية يقوم على معالجتها وإدارتها وحلها النظام الدولى ، والقوى الكبرى المحركة لهذا النظام ، وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا . والمزية الرئيسية لهذا السيناريو هى المبادرة والقوة الشاملة ـ فعلينا أن نتذكر أن مجلس الأمن كان قد إجتمع وأصدر قراره الحاسم فى ذات يوم الغزو ، وقبل ان يكتمل الاحتلال العراقى لأراضى الكويت ، فى الوقت الذى تأخر فيه رد الفعل العربى بأقل قليلا من يومين منذ ساعة الغزو العراقى ، وفى نفس الوقت ، فإن القوى الكبرى تملك من وسائل القوة ما يمكنها من إرغام الحكومة العراقية على الانصياع ، وخاصة إذا توافقت هذه القوى ، وقد حدث بالفعل أن توافقت على القيام بإجراءات محددة اقتصادية ودبلوماسية وسياسية ، وربما عسكرية

على أن العيب الرئيسى لهذا المسار أو منهج حل الازمة أنه يتم فى غيبة العرب وبالتالى فى غيبة مصالحهم فى إحداث معالجة متكاملة وحاسمة ولكن متوازنة للأزمة . والقوة الدولية الرئيسية التى تقود هذا المنهج وهى الولايات المتحدة قد لاتتورع عن تصعيد الموقف إلى حد الصدام العسكرى ولاشك أنه لو حدث مثل هذا الصدام . فإنها لن تكتفى بمجرد اجبار العراق على الانسحاب ، بل قد تذهب إلى إحداث تغييرات سياسية وجيوبوليتكية جوهرية فى منطقة الخليج سوف تضعف لا الأمن العراقى والخليجى فقط وإنما الأمن العربى بكل جوانبه أيضا خاصة وأن هناك سيناريوهات تآمرية خطيرة يتم تداولها الآن فى جنبات مراكز البحوث الغربية والأمريكية حول مصير العراق والأردن والشعب الفلسطينى ومنطقة المشرق العربى كلها .

وباختصار فإن منهج التدويل الصرف قد يجنح ضد المصالح العربية عموما وخاصة المصلحة العربية فى التكامل الاقليمى والأمن العراقى والخليجى عموما .

أما المسار الثالث فهو يضم عناصر من منهج التعريب ومنهج التدويل ، ويمكن لهذا المسار أن يتخذ أحدى صورتين . الصورة الغالبة حاليا هى أن يضع النظام الدولى اسس حل الأزمة ، وأن يوفر الوسائل اللازمة لضمان تنفيذ القرارات الدولية ويقوم النظام العربى فى المقابل بتقديم اطار للانسحاب العراقى بحيث لاتبدو وكأنها رضوخ للضغوط الدولية وفضل الاطار العربى ومزية هذه الصورة انها تحقق التكامل



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٠

بين النظامين الدولى والعربى وتقسم العمل بينهما بما يضمن تحقيق النتيجة النهائية المطلوبة وهي تصفية تبعات الغزو العراقى للكويت غير ان العيب الرئيسى لهذا السيناريو هو انه يجعل للقوى الدولية اليد الطولى فى تقرير مصير الازمة ولايعطى للعرب وسيلة للرقابة المباشرة على سلوك الأطراف الدولية القوية اثناء وفى اعقاب مرحلة الضغط ، خاصة لو تطور إلى ضغط عسكرى . وهناك فى المقابل صورة بديلة لتطوير التنسيق العربى - الدولى وهي تقوم على مشاركة عربية مبادرة وقوية فى صياغة الموقف الدولى . وهنا يجب ان يصبح مجلس الامن هو الاداة وان يتم من خلال قرارات واضحة ومتوازنة لاتفرط فى تفويض الأطراف الدولية القوية بالعمل وان تضع قيودا على تصرفاتها منذ البداية فى حدود التفويض الممنوح . ولا شك ان مثل هذه الصورة تمتاز عن سابقتها باعطاء العرب فرصة الرقابة على العمل الدولى منذ البداية وفى كل مراحله . غير ان العيب الرئيسى لها هى ان مثل هذا العمل سيكون فى مواجهة العراق ، الأمر الذى يخلق سابقة خطيرة لعمل دولى يشارك فيه بعض العرب فى مواجهة دولة عربية .

وعلى ضوء هذه الاحتمالات كلها ، فإن افضل المسارات الممكنة هو سيناريو التعريب لو تم ضمان السرعة والفعالية له . السرعة ضرورية بحيث تسبق تطور العمل الدولى إلى إعتماد الأداة العسكرية . والفعالية ضرورية ، وإلا إستثمرت الحكومة العراقية حالة الابطاء فى تبرير الازمة واضفاء مشروعية الامر الواقع عليها او إجبار العرب على الأختيار بين الامر الواقع الجديد او المشاركة فى عمل دولى ضد العراق ، وهو إختيار سيىء لجميع الأطراف .

ولكن كيف يمكن أن نضمن السرعة والفعالية ، السرعة يمكن ضمانها من خلال مؤتمر القمة أما الفعالية فلا يمكن ضمانها بمجرد المطالبة بالعودة الى الواقع السابق على أول أغسطس ، بل لابد من إنتهاز الفرصة لتطوير النظام العربى بما يرفع حالة اليأس التى قادت العراق إلى مافعله وقادات اطرافا عربية اخرى الى التواطؤ معه . والتطوير يجب أن يتم فى مجالين جوهريين . المجال الأول هو صفقة او صيغة مناسبة للأمن العربى الجماعى فى مواجهة التهديدات الخارجية الى جانب ما قد يحدث من تهديد بين الدول العربية ذاتها .

اما المجال الثانى فهو تحقيق عدالة اكبر او عدم عدالة اقل فى توزيع الثروة بين الاقطار العربية ، فانفراد الاغنياء بالثروة العربية وخاصة الثروة النفطية وطريقتهم فى التعامل مع هذه الثروة مع بقية العرب سوف تسفر اجلا او عاجلا عن شعور حاد بالحرمان والاحباط وسوف تقود حتما الى إزدهار الارهاب الفردى أو إرهاب الدولة فى العلاقات بين العرب . ولاشك أن توظيف جزء من هذه الثروة لتحقيق المصالح العربية الجماعية يمكن ان يشكل مدخلا مقبولا من العراق دون ان يكون تنازلا مباشرا لها يحقق لها مكسبا فوريا من العدوان .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٨ أغســطس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسرائيل

خيـار الحـرب اكثر اغـراء واقـل تكلفة

مع الغزو العراقي للكويت يكون النظلم العربي بهيئته التي توارثناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد قوضت من الناحية الفعلية .. وتكون الابواب قد فتحت امام احتمالات شتى . ومن المبكر الآن ان يتنبا احد بهيئة النظلم المقبل في الوطن العربي . لانها سوف تتبلور عبر اكثر من مرحلة من مراحل التفاعلات في العلاقات العربية والدولية . ولن يكون بمكننا ان نحصر البدائل الممكنة والتحالفات المتنقلة والمتغيرة ، وما قد تسفر عنه في كل مرحلة من نتائج بعضها قد يكون اغرب من الخيال واشد وقعا على النفس العربية .

وقد اخذت بعض الملامح الجوهرية للمرحلة الاولى بعد الغزو العراقى للكويت فى الاتضاح . واهم هذه الملامح فى رايى الشخصى هو ما يمكن تسميته برفض الهامشيين فى النظام العربى الراهن . فالغزو العراقى للكويت قد قوض بحد ذاته اهم مرتكزات النظام العربى ، الراهن اى مجموعة الاسس والمبادىء التى قامت عليها الجامعة العربية وعلى راسها عدم جواز استخدام القوة او التهديد باستخدامها لتسوية الخلافات العربية . ناهيك عن عدم جواز احتلال اراضى دولة عربية عضو وتغيير حكومتها بالقوة . وربما لا يكون هذا هو التحدى الأول للشرعية العربية والدولية من قبل دولة عضو بالجامعة . فقد واجهت الجامعة موقفا به بعض الشبه بالموقف الحالى . وهو اعلان الأردن ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ . غير ان الغزو العراقى يختلف نوعيا . اذ انه تم من قبل دولة كبيرة ورئيسية فى النظام العربى . ادى الى مس جوهر فكرة الشرعية العربية . على ان الموقف الراهن يختلف ايضا من زاوية انه لم يعد موقفا منفردا . ذلك ان العراق قد نجحت فى استقطاب التاييد الضمنى لستة اطراف عربية عضو بالجامعة وهى فى مجموعها اما دول تشعر بالحرمان او الياس من تاييد ودعم النظام العربى وتواجه بموقعها الهامشى فى النظام العربى مخاطر جمة لكينونتها دون ان تشعر بدعم قوى من النظام ويبدو ان رفض الهامشيين هذا موجه اساسا الى دول الخليج الغنية . وقد اتبعت تلك الدول الاخيرة ـ بالتوافق مع السياسة والمصالح العربية ـ سياسة تمييز نفسها فى شخصية مستقلة ولكنها فى اطار نظام الجامعة العربية . غير انه اذا لم تشعر هذه الدول الخليجية بان النظام العربى قد تمكن من تصفية كامل آثار العدوان العراقى فالارجح انها سوف تتجه الى الانفصال عن النظام العربى وتوثيق نفسها مع المصالح والسياسة الغربية بما تنطوى عليه من صياغات للأمن تضمن لها سلامتها الاقليمية واستمرار نظم الحكم فيها .

وسوف يتوقف هذا التقويض المحتمل للنظام العربى على تطور التفاعلات العربية الدولية فاذا فشلت العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية الدولية فى تحقيق اهدافها سوف تتزايد احتمالات المواجهة العسكرية . وهنا قد يدخل العالم العربى الى مرحلة ثانية من التفاعلات قد تتبدل فيها التحالفات مرة اخرى . حيث قد ينقسم شرق العالم العربى الى خليجيين اغنياء متحالفين مع الغرب ، وغير خليجيين فقراء وثائرين على النظام العربى والدولى فى وقت واحد .

ومن المتوقع فى هذه الحالة ان يصبح لاسـرائيل دور هـام فى المواجهـة العسكرية ، الامر الذى قد يصيب مصر بالنفور ويسبب ابتعاد المغرب العربى عن الساحة العـربية ، وبـالتالى تتحطم الاواصر بين المشرق والمغرب .

وليس من المستبعد فى هذه الحالة ان تتشابك اطراف الحرب العربية مع الحرب الدولية . كما انه ليس من المستبعد ان تبدأ مرحلة تصفية حسابات بين ازواج او اكثر من الدول العربية وقد تشهد هذه المرحلة فوضى كبيرة وعنفا وتآكلا للمعنويات العربية ولمكانة العرب فى النظام الدولى . كما قد تشهد هذه المرحلة اعادة صياغة كاملة للمسألة الفلسطينية يصعب التنبؤ بمداهـا ونتائجها ومساراتها .

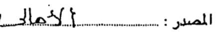
وحسبمـا تنتهى اليـه الفـوضى والعمليات الصراعية والحربية العنيفة فى المرحلة الثانية سوف يدخل العالم العربى الى مرحلة ثالثة . والارجح ان الاطراف العربية الرافضة للنظام الدولى والعربى لن تكون فى موضع يسمح لها بالانتصار . وقد يؤدى ذلك الى نتائج سلبية تقذف بالوطن العربى الى عصر فوضى طويل نسبيا .

ومـع افتـراض صحـة هـذه الاستنتاجات فان رفض الوجدان العربى لها لن يكفى . ولا امل فى تجنب نتائجها المدمرة سوى عقد صفقة جديدة تضمن مصالح جميع الأطراف العربية وتنفخ الحياة فى نظام عربى جديد . وجوهر هذه الصفقة هو اقرار الامن والتكامل الاقليمى والسيادة الكاملة لكل الدول العربية بما فيها الكويت (وبالتالى تصفية كامل اثار العدوان العراقى) فى مقابل اقرار قدر اكبر من المشاركة فى الثروة العربية لاعضاء النظام العربى ، وتـأسيس تضـامن حقيقى يعطى للهامشيين والقلقين واليائسين من الأوضاع العربية الراهنة بعض الأمل ويضع الوطن العربى كله على اول درجات التقدم والحرية ■

د . محمد السيد سعيد

خبير



المصدر :  الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٠

خبراء السياسة : حان الوقت لرسم خريطة جديدة للمنطقة

■ جميل مطر : الغزو بداية صعود أنظمة وانهيار أخرى

■ حسن نافعة : واشنطن تغزو العراق اذا فشل الحصار الاقتصادى

■ اللواء احمد عبدالحليم : التدخل العسكرى يتوقف على طلب السعودية

■ منى مكرم عبيد : الأزمة تطرح حق العرب فى مناقشة التكنولوجيا

■ محمد سيد سعيد : العراق معرض لضربة جوية بحرية قبل التدخل البرى

كتب : احمد جوده

يؤكد معظم المراقبين أن التغييرات السياسية فى المنطقة ستكون أبعد من كل التصورات السابقة ، وستعيد ترتيب الأوضاع والعلاقات بين الدول ، وحتى داخل هذه الدول ذاتها ، بل يذهب المراقبون الى أن الوقت قد حان لرسم خريطة سياسية جديدة فى الشرق الأوسط .

يقول جميل مطر الخبير بمركز دراسات الوحدة العربية :

الحدث سيفرض أوضاعا جديدة فى الوطن العربى ، ويمكن أن تذهب بخيالك إلى أبعد ماتستطيع ، وهذا أهم حدث جرى فى الأربعين عاما الماضية فى بنية النظام العربى ، ولك أن تضخم كل الأساليب التى يقتضيها هذا التحول ، بدءا من العقوبات الاقتصادية والعسكرية إلى تغيير عدد من نظم المنطقة وكذلك العمليات العسكرية المتوقعة .

وهذا كله سيؤثر على سياسة مصر الخارجية ، فى ظل التغييرات السريعة فى المنطقة ... ترى ماهى الأنظمة التى ستصمد ؟ ومن هى التى ستنهار ، وهل هناك تصور لشكل النظام فى المنطقة فى حلف الأطلنطى تلك اسئلة لم يجب عنها أحد بعد .

وهذه الموضوعات كانت تناقش فى حلف الأطلنطى وأوربا الغربية وأمريكا ... وهل وصل الغرب إلى شكل محدد للنظام فى المنطقة ، وإعادة تنظيم وحدات سياسية جديدة سواء بالتفكيك أم بالدمج ؟ ! لا أحد فى العالم العربى يعرف .

ويقول د . حسن نافعة

...حة وواردة ،
كان عملاء العقوبات
يا ، للاستيلاء ... الاخيرة
لنا من مواسير الآن الخيار
ا الى العراق ، وأنه يمكن
الغرب عنه الدم العراق على
ه كان أمرا غامدة الحكومة
، لكنه كان ذا مح أن توجيه
ندا عام ١٩٢٨ وافر عدد من
الرصاص ، لحشد قوة مؤثرة
المقذوفات ، مع السعودية .
ى مشترك مدوشنطن لن تلجأ
وطول ما سومحاولة الضغط
ل أثناء التجارى عبر مجلس
وف الى أعلى لن تكون هناك
لأمريكيين أوبهذا المعنى من
بالصوار الدول الغربية بدأت
تصادية ضد العراق
ن مؤثرة فى حالة أن
ن أمريكا محية وقف ضخ النفط
دبناء أفضل ابيب التى تمر فى
بهته السلد القوى الغربية على
مريكية محراء النفط العراقى
السجن .
ه احه ، ٢

والمعروف أن ٩٥٪ من موارد العراق من بيع النفط ، فسوف يستحيل على العراق أن يصمد طويلا أمام الضغوط الاقتصادية .

ولو أن السعودية وافقت على إغلاق أنابيب النفط العراقى الذى يمر عبر أراضيها على الأرجح سيعتبر العراق ذلك عملا من أعمال الحرب ضده والمنطقى أن العراق لن يجد أية وسيلة امامه إلا أن يهاجم السعودية ، وفى هذه الحالة سيكون الجو مهيأ تماما لجميع الأطراف التى تريد توجيه ضربة قاصمة للعراق ، وذلك هدف أوروبى وأمريكى من قبل الازمة وسيكون الرأى العام العالمى مهيأ تماما لقبول هذا الوضع ...

ومن الاحتمالات المفتوحة فى ظل العقوبات الاقتصادية سوف تنتهز إسرائيل الفرصة لكى تشارك فى عمل عسكرى على جبهتين .. الجبهة العراقية [ضربة وقائية لمنع العراق من توسيع نطاق الحرب] وضرب الأردن وأحتلاله واسقاط الحكومة الأردنية والترحيل الجماعى للفلسطينيين الموجودين فى الضفة الغربية وخلق أمر واقع جديد ينهى فى المفهوم الاسرائيلى الانتفاضة ، ويحل مشكلة الهجرة اليهودية .

يستبعد اللواء احمد عبدالحليم احتمالات تدخل عسكرى للقوى الاقليمية فى المنطقة فاسرائيل يهمها ان تنشد العراق الى جبهة أخرى وان ينشغل العالم العربى بأحداث حرب الخليج ، والتدخل بمنحها حرية الحركة فى المنطقة .. سواء ضد الانتفاضة او فى لبنان او فى موضوع هجرة اليهود السوفييت ، وقال اللواء عبدالحليم انه فى اطار الحدث الحالى فمن المستبعد توقع احتمال ان تمنح اسرائيل للولايات المتحدة الامريكية تسهيلات عسكرية .. اما بالنسبة لايران فليست فى وضع عسكرى يسمح لها بحرية الحركة بسهولة ، فضلا عن تقدير ايران بان الموقف قد ينطوى على احتمالات تحجيم العراق وهو هدف طالما سعت اليه ، كما ان ارتفاع اسعار النفط نتيجة للحرب هو نقطة لصالح ايران .. أما الموقف المصرى فلا يمكن أن يأخذ بعدا عسكريا ، فالسياسة الخارجية المصرية والعقيدة العسكرية استقر لديها بوضوح مبدأ عدم ارسال قوات خارج مصر ، بصرف النظر عن مواقفها من اطراف النزاع .

ويرى اللواء احمد عبدالحليم ان احتمالات التدخل العسكرى تتعلق اساسا بأمريكا وأوروبا الغربية وخصوصا ان المنطقة هامة جدا للولايات المتحدة الامريكية وكل الدول الصناعية الكبرى التى تعتمد بشكل مباشر على نفط المنطقة ، ولكن احتمالات التدخل فى صورة مواجهة شاملة تعتمد على طلب السعودية ، لان امريكا يعنيها البحث عن غطاء عربى لاحتمالات تدخلها ، ولاتظهر فى موقف القوة العدوانية التى تمارس عدوانا من خلال قوة غير عربية ، ومن هنا فإن مفتاح الموقف يتحدد فى السعودية .. ويرجح اللواء احمد عبدالحليم الا تتقدم السعودية على هذه الخطوة متى التزمت العراق بالخط الاحمر الامريكى بغزو السعودية .. وحتى على فرض تقدم السعودية بمثل هذا الطلب فانه ينطوى على مخاطر كبيرة لانه يتطلب وجود قوة عسكرية ضخمة على مسرح عمليات غير ملائم .

ولايستبعد اللواء احمد عبدالحليم اجراءات عقابية أخرى ذات طابع عسكرى مثل توجيه ضربات جوية مختارة لاهداف استراتيجية فى الاراضى العراقية ويرى ان انتشار الاساطيل الامريكية فى المنطقة يمكن ان يساعدها فى توجيه مثل هذه الضربات بدون الحاجة الى تسهيلات من دول فى المنطقة . غير ان اللواء احمد عبدالحليم يؤكد على ان مثل هذا الاحتمال هو مجرد جزء من سيناريو يعتمد على تكتيك الخنق من خلال تهيئة المسرح وعزل العراق سياسيا وحصاره اقتصاديا ومنع صادرات السلاح اليه . وان فكرة الضربة قد تدخل فى هذا السيناريو بهدف نهائى هو اسقاط النظام العراقى .

ازمة الخليج تفرض ايجاد محكمة عدل عربية

● وتقول منى مكرم عبيد مقررة لجنة الشئون الخارجية والعربية وعضو الهيئة العليا بالوفد :

■ الجامعة العربية حصيلة الاوضاع الراهنة وآلياتها لم تتغير حتى تواكب الظروف الراهنة كما ان المشاورات بين الوفود وجلسات ودية وليست سياسية وليست علنية .

نفس الشىء يقال عن مجالس التعاون الاقليمية وخصوصا مجلس التعاون الخليجى ، فقد فقدت فعاليتها فى اول اختبار حيث توجد اتفاقيات عسكرية بخلاف الاتفاقيات السياسية والاقتصادية لذلك فان مايحدث الان سيكون دافعا لاعادة التفكير فى فعالية الجامعة العربية ولوضع اسس حقيقية للعلاقات العربية / العربية .

فى هذا الاطار لابد من البدء فى البحث الجدى لانشاء مؤسسة دائمة تتولى بحث الامن القومى وتضع نتائج ابحاثها امام الزعماء العرب لكى تنتقل الى مرحلة رسم سياسة استراتيجية عربية تتسم بنوع من التنسيق او تتجاوز العلاقات الثنائية وعلاقات حسن الجوار الى ماهو اعمق واهم واخطر وهى الاسس والابعاد والاستراتيجيات التى تجعل من اى قرار عربى يصدر عن اى نظام عربى يصب فى خدمة الاستراتيجية العربية بحيث لايشعر اى بلد عربى بان قرار هذا البلد اوذاك يتناقض مع مصالحه ويتكرس منطق اتخاذ القرارات انطلاقا من مفهوم الامن القومى العربى الواحد ودور ومسئولية أى طرف عربى فيه .

ان ازمة الخليج طرحت موضوعات هامة للمنطقة العربية :

١ ـ النفط وسعره والتحكم فى انتاجه وتوظيف موارده .

فالنفط هو اخطر السلع العربية واكثر المواضيع الهامة غيابا عن نقاشاتنا مع ان اسعار المواد الاولية والتحكم فى انتاجها يقع فى صلب العلاقات الدولية الجديدة وبالتالى لابد ان يراعى شىء من التوازن فى مصادر هذه الثروة ، فازمة الخليج طرحت علاقة النفط بالتنمية والتكامل العربى فبدون تكامل اقتصادى حقيقى لايمكن الوصول لاى شىء .

ويمكن ترجمة ذلك الى وزن سياسى دولى للعرب ، كما تطرح ازمة الخليج ضرورة الوعى باهمية هذه السلعة الاستراتيجية لانها خطوة ستقود الى نوع من الرقابة الشعبية على التصرف بموارد الامة وبالتالى تكون مدخلا بتأسيس ديمقراطية اصيلة ولم يسبق لوطننا العربى ان عرفها من قبل .

٢ ـ حق العرب فى امتلاك التكنولوجيا المتقدمة مع ماقد يعنيه ذلك من قدره على التسليح الذاتى والدفاع عن الامن القومى .

٣ ـ الوجود العسكرى الامريكى المباشر فى المنطقة . تلك كلها موضوعات خطيرة طرحتها حرب العراق ـ الكويت فى اطار التحولات الدولية لانها ستضع الامة العربية على بداية الطريق الصحيح وهنا تجدر الاشارة الى ضرورة اقامة محكمة عدل عربية تكون احكامها ملزمة للجميع .

سيناريو المستقبل :

وعن سيناريو المستقبل تقول « منى » :

ـ انا استبعد تماما حدوث اى تدخل اجنبى فى الخليج واتوقع ايجاد نوع من الاتحاد بين الكويت والعراق واظن ان الازمة ستحل سلميا بشكل يضمن للكويتيين حقهم وحريتهم فى تقرير مصير بلادهم .

● وعن سيناريو المستقبل يقول د. محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام :

ـ فى تقديرى أن التدخل العسكرى الغربى أمر حتمى ، والسؤال هو كيف سيتم ، والمدى الذى سيذهب اليه ، فالسيناريو الرئيسى هو صدور قرار من مجلس الأمن بالتدخل الجماعى تطبيقا لنصوص الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وستكون أمريكا هى المحرك لهذا القرار ، وسيظهر الوضع فى الخليج شبيها بما حدث فى كوريا ١٩٥٠ ، والمرجح قيام أمريكا وأوروبا الغربية بالتحرك المشترك دون المرور على مجلس الأمن ..



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

والشكل الغالب للعمليات العسكرية سيكون ضربة جوية بحرية ويستبعد امكانية مواجهة برية فى المرحلة الأولى على الاقل إعتمادا على أن الضغط الاقتصادى والقصف الجوى والصاروخى ستجبر العراق على الانسحاب من الكويت أو حدوث تغييرات داخلية فى النظام السياسى العراقى .

وقد تتطور الأوضاع بناء على رد الفعل العراقى ، فالعراق يحتفظ بحقول البترول كرهينة ، وقد يحدث أحد أمرين :

● أما أن يقصف العراق حقول البترول السعودية ويكتفى بذلك ..

● وإما أن يحتل حقوق البترول السعودية أو حينئذ سيكون محتما حدوث مواجهة برية .

والادارة الرئيسية للمواجهة البرية ستكون إسرائيل ، الامر الذى سيتضمن بالضرورة احتلال الأردن والسيطرة على غرب العراق لاجبارها على تشتيت قواتها وتمكين البحرية الأمريكية لتامين عملية إنزال كبيرة فى الكويت وربما الزحف إلى بغداد ..

وإذا لم ينسحب العراق من الكويت فسيكون التدخل العسكرى الامريكى الاوروبى أمرا محتما .

الموقف المصرى !

● وماذا عن موقف القاهرة ؟ !

ـ اعتقد أن الرئيس مبارك سيبتعد عن المشاركة فى العمليات العسكرية ، وسيكتفى بالتسهيلات أما الضربة الامريكية فستاتى عبر حاملات الطائرات فى الخليج والقواعد الامريكية فى غرب أوروبا ، ولن توجد حاجة ماسة إلى تدخل مصرى مباشر ...

● وقدرة العراق على العقاب هل هى واردة ؟ !

ـ طبعا .. فالعراق لديه أسلحة كيماوية وصاروخية قادرة على ضرب إسرائيل ، وحقول النفط فى السعودية .. غير أن اللعبة ستقتضى إستخدام أرقى ما أنتجته التكنولوجيا العسكرية الامريكية لتامين ضربة للعراق باقل خسائر ممكنة ، وهذا سيناريو غير مستبعد .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

عاصفة على الوفاق العربى !

بقلم :
السيد يسين

المتتبع لتطور النظام العربى فى السنوات الاخيرة لابد له ان يصل لنتيجة اساسية مفادها ان جو الوفاق بين الدول العربية اصبح سائدا : وان الخلافات العربية العديدة وخصوصا اشدها سخونة ، وهى المتعلقة باتفاقيات كامب ديفيد وخط السلام الذى انتهجته مصر ، قد انتهت .

ولسنا فى مجال تعقب الاحداث وتطوراتها المختلفة ، ولكن لعل ابرز المؤشرات على سيادة جو الوفاق العربى هو عودة مصر للعالم العربى وانتقال مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة بلد المقر كما ينص دستورها . ولكن لابد ايضا ان نشير الى المصالحة المصرية الليبية ، وكذلك الى المصالحة السورية المصرية .

واذا القينا البصر الى المغرب العربى ، لادركنا ان انشاء الاتحاد المغاربى كان عاملا اكيدا فى سيادة جو الوفاق المغربى بعد فترة سادتها الخلافات بين بعض دوله .

ولم يبق من خلافات اساسية فى الوطن العربى ، سوى الخلاف السورى العراقى ، الذى تعمل اطراف عربية شتى على حله ، وفى مقدمتها مصر . واذا اضفنا الى ذلك كله وحدة اليمن بعد شقاق طويل بين اليمنين ، لادركنا ان هذا الحدث الفذ ، انما يسير فى تيار الوفاق العربى .

ولعل السؤال الذى ينبغى اثارته هنا : ماهى العوامل التى ادت الى هذا الوفاق العربى ؟

هناك عوامل متعددة ولكن ابرزها فى نظرنا ظهور ماسبق ان اطلقنا عليها « العقلانية الجديدة » فى الوطن العربى . وهذه العقلانية الجديدة لم تهبط علينا من السماء ، ولكنها فى الواقع كانت رد فعل لعديد من الممارسات التى سادت الوطن العربى قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

هزيمة ١٩٦٧ كانت هى الضربة القاضية لهذا الاسلوب فى ممارسة السياسة العربية . فقد ادت هزيمة مصر اساسا الى تخليها عن التفرقة التى تحمست لها من قبل ، بين الدول التقدمية والدول الرجعية . وهى ايضا التى جعلتها تتخلى عن شعارها الاثير « وحدة الهدف » ، وتتبنى شعارا آخر هو « وحدة الصف » وهى التى جعلتها تقبل الدعم المالى والسياسى من الدول « الرجعية » ، لأن حجم العدوان الاسرائيلى كان اكبر من ان يخضع فى مواجهته الى الطرق القديمة .

سرعان مابدات « العقلانية العربية الجديدة » تنمو على صعيدين :

● الصعيد الاول : فى علاقات الدول العربية ببعضها البعض . فقد ارتفعت نبرة البراجماتية ، ولم يعد الحديث عن المصالح التى ينبغى تحقيقها من اى اتفاق سياسى ، شيئا شائنا يتجنب الحديث فيه ! كما ان لغة الاعلام تغيرت ، واصبحت اكثر تحضرا . وتمت حركة بشرية نشطة ، تمثلت فى انتقال العمالة من الدول العربية الفقيرة الى الدول العربية الغنية . وزادت التفاعلات العميقة بين المثقفين العرب فى المشرق والمغرب .

ساد ذلك كله الى ان وقعت مصر على اتفاقية كامب دافيد ، فعادت الدول العربية الى الاسلوب القديم ، والذى تمثل فى الحملات الاعلامية ، والمقاطعة ، وغيرها من الاجراءات التى اتبعت لعزل مصر عن الوطن العربى .

ولكن بعد سنوات ، تغير الموقف ، وظهرت اهمية تبنى اللغة الواقعية فى السياسة العربية ، وهكذا تقاربت المواقف ، وظهرت العقلانية العربية الجديدة مرة اخرى ، لتصبح لها السيادة على المسرح العربى .

● **وعلى الصعيد الثانى : ظهرت العقلانية العربية الجديدة فى اطار تعامل الدول العربية مع النظام الدولى . ونحن نركز هنا على منطقة محددة ، هى الصراع العربى الاسرائيلى . فى هذا المجال تعلم العرب ان يتحدثوا مع العالم بلغته السائدة . وهى لغة تقوم على الواقعية ، والتدرجية ، والحلول الوسطية ، واستخدام كل وسائل الاتصال المعاصرة بطريقة ذكية ، تحاول ان تكسب الانصار كل يوم ، وتحيد الخصوم ..**

هذا هو التوجه العام ، غير ان الممارسة لم تعدم نغمات نشاز ، نتيجة غلبة الممارسات الانتهازية لبعض الفصائل العربية فى بعض الفترات ، وخصوصا فى حوادث الارهاب ، والتى كانت تهدم مايبنيه التيار العقلانى . غير انه يمكن القول انه حدث تحسن شديد فى الاداء العربى فى هذا المجال . غير انه للامانة ، لابد من التاكيد على ان اى تحسن فى الاداء لم يكن يتاح له ان يكون فعالا . بغير انجاز حقيقى فى الميدان ، حيث تصطرع الارادات ، وتظهر القدرات .

ولعل اهم انجاز ميدانى كشف عن القدرة العربية هو حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والتى كانت بكل المعايير تعبيرا عن الروح العربية الجديدة ، والتى تمثلت فى اتقان التعامل بلغة العصر : التخطيط السياسى المتقن ، والاداء العسكرى الفعال ، واهم من ذلك التنسيق السياسى بين مصر وسوريا ، ثم استخدام السعودية لسلاح البترول لاول مرة ، وبطريقة فعالة .

اما الانجاز الميدانى الثانى فهو الانتفاضة الباسلة لشعبنا الفلسطينى العربى فى الاراضى المحتلة . هنا ايضا كان لابد للاداء السياسى الممتاز لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ان تؤكده وتدعمه انجازات ميدانية ، تثبت ان الشعب الفلسطينى مصمم على تحقيق هويته السياسية ، واقامة دولته المستقلة . وهذا هو الدرس الذى يمكن ان نستخلصه من تقييم الاداء العربى : عن الصراع ، وحتى عن الصراع المسلح حين تدعو الحاجة ، فالعالم لايحترم فى النهاية الا لغة القوة .

● ● ●

ساد الوفاق العربى اذن ، نتيجة عوامل متعددة ، فما الذى حدث وادى الى هبوب العاصفة الاخيرة ، والتى اطلقتها العراق ضد الكويت والامارات ؟ هناك اولا قضية الحدود التقليدية بين الكويت والعراق . وهذا الملف مفتوح منذ سنوات ، فما الذى حركه بهذه الصورة الحادة الآن ؟ وهناك ايضا مسالة اغراق السوق بالبترول مما ادى - كما تذهب العراق - الى الاضرار بالمصالح الاقتصادية العراقية . وهناك ماتقول عنه العراق من استخراج غير مشروع للبترول قامت به الكويت من ارض متنازع عليها .



كل هذه الاسباب ـ ايا كانت صحتها ـ كانت تستدعى استخدام اسلوب مختلف عما تم استخدامه . وذلك لأن الدول الكبرى المتربصة بالوطن العربى قادرة على ان تصطاد فى الماء العكر ، من خلال تصعيد الخلافات العربية ، والتهديد بالتدخل لحماية امداداتها من البترول .

والحقيقة ان دول الخليج قامت بدور اساسى فى دعم دول المواجهة عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، كما انها دعمت العراق بمساعدات ضخمة فى حربه ضد ايران .

ومن هنا ، علينا فى مواجهة هذا الموقف الصراعى ، ان نستدعى هذا التاريخ القريب ، والذى يثبت قدرة الدول العربية الغنية على الارتفاع لمستوى الموقف حين تدعو الحاجة .

الا ان عبارة وردت فى تصريح الرئيس صدام حسين ، تدعو للتامل ، وهى دعوته الى ما اطلق عليه « ضرورة تحقيق عدالة اجتماعية عربية » فهل هو يتحدث هنا عن خطة قومية عربية لبحث انسب وسائل التنمية العربية ، فى ضوء تخطيط عقلانى للاموال العربية ؟

واذا كان هذا هو مقصده ، فهل يمكن ان يتم ذلك عن طريق الغزو والاحتلال ؟



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحل العسكرى العراقى لخلافاته مع الكويت

فوجىء الراى العام العربى بالعملية العسكرية العراقية ضد الكويت . وشدد من حجم صدمة الشعب العربى ، تلك المفارقة الجسيمة بين ماكان يأمله فى ان تفضى المفاوضات التى بدات وقتها بين الدولتين الى معالجة خلافاتهما وبين ان يكون العمل العسكرى هو اسلوب حل هذه الخلافات . وهو العمل الذى يخالف كل مواثيق الجامعة العربية ومؤسسات التعاون العربى مجتمعة والامم المتحدة من جهة ثانية .

وايا ماكانت مبررات العملية العسكرية العراقية ، فان احدا لايستطيع الموافقة عليها . والاهم الآن ، ان التطورات تتسارع على نحو لم يعد الخطر فيه يهدد مستقبل الكويت وحده ، بل ترجح التقديرات ان العراق نفسه بات مهدد باخطار تدخل امريكى يستفيد من قرار دولى عام يناسبه ومن عدم قدرة النظام العربى الاقليمى على احتواء الموقف ومعالجته بفعالية ، كما يستفيد هذا الخطر الامريكى المحتمل ، من واقع ان العلاقات الدولية الجديدة التى لاتزال قيد التشكيل لاتقبل مثل هذه العملية العسكرية ضد الكويت . وترجح نفس التقديرات ان يحاول العدو الاسرائيلى الاستفادة من هذه التطورات ، سواء بتوجيه ضربات قمع وحشية ضد الشعب الفلسطينى وانتفاضته الباسلة ، او بتوجيه ضربة انتقامية ضد العراق وقدراته العسكرية التى تشكل احد العناصر الرئيسية لحماية الأمن القومى العربى .

ذلك كله ، يطرح قضايا عديدة بالغة الاهمية . منها ضرورات اليقظة القصوى والعمل على حماية النظام العربى ، وجزء منه حماية الكويت وسيادته وايضا حماية العراق ضد الخطر الخارجى . والمخرج الحقيقى الآن لتحقيق ذلك كله ، هو ان ينسحب العراق من الكويت وان يحترم الشرعية الكويتية ونظامها ايا كان رأى العراق او موقفه من هذا النظام اوذاك . وغير ذلك ، يفتح الباب امام احتمالات قوية لأن يتحول الوطن العربى الى امريكا اللاتينية الاخرى فى الأربعينات ، كما يفتح الباب امام تمزق وتفكك كل شىء . وفى هذه الحالة ، سيكون اعداء الأمة العربية هم المستفيد الأول .

فى ضوء ذلك ، يفتح «الحوار القومى» صفحته امام آراء الخبراء السياسيين والمفكرين العرب للادلاء بوجهة نظرهم الخاصة من منظور قومى . ونبدأ اليوم بنشر آراء عدد من الخبراء والباحثين بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى «الاهرام» ، من وجهة نظرهم الخاصة ■



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النظام العربي

صيـــاغة جـديدة أو فوضى غيـر محســوبة

منذ اسابيع قليلة ، انشغل الاعلام الدولى بالتصريحات التى ادلى بها الرئيس صدام حسين ، والتى هدد فيها بضرب اسرائيل بالأسلحة الكيماوية ، اذا هى اقدمت على غزو العراق . ومع ان بعض الأوساط العربية رات فى ذلك الحين ان تلك التصريحات لم تكن موفقة لما انطوت عليه من تلويح باستخدام اسلحة محرمة يرفضها الراى العام فى العالم ، الا ان التوجه الشعبى العربى بل وحتى الرسمى العربى العام كان فى اتجاه الدفاع عن تصريحات الرئيس العراقى كتعبير عن الحق الطبيعى للعراق فى الدفاع عن النفس فى مواجهة التهديد العسكرى الاسرائيلى ، بما فيه التهديد النووى . وكانت المهمة العربية شاقة فى مواجهة هجوم الاعلام الدولى المكثف على العراق .

غير ان الغزو العراقى للكويت ، لم يلبث ان غير الأمر برمته لتعود الصورة التى طالما اجتهد الاعلام الدولى فى رسمها . بل لقد خسر العراق ، فى ساعات قليلة ، رصيدا ايجابيا له كدولة قاومت بضراوة محاولات جارة له ـ ايران ـ للاعتداء على اراضيه وهو رصيد دفع فيه العراق ثمنا باهظا من ارواح ابنائه وموارده الاقتصادية . ولاشك ان اسرائيل ، ماكانت تحلم على الاطلاق بتكوين هذه الصورة الاعلامية لبلد عربى بارز ، رفع دائما شعارات المواجهة ضدها ، أما الصورة السلبية فقد اجتذبت الادانة الدولية .

غير ان الآثار التى سوف يرتبها الغزو العراقى للكويت على الصراع العربى الاسرائيلى ، وعلى القضية الفلسطينية ، اخطر من ذلك الأثر الاعلامى بكثير . لقد اعطى هذا التدخل ـ بعد الحرب العراقية الايرانية ـ الفرصة امام دوائر غربية واسرائيلية باتت تزعم ان المصدر الرئيسى للخطر على موارد النفط فى الخليج ، لاياتى من خارج الخليج ، وانما ياتى من داخله . واذا كانت المقولات التقليدية السابقة حول ذلك الخطر الخارجى تتضمن الحديث عن «الاتحاد السوفيتى » و« الصراع العربى الاسرائيلى » كاهم مصادر للخطر ، فان هذه المقولات تتعرض بسرعة الآن للمراجعة . بل ان اسرائيل تستطيع الآن ـ اكثر من اى وقت مضى ـ ان تقدم نفسها بزعم انها القوة الاقليمية الاكثر قدرة على العمل بفاعلية فى الخليج ، والقادرة على حماية مصادر النفط ، وحماية المصالح الحيوية للقوى المستوردة لنفط الخليج ، وعلى راسها الولايات المتحدة ، فى اطار التعاون الاستراتيجى بين البلدين .

ومن ناحيه ثانية ، وفى وقت تمثل فيه «الحرب» احد الخيارات المفتوحة امام اسرائيل ، لاجبار الفلسطينيين فى الضفة الغربية على ترك بلادهم ، واتاحة الفرصة للاعداد المتزايدة من المهاجرين السوفيت للاستيطان فيها ، فان اللجوء العراقى للقوة المسلحة فى حل المشاكل مع الكويت «الشقيق» يجعل هذا الخيار اكثر اغراء ، واقل تكلفة لاسرائيل .

ثالثا اسهم غزو العراق للكويت (بالاضافة الى ذلك) فى تحويل انظار العالم عن الانتفاضة الفلسطينية الى ازمات الخليج . واخذا فى الاعتبار لحقيقة ان البعد الاعلامى كان ذا اثر كبير فى الفعالية الدولية للانتفاضة ، فانه يكشف بسرعة حجم الضرر الذى احلق بها ، وقلل من قدرتها على جذب انظار المجتمع الدولى .

وأخيرا ، اسهم الغزو العراقى للكويت فى التقليل من الفرص الأخرى البديلة للتقدم نحو حل المشكلة الفلسطينية . غير ان ماهو اخطر من ذلك ، ان بعض الأطراف العربية المعنية بالدرجة الأولى والتى اجبرتها توازناتها الصعبة على عدم معارضة غزو دولة لارض دولة .اخرى واقتلاع نظامها السياسى ، وجد نفسه فى موقع الاقلية امام غالبية من دول العالم ومن الراى العام فيه . وهو موقف لاشك ان القضية الفلسطينية هى فى اشد الحاجة للبعد عنه وليس للاقتراب منه .

وهكذا ، فان القضية الفلسطينية ، والصراع العربى الاسرائيلى ، بعد ازمة الغزو العراقى للكويت (وهى ازمة لم تصل الى ذروتها بعد) قد يؤديان الى :

- اعطاء اسرائيل فرصة أكبر لزيادة مصداقيتها الدولية ، ومزيد من حريتها على الحركة العدوانية ، سواء فوق ارض فلسطين المحتلة ، او فى المنطقة كلها .
- ومزيد من الضعف والتفكك على الجانب العربى ، بما يعصف بآمال الحشد العربى ضد اسرائيل .
- واحتمال اكبر لتجميد القضية الفلسطينية .
- واخيرا ، احتمال تضييق مجالات التحرك امام اهم منجزات الحركة الوطنية الفلسطينية اى الانتفاضة العظيمة ، والدخول بها الى دوامة الموازنات والمزايدات العربية . وهو امر لن يجنى منه ابناء الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة ، اى نتائج ايجابية ■

د . أسامة الغزالى حرب
خبير



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

النظام الدولى

حسابات أول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى

يعتقد بعض المراقبين ان القيادة العراقية استندت فى غزوها للاراضى الكويتية على تقديرات غير دقيقة بالنسبة للنظامين الدولى والاقليمى . فاغلب الظن برايهم انها لم تكن تقدم على هذه الخطوة ما لم تقدر ان الدول المجاورة خاصة ايران وتركيا ، ومن ورائهما بقية العالم سوف تكتفى بالاستنكار والادانة وبعدها تغرق الازمة برمتها فى غياهب مجلس الامن والامم المتحدة ومحاولات الوساطة والمساعى الحميدة . وربما ايضا ساد الظن بان المناخ الدولى الحالى يجعل القوى الكبرى مشغولة بما هو اهم من الكويت فى المانيا واوروبا وتصفية الحرب الباردة وانها ليست على استعداد للاهتمام الكبير بمصير دولة صغيرة على قمة الخليج .

والارجح لدى قطاع من هؤلاء المراقبين ، ان ايران - الخصم الحقيقى للعراق - سيحاول بكل الطرق الاستفادة من الازمة الراهنة لحساب صراعه المقبل مع بغداد على ضوء ان التدخل العراقى سيؤدى الى انهاك العراق . وقد يدفع دول الخليج الى اعادة تقييم مساعداتها الى العراق يوما ما ، وسيرفع اسعار النفط بما يكفى لتنشيط الاقتصاد الايرانى وشراء السلاح ، الذى سوف تكون الدول الغربية اكثر استعدادا لارساله . اما تركيا التى كانت تعانى من تراجع اهميتها الاستراتيجية بعد انهيار حلف وارسو فسوف تجد فرصتها التاريخية لكى تستعيد هذه المكانة فى الشرق الاوسط بدلا من حدود المواجهة مع الاتحاد السوفيتى . وتركيا تملك ورقة انابيب النفط العراقية لكى تستعيد مكانها المفقود داخل حلف الاطلنطى . وهكذا يعتقد بعض المراقبين ان الغزو العراقى عزز مواقع جيران العراق فى الشمال والشرق ، فضلا عن الود المفقود مع سوريا فى الغرب . بالاضافة الى العداء الذى اثاره مع جيرانه فى الجنوب . وبالطبع فان اسرائيل تقف غير بعيدة عن ذلك كله تراقب المكاسب .

الا ان المشكلة الاكبر للعراق سوف تكون مع النظام الدولى الذى مس الغزو اعصابه الحساسة فعلى عكس ما قد تظنه القيادة العراقية فان نهاية الحرب الباردة لا تعنى اطلاق يد القوى الاقليمية لتسوية حساباتها بالطرق العسكرية فمع تراجع رياح التوتر فى العلاقات الدولية وتنامى التعاون ، وتخفيض التسلح فان العالم ليس على استعداد لقبول ما يعتبره تعكيرا لمحاولات صفائه السياسى والاقتصادى .

ولعل ذلك يفسر رد الفعل السريع والعنيف لكل الدول الكبرى فى مجلس الامن وغيره من المحافل . وامريكا التى تعتبر نفسها قائدة النظام الجديد ليست على استعداد للتهاون . والاتحاد السوفيتى فى تراجعه يرغب فى اللحاق والوقوف صفا واحدا مع خصومه السابقين . والاهم ، فانه فى ازمته الاقتصادية الراهنة قد يجد مصالحه مع هؤلاء الذين يملكون النفط والمال ويشتركون فى الاعتماد العالمى المتبادل .

ومع القوتين العظميين تقف باقى القوى الدولية الاخرى على تنوع مصالحها . فعلى الرغم من انشغالها بحروب التجارة والخلافات حول اسعار العملات وتنسيق الجهود حول جولة « الجات » المقبلة فى اورجواى ، واعداد آخر الفصول فى قضية الوحدة الالمانية ، فانها وجدت نفسها فى مواجهة ازمة تمس كل هذه الجهود مجتمعة ، فالنظام العالمى الجديد فى بعده الاقتصادى يحتاج بشدة الى الاستقرار ويرفض التقلبات العنيفة التى تؤثر على الاسعار والاستثمار وتدفق التجارة وحركة اسواق المال . وفى كل هذا فان النفط يلعب دورا جوهريا . واحتلال الكويت لا يعنى فقط بنظر هذه القوى تحكم العراق فى نصيب كبير من الانتاج العالمى ، وانما يعنى درجة عالية من التوتر لا تقتصر فقط على زيادة الاسعار ومن ثم زيادة العجز لدى امريكا وفرنسا وغيرهما من الدول ، وانما قد تشمل ايضا ركودا اقتصاديا ، وتضخما ظنت الدول الغربية انه اصبح من اخبار ماضى السبعينات .

وهكذا ترى هذه الدوائر العالمية ان الغزو العراقى قد مسّ عصبا حساسا من اعصاب النظام الدولى الذى لم يعد على استعداد للتسامح مع مثل هذه التطورات . وخاصة اذا حدثت بدون اى مبرر مفهوم . فالحديث العراقى عن المشاركة فى اموال الكويت باعتبارها ميراثا عربيا مشتركا هو فى حقيقة الامر حجة لا يفهمها النظام الدولى .

وهكذا فانه لا يبقى فى نظر النظام الدولى ان غزو الكويت ليس الا مخالفة لحقوق الانسان والشعوب . وهذه الخطوة العراقية هى المبرر الاخلاقى المعلن لهذا النظام . ولذلك فهى تمثل من وجهة نظره تحد بالغ للعلاقات الدولية ولعلها اول ازمة كبرى فى زمن التسويات العظمى ، ولذلك فانها على الأرجح لن تمر دون رد من القوى العظمى التى قد تجد فى ادانة الشرق والغرب والدول الاسلامية ودول عدم الانحياز للغزو العراقى غطاء كافيا للقيام بهذا الرد ■

د . عبد المنعم سعيد

خبير



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٠

«حوار مع مفكر»

ماجدة الجندى تسأل

د. سعد الدين إبراهيم :

صدّام رجل

جامح طامح

ومايقوم به طبقاً لأهوائه

صدام حسين نجح فى تصوير القضية برمتها على انها مواجهة بينه وبين امريكا وليست قضية « التهامه » لبلد عربى بدون مسوغ شرعى ، فهو رجل « طامح جامح » لم يستشر احداً فى دخوله الحرب مع إيران ولا فى إدارته لهذه الحرب ولا فى اجتياحه الكويت وكل مايتطوع به ليقوم به منفرداً طبقا لاهوائه كما لو كانت الامة العربية اصبحت تنتمى لصدام حسين وليس العكس .

و .. يستمر الحوار بينى وبين واحد من مثقفينا هو الدكتور « سعد الدين إبراهيم » فقد سعيت لاسمع صوته ، فقط اردت ان انشد كلمة تنير لنا القادم من الايام ؟



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ في غياب الديمقراطية يقود صناع القرار أوطانهم للتهلكة □ تفسيري لظروف كل بلد أيدت غزو الكويت بلا مسوغ □ التدخل السوري في لبنان كان بناء على قرار عربي □ أمريكا لها سقف تقف عنده !

يقودون أوطانهم للتهلكة !

● س .. كيف ترى الاحداث الاخيرة والقصد بغزو العراق ، للكويت ؟

جـ .. ماحدث ويحدث جزء من ظاهرة عربية هي المسئولة عن كل كوارث العالم العربي .. وهذه الظاهرة قوامها مفردات أربعة على وجه التحديد هي ١ - الاستبداد ٢ - والطمع ٣ - والجموح ٤ - والطموح ففى غياب نظم ديمقراطية حقيقية ممكن أن يصل لمركز اتخاذ القرار صناع للقرار يتصفون بما قلت ويقودون أوطانهم إلى التهلكة ، والمشكلة أن اتخاذ القرار في بلدان مركزية يمكن أن يعطى الفرصة كاملة « لكل ديدان العالم وأفاقيه » كي يتدخلوا ابتداء من الدول العظمى وانتهاء بأصغر سمسار سلاح أو قواد أو مهرب ..

● س .. في غياب انظمة ديمقراطية حقيقية عربيا ماذا يحكم اللعبة بين الحاكم والمحكوم ؟ !

ـ كما أن هناك قوة شرعية هناك ما يمكن أن نطلق عليه « القوة العارية » وهذه القوة العارية هي التي تسمح بالقفز على السلطة والتمكن منها ومضاعفتها ثم الاستبداد بها وإساءة استخدامها على أبناء البلد أولا فإذا مانجح هذا المدفوع بالقوة العارية وسع من دائرة استخدامه لها إرهاباً واستبداداً .

وما حدث أخيرا يعبر عن ظاهرة مستمرة في العالم العربي والعالم الثالث وإن كان العالم الثالث قد بدأ يتجاوز هذه المرحلة لكننا عربيا مازلنا في ذيولها ..

رجل طامح جامح !

● س .. بماذا تفسر ردود الفعل الشعبية المؤيدة لغزو الكويت في عدة اقطار عربية ؟

ـ هناك سبب واحد يجمع بين هذه الأقطار أو دور الفعل فيها وهذا السبب هو انصراف الذهن العربي إلى وجود تدخل أجنبي ، فالعالم العربي كله ولا يرضيه ولا يريحه مثل هذا التدخل .

وإذا كان الرئيس العراقي قد نجح في شيء فهو أنه نجح في تصوير القضية على أنها مواجهة بينه وبين أمريكا وليست قضية التهامه لبلد عربي بدون مسوغ شرعي .. فهذا رجل طامح جامح لم يستشر أحداً في دخوله الحرب مع إيران ولا في إدارته لهذه الحرب ولا في اجتياحه الكويت وكل ما يتطوع به يقوم به منفردا طبقاً لأهوائه كما لو كانت الأمة العربية أصبحت تنتمى إلى صدام حسين وليس العكس .

أين واجه أمريكا ؟

● س .. المؤيدون لما حدث يرون في الرئيس العراقي القدرة الوحيدة على مواجهة امريكا .. كيف ترى ذلك ؟ !

ـ جـ : أين واجه النظام العراقي أمريكا ؟ حين كان يحارب إيران هل كان يواجه أمريكا على العكس .. إيران كانت أكثر عداء لأمريكا .. أمريكا كانت إلى جانب الرئيس العراقي على الأقل في السنوات الأربع الأخيرة وهذا معروف وفي هذه السنوات لم تصدر منه كلمة واحدة في حق أمريكا ..

● س : برايك ما هو المقابل للوجود الاجنبي في المنطقة الآن ؟ !



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جـ . . الأجنبي سيطلب الثمن . . وسيأخذه إن لم يكن من العراق فمن غيره والأجنبي لن يترك هذه المنطقة إلا لو أعاد ترتيبها ، من هنا الإصرار على البديل العربي حتى لو كان هذا البديل يكلف مصر الفقيرة الغلبانة أن ترسل القوات .

ظروف كل بلد أيدته !

● س : قلت إن هناك سببا واحداً جمع بين ردود الفعل الشعبية في بعض الأقطار العربية ودفعها لتأييد ما حدث . لو توقفنا عند كل بلد على حدة ترى ماهي ظروف هذا التأييد ؟

جـ . . كما قلت العرب عموما حانقون على أمريكا والرئيس العراقي نجح في تصوير القضية على أنها مواجهة بينه وبين أمريكا وقد يكون في هذا جزء من الحقيقة علاوة على أن الظروف الخاصة بكل بلد هي خلفية يمكن بها تفسير ردود الفعل المؤيدة فالأردن بات يعتقد بتركيبته الأردنية الفلسطينية أنه مهدد باجتياح إسرائيلي خاصة بعد تدفق الهجرة اليهودية وهو لا يرى قوة عربية أخرى ذات وزن يمكن أن تحمى الأردن غير العراق . نفس القناعة نجدها في الأراضي المحتلة فإذا كان هناك عربي يمكن أن تواجه أمريكا وإسرائيل فإنها العراق .

أما اليمن فهناك حنق تاريخي ومعاصر على السعودية وعلى الدول النفطية هذه الدول استبعدت اليمن من دول مجلس التعاون الخليجي وتركت اليمن في فقرها وتخلفها تواجه مشكلاتها دون عون حقيقي ، أما الجزائر فالنظرة لما يحدث تقوم على أنها مواجهة بين الغرب والشرق .

ويمكن القول أن بقية البلاد العربية بحكم ردود فعلها مسوغ أن هناك اغتصابا تم لبلد عربي وهي جريمة سابقة على جريمة التدخل الأجنبي وأن هذا التدخل الأجنبي لن يقف إلا لو تعاملنا مع الجريمة الأصلية وهذه هي خلفية شعور الشارع وصانع القرار المصري .

للتدخل السوري .. شرعيته !

● س : لماذا لم ترتفع حدة المشاعر الرافضة لمبدأ الغزو مثلا في سابقة أخرى كالتدخل السوري في لبنان ؟

حـ : التدخل السوري كان بناء على قرار عربي . يعني قمة عربية أعطت التدخل السوري شرعيته وكونت قوة سلام عمادها سوريا لكن بمشاركة أطراف عربية اخرى بعد سنين تركت هذه الأطراف الساحة وبقيت سوريا ، لكن السوريين دخلوا لبنان بناء على قمة عربية فاكتسبوا شرعية كون هذه الشرعية أسيء استخدامها بعد ذلك فهذه مسألة أخرى ومع ذلك فلم تضم سوريا لبنان ولا غيرت شكله كما حدث بالنسبة للعراق والكويت .

● س : ماذا تقول عن قضية الثروة العربية المجمدة في البنوك الأجنبية وهذا التفاوت الهائل اجتماعيا بين العربي والعربي .

حـ هناك اختلالات لاينكرها أحد ولا يدافع عنها أحد وقد كتب عنها عديد من المثقفين وحذروا منها . . فلا يمكن أن يستمر وضع العالم العربي بحيث يضم أعلى مستوى دخل في العالم وأقل مستوى أيضا لايمكن لأمة واحدة أن تجمع معا أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء بحيث يكون أغنى الأغنياء أقلية وأفقر الفقراء أقلية لابد من إعادة ترتيب الأوضاع بحيث تضيق هذه الشقة .

س : مادام هذا التفاوت واضحا وجليا بهذا القدر لماذا لم يطرح جديا ؟

حـ : أتصور أنه لو استمرت مصر في ريادتها تستطيع بعد الأزمة أن تطرح هذا الأمر بجدية وليس بشكل صورى لأننا شفنا إزاى ممكن تطور الأمور وبالتالي يمكن أن تكون لنا يد فعالة في جعل العالم العربي أكثر ديمقراطية حتى لايخرج تكرار لما حدث وحتى تمنع ظاهرة الاستبداد لابد أن يكون العالم العربي أكثر تكاملا ، فليس من المعقول أن تتحكم « صدفة جيولوجية » بحقه في توزيع الثروات العربية بهذا الشكل .

س : ماذا تحمل لنا الايام القادمة برأيك ؟

حـ : أمل أن يستمر اضطلاع مصر بمسئولياتها فاستمرار مصر في هذا بحسم وعقلانية واعتدال يستطيع : ١ ـ أن يقلل من احتمالات التدخل الأجنبي ٢ ـ يستطيع احتواء الأزمة واعادة هيكلة النظام الاجتماعي العربي ربما تستطيع قوة السلام العربية أن تؤجل من احتمالات التدخل الأجنبي وإن لم تكن كافية لجعل العراق ينسحب فإن القوى الأجنبية ستدخل لتحطم قوات العراق وهناك أمريكا القادرة على ذلك .

س : لماذا تصور امريكا بانها القادرة على كل



المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

شيء ؟

ح : لست من الذين يعتقدون بأن أمريكا قادرة على كل شيء فأنا أعرف أمريكا جيدا ، أمريكا لها محدودية وسقف تقف عنده لكنها فى هذا الموقف وبعد أن حشدت أوروبا والعالم قادرة لأسباب .

أولها : أنها عبأت الرأى العام العالمى .

ثانيها :عبأت الرأى العام الأمريكى .

ثالثها : عندها من الوسائل المادية مايمكنها من التدخل العسكرى أيضا هى فى هذا الموقف قادرة لأنه فى مواقف مشابهة لما نجحت فى تصوير نظام معين على أنه خطر على السلم العالمى - كما فى بنما - تدخلت .

س : الا ترى ان امريكا نفسها هى التى « سنت «مبدا الفتوة فى هدم الشرعية الدولية بتدخلاتها فى بنما وغيرها .

حـ : نعم فعلت ذلك لكن بعدأن صورت للعالم أن النظام فى بنما خطر على العالم وسلامه وأقنعت العالم بأن رئيس بنما مهرب مخدرات فهيأت الجو لما فعلت .

ماحدث فى الكويت !

س : يعنى ان نرى انها قامت بما قامت « بحرفنة » اكثر ولهذا سكت العالم ولم يتكلم ؟

حـ : ماحدث فى الكويت أكثر من حيث الشكل والمضمون مما فعلته أمريكا فى بنما فهى لم تضم بنما ولم تصادر ثرواتها بالعكس قالت إن مهمتها محدودة - وجندت الرأى العام العالمى قبل أن تفعل . . أنا هنا أتكلم عن أسلوب ولغة خطاب عالمى أن أمريكا منافقة فنعم . . تزن الأمور بمعيارين نعم مفيش عدالة اجتماعية عربية نعم !!

لكن وماذا تقولين أنت ؟



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٠

اساتذة القانون الدولى:

وحدة العراق والكويت باطلة نتائج العقوبات الاقتصادية تحتاج إلى وقت

كتبت – سميرة فكرى :

اتفق اساتذة القانون الدولى على بطلان الغزو العراقى للكويت .. وبالتالى بطلان كافة ما اتخذ من اجراءات بدءا من الحكومة المؤقتة وحتى الوحدة الاندماجية .. وحذروا من اثار التدخل الاجنبى المرتقب الذى سيكلف العرب جميعا الكثير .. مؤكدين ان اقتراح الرئيس حسنى مبارك بانشاء القوة العربية المشتركة هو البديل الصحيح .

يرصد د . عبد العزيز سرحان رئيس قسم القانون الدولى بحقوق عين شمس مراحل لتطورات الازمة .. الغزو العسكرى ثم انشاء الحكومة الحرة المؤقتة .. وضم الكويت للعراق أو كما يقال عودة الكويت للوطن الام ومن وجهة نظر مصادر القانون الدولى الثلاث التشريع والقضاء والفقه فإن هذه الاوضاع الثلاثة باطله بطلانا مطلقا والبطلان المطلق هنا يتعلق بالمجتمع الدولى كله فالغزو كما يقول د . سرحان عمل من أعمال الحرب والحرب جريمة فى نظر القانون الدولى كما أقر فى ميثاق عصبة الأمم ثم ميثاق باريس عام ١٩٢٨ وأخيرا ما استقر عليه فى ميثاق الأمم المتحدة واستعمال القوة فى هذه الحالة غير مشروع .. وتتطابق وجهة نظر القانون الداخلى والقانون الدولى من هذه الناحية من وجوب استخدام القوة للدفاع الشرعى عن النفس وهو شرط لم يتوفر لدى العراق الذى أصبح لا يختلف عن وضع الاسرائيليين أو النازيين .

المغامرة الخطرة

وفيما يتعلق بامكانية تنفيذ الخيار العسكرى يعتقد د . عبد العزيز أن سلوك العراقيين يتسم بالمغامرة ولا يتوقع أن تعود أساطيل أمريكا دون القيام بمهمة ما خاصة وانها تتزعم عددا من الدول الأوربية وتستند الى قرار مجلس الأمن ويعتبر سلوك الولايات المتحدة فى رأيه معيبا فلماذا تطبق العقوبة على العراق ولا تفعل ذلك مع اسرائيل .. ويشير د . عبد العزيز سرحان الى دور ضغط الجماعات الصهيونية الأمريكية فى الحث على استخدام الحل العسكرى رغبة منها فى التخلص من جميع التطورات التى طرأت على السلاح العراقى الأمر الذى يسبب خسارة للدول العربية يجعلها توجه أرباحها البترولية للتسليح مستقبلا .

القوة العربية هى الحل

ويرى د . عبد العزيز أن تكوين قوة عربية مشتركة حل يتفق مع القانون الدولى ولكن تنفيذ الحل يعني ان يحارب العرب بعضهم البعض كما أنها ستواجه مشاكل عديدة أين تتمركز ومن أين تبدأ ويضيف بأن العالم العربى مطالب كله الان بمساعدة الكويت .. وبوجه عام فإن سبب الحروب فى المنطقة العربية كما يقول هو انعدام حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها وافتقاد معظم الدول العربية للديمقراطية .

● ويرى د . ابراهيم العنانى أستاذ القانون الدولى بحقوق عين شمس أن الوجود العراقى فى الكويت غير مشروع لانه بنى على استخدام القوة ومخالف صراحة لنصوص القانون الدولى والوثائق الدولية وادانته كافة المنظمات الدولية ويشير بصفة خاصة الى قرارات مجلس الأمن وبالتالى فأى إجراء بنى على هذا التدخل فهو غير مشروع أيضا سواء فيما يتعلق بالحكومة المؤقتة او الضم لانه يعمد الى فرض امر واقع بواسطة القوة فلا يمكن لدولة أن تنشأ أو تتكون إلا بموافقة كافة الدول وقد جرى العمل على عدم الاعتراف بالدول التى تنشأ على أسس غير مشروعه .. ويعتقد د . ابراهيم ان العقوبات الاقتصادية على العراق لا يمكن أن تتحقق فاعليتها إلا بتعاون جميع الدول مع الأمم المتحدة وإذا اتضح لمجلس الأمن ان هذه العقوبات لن تنجح فى قمع العراق فله الحق في اتخاذ اجراءات عسكرية واستخدام قوة تابعة للأمم المتحدة تقوم بهذه المهمة ويرى د . ابراهيم ان امعان العراق وغرورها يعتبر إصرارا على خرق القانون الدولى ومن حق المجتمع الدولي ان ينظر فى عقوبات اشد كطردها من الامم المتحدة .. ويقول د . العنانى أنه من الطبيعى أن تسعى الدول العربية لتكوين قوة عسكرية مشتركة كما ينص ميثاق الدفاع المشترك وللحيلولة دون استمرار حالة التدهور فى الموقف وحتى لا تكون هناك تدخلات غير عربية ولكن يشترط لها أن تتعاون العراق وتبدى رغبة فى حل المشكلة وان كان اعلانها لضم الكويت تحت مسمى الوحدة الاندماجية يعنى اصرارها المضى قدما فى خطتها مما يؤدى حتما الى تدخل أجنبى لو حدث لن تستطيع الدول العربية بعد ذلك أن تحل مشكلة لها ويعنى أن تغلق المشكلة الفلسطينية تماما ونحتاج لقرن اخر حتى نستعيد الارضية التى مهدناها لحل القضية .. لان التدخل الأجنبى سيأتى من قبل دول تستفيد ببترول العرب وستبرر تدخلها بحماية مصادره والأنظمة العربية التى تحكم الدول البترولية سترحب به لضمان أمانها وحمايتها من النظام العراقى .

باطل .. باطل

ويؤكد د . على ابراهيم يوسف المدرس بقسم القانون الدولى بنفس الكلية على الرأى السابق بأن الضم يعتبر باطلا لانه قام على خرق القانون الدولي ولان الحكومة المؤقتة لا تمثل رغبة الشعب الكويتى ولكنها ولدت ونشأت على يد العراق ثم طلب منها أن تنضم له ولم يحدث استفتاء على ذلك وهذا العمل يأباه الاسلامى وترفضه كافة القوانين والمواثيق وأولها ميثاق جامعة الدول العربية الذى جعل حل الخلافات موكول الى الوسائل السلمية ويخالف أيضا ميثاق الامم المتحدة الذى تعرض لهذه المسألة فى شقين الأول ورد فى نص ٢ فقرة ٤ والذى يجرم استخدام القوة في العلاقات الدولية ضد سلامة الدول واستقلالها ويعنى التجريم بطريقة موضوعية عدم استخدامها أيا كانت الأسباب أو المطالب .. الشق الثانى حل المشاكل بالطرق السلمية وتتدرج من المفاوضات .. المساعي الحميدة .. الوساطة .. اللجوء لمحكمة العدل أو تشكيل محاكم للتحكيم .

نتيجة بطيئة

ويرى د . على يوسف أن الضغوط الاقتصادية ستأتى بنتيجة ولكن على المدى الطويل لأن العراق يمكنه الصمود لفترة بما لديه من مخزون ويعتقد د . على ان القيادة العراقية أخطأت في الحسابات باعتقادها أنه فى ظل وجود علاقات دولية تدعو للتقارب بين الشرق والغرب يستطيع أن ينقض على دولة مجاورة ويفرض الأمر الواقع ولكنه تناسى ان هذا الأمر يمس بمصالح قوي كبرى من الناحية الاقتصادية الخطأ الثانى أنها لم تعمل حسابا لهذه القوى التى لن تسمح للعراق بالهيمنة على منطقة وهناك بعض القوى تتربص شرا بالعراق منذ فترة والقيادة العراقية أعطتهم الفرصة لضربها بهذا الغزو وتتزعم الولايات المتحدة قوة عسكرية متعددة القوى بتوجيه ضربة قاصمة للعراق تحت ستار قرار مجلس الأمن والشرعية الدولية ويهدد العراق باطلاق صواريخه على منطقة الخليج اذا ضربته امريكا معتقدا أن امريكا لايمكنها ولكنها تستطيع القيام برد فعل عسكرى ولديها الامكانيات التى تخدم بها وسائل الكشف العراقية والمشكلة أن العراق بالفعل لا يملك قوة عسكرية كبرى والا استطاع حسم خلافه مع ايران ولكن تحيط به دول ضعيفة .. ويضيف د . على يوسف بأن القوة العربية المشتركة يمكنها منع التدخل الامريكى بشرطين أن تتفق الدول العربية على تشكيلها وأن ينصاع صدام حسين لمنطق العقل وهو الحل الأيسر لأن التدخل الأجنبي من الصعب اخراجه إلا بعد اتفاقيات وتنازلات وتسهيلات قد تكلف العرب الكثير .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٠

مطلوب من القمة العربية فورا

بقلم : د . سعد الدين ابراهيم

لايريد العرب من ملوكهم ورؤسائهم المجتمعين في القاهرة مجرد اعلانات مبدئية ، او شجب او ادانة للغزو الصدامي للكويت .. فقد فعل العالم كله ذلك واكثر من ذلك . ان المطلوب من القمة هو أن تتخذ قرارات باجراءات عمل حاسمة ، لا فقط لانقاذ الكويت من الغزو الصدامي ، ولكن بنفس الالحاح والعجلة لانقاذ العراق نفسه من الجنون الصدامي ، وبنفس الالحاح والعجلة لانقاذ الخليج كله ، بل والوطن العربي باسره من عواقب الجموح الصدامي .

فالقضية لم تعد فقط غزو بلد عربي شقيق ومسالم . ولم تعد فقط اغتصاب حريات وثروات شعب عربي آمن واصيل وكريم . ان القضية اصبحت ايضا قضية العراق البلد العربي الشقيق ، وشعبه وجيشه وثرواته وانجازاته . فهذا البلد وشعبه اصبحا الآن ، بسبب الجنون والجموح ، مهددين بالدمار والهلاك . ان القضية اصبحت ايضا هي كل منطقة الخليج ، ببلدانه وشعوبه وثرواته التي توشك كلها أن تصبح رهينة يتنازعها الاستبداد الصدامي من ناحية وقوى الهيمنة الأجنبية من ناحية أخرى . والقضية اصبحت الوطن العربي باسره الذى أصبح مهددا في حاضره ومستقبله بسبب المقامرة الصدامية .

ان حرصنا على انقاذ العراق من عواقب الجموح والجنون والاستبداد لا يقل عن حرصنا على انقاذ الكويت والخليج . وفي انقاذ الكويت ، انقاذ للعراق والخليج . وحيث بدأت الجريمة بكل أركانها المادية فجر يوم خميس مشئوم على ارض الكويت ، فلابد أن يبدأ خلاص العراق والخليج وحماية المستقبل العربي من أرض الكويت .

وليكن الخلاص بيدنا لابيد عمرو

لابد ان يدرك الملوك والرؤساء العرب هذه الابعاد المتشابكة ، لما حدث فجر الخميس ٢ / ٨ / ١٩٩٠ ، وان يتصرفوا على هذا الأساس والتصرف على هذا الأساس يقتضى :

● تكوين قوة سلام عربية على الفور ، تفصل بين القوات العراقية والقوات السعودية ، وتتمركز على الحدود بين السعودية والكويت . وان تكون هذه القوة قوة محاربة وليست قوة رمزية ، وان تشارك فيها مصر والمغرب والجزائر معا على الاقل .

● ان تطلب القمة العربية من صدام حسين ان يجلو عن الكويت ، وان تصر على اعادة نظامها الشرعي الى حكم البلاد ، وان يترك للشعب الكويتي ان يقرر مصيره ونظام الحكم الذى يرتضيه في استفتاء شعبي ، تحت اشراف عربي او دولي فيما بعد ، وفقط بعد ان تجلو القوات العراقية عن اراضيه .

● اذا لم يذعن صدام حسين لهذا المطلب العربي والدولي المشروع ، فلتدخل قوة السلام العربية هذه الى الأراضي الكويتية للبدء في تحريرها . ولتساندها في ذلك قوات دول مجلس التعاون الخليجي .

● اذا لم تستطع قوة السلام العربية وقوات مجلس التعاون الخليجي أن تكون ندا للقوات العراقية ، فلتترك القمة العربية الباب مفتوحا للاستعانة بقوات دولية مساندة تحت علم الأمم المتحدة ، اعمالا للمادة ٤٢ من الباب السابع لميثاق الامم المتحدة ، لاستكمال مهمة تحرير اراضي الكويت . ولتفوض القمة الدول العربية المشاركة في قوة السلام ومجلس التعاون الخليجي في اتخاذ القرار بهذا الصدد .

ان الخطوات الأربع المذكورة اعلاه هي بمثابة مشاريع بقرارات لابد أن تصدرها القمة العربية المجتمعة في القاهرة - انقاذا للكويت والعراق والخليج والوطن العربي .

وبغير هذا الحد الأدنى من العمل العربي الحاسم ، فان مصير الكويت والعراق والوطن العربي سيتقرر في الأسابيع والشهور القادمة بيد غيرنا

ان اللحظة التاريخية الحرجة والمهولة التى نمر بها فى هذه الايام ، لايمكن ولاينبغى التعامل معها بقواعد الاجماع او الأغلبية المعتادة فى المحافل العربية الرسمية . ان اللحظات الاستثنائية الحرجة فى التاريخ تحتاج الى شجاعة استثنائية والى قواعد استثنائية . وليتذكر الملوك والرؤسا العرب ان صدام حسين لم يتصرف بناء على اجماع عربى او اغلبية عربية ، او حتى مشورة اى طرف عربى . ولايمكن رهن حرية ومصير مليون كويتى ، وحرية ومصير سبعة عشر مليون عراقى ، و لاحرية ومصير ثلاثين مليون عربى خليجى ، ولاحرية ومصير مائتى مليون عربى من المحيط الى الخليج لارادة رجل واحد . فاذا كان هذا الرجل يصر على الانتحار ، فليفعل ذلك وحده ، دون ان ينحر معه شعب الكويت وشعب العراق وشعوب الخليج والامة العربية .

إن الخطوات الاربع التى اقترحناها كحد ادنى لعمل عربى حاسم ، هى معا ، وسيلتنا الجماعية لانقاذ الكويت والعراق والخليج والوطن العربى ، بل وربما صدام حسين نفسه ، من هلاك عاجل او ذل آجل . اللهم قد بلغت ، اللهم فاشهد .

■ مفيد شهاب :

قرارات الجامعة بالأغلبية ملزمـة لمـن يقبلهـا

اوضح الدكتور مفيد شهاب رئيس قسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ما يتردد عن « الاجماع » و« الاغلبية » فى قرارات مجلس الدول العربية ان ميثاق الجامعة يقرر فى « المادة السابعة » ان ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول . وما يقرره المجلس بالاغلبية يكون ملزما لمن يقبله .

واضاف ان التفسير القانونى لهذا النص معناه ان القرارات تصدر بالاغلبية ولكنها لا تكون ملزمة فى مواجهة الاقلية التى لا توافق عليها ، وغير صحيح ما يقال عادة من ان قرارات مجلس الجامعة لاتصدر الا بالاجماع ، فان صدرت بالاجماع تلزم الجميع . . وان صدرت بالاغلبية تلزم الاغلبية فقط .

وقال الدكتور شهاب ان هذه هى القاعدة القانونية العامة وبناء عليه فان قرار مجلس الجامعة الذى صدر فى ٣ اغسطس بالاغلبية مدينا لغزو العراق للكويت ومطالبا القوات بالانسحاب يكون صحيحا وملزما للاغلبية التى وافقت على هذا القرار .

واوضح انه اذا كانت هناك مادة اخرى وهى المادة السادسة من ميثاق الجامعة تقرر ان القرارات التى تصدر عن المجلس باتخاذات تدابير لازمة لدفع عدوان ما لا تصدر الا بالاجماع باستثناء رأى الدولة المعتدية نفسها فان هذا النص لا يتعلق الا بالاجراءات التنفيذية التى قد يتخذها المجلس ـ كارسال قوات مسلحة مثلا ضد الدولة المعتدية ـ ففى هذه الحالة وغيرها من الحالات المشابهة والمتعلقة بتدابير عملية يكون الاجماع متطلبا لصدور القرار .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

تعالوا نتعلم كيف نختلف .. ؟

كتبت مرة مقالا بهذا العنوان في مجلة « العربي » المنارة العربية التي تصدر من الكويت وتوزع في سائر ارجاء الوطن العربي كما لاتوزع مجلة عربية قط . تذكرت عنوان هذا المقال وانا اشعر بمرارة عميقة وحزن مقيم لايحس بهما الا من ترسبت في اعماقه معاني العروبة ومثلها وشعر على حين بغتة ان كل المعاني والمثل والاحلام قد ضربت واصابها اعصار مدمر ـ اعصار كانت قوة اندفاعه هي السند الاساسي لهذه الامة فاذا بالاعصار بغتة وبغير مقدمات يتوجه نحو مقدسات هذه الأمة واهم مرتكزاتها .

د . يحيى الجمل

استاذ القانون العام بحقوق القاهرة

وذهبت احاول ان اهدىء الانفعال واسأل العقل : لماذا هذا التصرف وماهي اهدافه وغاياته ؟ وهل هناك مبرر جدي يتكافأ مع هول ماحدث ؟

سأحاول للحظات ان انسى منطق القاضي الذي لايحكم الا بعد ان يدرس اوراقه كلها وبعد ان يستمع لاطراف النزاع جميعا ـ وسأفترض ان كل ماقاله العراق صحيح حول كميات البترول التي نزحتها الكويت من ابار عراقية وحول قدر المبالغ التي يطلبها العراق من الكويت ـ فهل يكفي ذلك مبررا لما حدث من غزو واجتياح واراقة للدم العربي واهدار لكل مقومات النظام الاقليمي وزرع غصص وآلام يعلم الله وحده متى يمكن انتزاع جذورها المرة من الارض العربية مرة ثانية هل يكفي ذلك لكي يجعل العرب جميعا من اعتدى ومن اعتدى عليه ومن احاط بهم سخرية العالم او على حد التعبير الدبلوماسي المهذب مصدر حيرة للعالم كله ـ كيف يفكر هؤلاء الناس وكيف يتصرفون والعالم الآن يتشكل تشكيلا جديدا ويقبل على مرحلة مختلفة نوعيا

في هذا الوقت الذي يتغير فيه العالم تغيرا جذريا والذي تبدأ فيه فكرة التنظيم الدولي تأخذ ابعادا جديدة ـ في هذا الوقت يأتي هذا التصرف الذي قد يهدم كل بدايات التنظيم الاقليمي في الوطن العربي وحتى اذا لم يهدمها فإنه سيفرغها من كل مضمون ومصداقية .

لقد كنا نسعد ونحن نسمع العراق يهدد من يهددون امنه وامن الامة العربية ممن يملكون اسلحة الدمار الشامل ـ كنا نسعد ونحس بان النفس العربي والعز العربي مازال يجد له في العراق تعبيرا قويا واصيلا . وبقدر ما كنا نحس به من اعتزاز وسعادة اذ كنا نسمع ذلك الحديث الابي بقدر ما اصابنا تصرف العراق الاخير من الم وحزن وحيرة ورفض عميق .

لقد كان بوسع العراق ان يلجأ الى وسائل اخرى كثيرة للمطالبة بما قد يكون له من حقوق قبل الكويت وكان الحوار بين البلدين قد بدأ بالفعل ولكن عقب الخطوة الاولى منه اذا بصوت المدافع والدبابات وهديرها يطغى على كلمات الحوار .

وهكذا اثبتنا للعالم اننا لانعرف فقط كيف نتفق وانما ايضا لانعرف كيف نختلف . وقلنا للعالم كله ان بين وسائلنا ووسائل المتحضرين بونا شاسعا .

انا اعلم ان الحكام العرب لايكرهون شيئا قدر كراهيتهم لكلمة « لا » تأتي من مواطن عربي ومع ذلك فانني اقول بكل عمق وايمان « لا » لهذا التصرف الذي صدر عن العراق والذي يوشك ان يطيح بكل ماتحقق من تقارب عربي ويوشك ان يعيد الامة كلها الى القبلية وشريعة الغاب .

ان كل القوميين وكل المثقفين والمفكرين ينتظرون من « العراق » الكبير ان يتصرف تصرف الكبار . وان الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل . ولابد وان ينسحب العراق انسحابا كاملا من كل الأراضي العربية الكويتية وان يترك للشعب العربي في الكويت حقه الكامل في اختيار حكومته ذلك ان احدا لايستطيع ان يدعى وصاية على احد

اننا للاسف المر نعطي المبرر القوي لاعداء . هذه الامة ان يضربوها في مقتل وان يجهزوا على كل امل لها في يوم يلتقي فيه العرب جميعا على وفاق .

وهل يجعلنا هذا الحادث المؤلم الحزين نفكر تفكيرا جديا فيما فكر فيه قبلنا ونفذ ـ فعلا جماعة المتحضرين : انشاء محكمة عدل عربية لاحكامها قوة الالزام .

لعلنا نعرف كيف نختلف اختلاف المتحضرين اذا كان الاتفاق بيننا ـ للاسف المر ـ امرا غير ميسور ولامقدور .



المصدر : السياسى

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه هى توقعات الخبراء حول مستقبل الخليج والمنطقة العربية؟

كتب عادل قنديل واحمد عبد الحكم

ما يجرى الآن فى الخليج تجاوز نطاق النزاع الاقليمى ليتخذ صورة الازمة الدولية بكل ابعادها ومخاطرها

والازمة ليست مجرد اجتياح عسكرى لارض الكويت وانما عملية اعادة ترتيب سياسى وعسكرى واقتصادى فى المنطقة كلها الامر الذى يهدد قواعد الوفاق الدولى الجديد

القوى الاقليمية فى الخليج تتنافس لفرض هيمنتها على المنطقة ولكن القوى الكبرى لن تقبل بتغيير يسمح ببروز دولة واحدة مهيمنة تحكم قبضتها على مفاتيح الخليج . وتفرض اسعار النفط على العالم وفق ارادتها ومصالحها

وفى هذا الإطار تبرز احتمالات وتوقعات سياسية واقتصادية وعسكرية تنذر بتغيير شامل فى خريطة منطقة الخليج

فما هى توقعات الخبراء حول التغييرات المحتملة فى الخليج ؟

وهل ستكون هذه التغييرات فى صالح المنطقة العربية ام على حسابها ؟

وما هى المسئوليات الملقاة على عاتق العالم العربى لمواجهة التحديات الجديدة التى يفرضها الغزو العراقى للكويت ؟

اضعاف القوة العراقية

ويوضح اللواء طلعت مسلم رئيس الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ان احتمالات التغيير الداخلى على خريطة دول الخليج محدود قياسا بالقوى البشرية المتاحة لديها حيث ان هذه الدول تمتلك اسلحة ومعدات عسكرية كبيرة تفوق قدراتها على استعمالها وبالنسبة لاحتمالات التغيير فى خريطة المنطقة بوجه عام فهو امر وارد ولكن فى حالة واحدة وهى اذا ما قامت دول الخليج باستدعاء قوات اجنبية تتواجد بها بصورة ثابتة وهو ما يؤدى الى عودة عقارب الساعة الى الوراء والاخلال بموازين القوى لغير صالح العرب وعلى سبيل المثال فلو تدخلت القوات الاجنبية ودخلت فى صدام عسكرى مع القوات العراقية فمن المحتمل ان يؤدى ذلك الى اضعاف العراق وربما ينتهى الامر بانهيار النظام العراقى

تحالفات جديدة

ويقول الدكتور محمد السيد سعيد رئيس الوحدة العربية بمركز الدراسات السياسية ان خريطة التحالفات السياسية فى المنطقة العربية قد تغيرت بصورة جذرية وعميقة ويحتمل حدوث قطيعة شبه كاملة بين مصر والعراق بما يؤدى الى نهاية مجلس التعاون العربى وتوجه مصر لبناء تحالف جديد مع السعودية ودول الخليج الاخرى وفى المقابل تمتين التحالف بين العراق واليمن والاردن وفيما يتعلق باحتمالات تغيير الخريطة الجيوبولتيكية للمنطقة فان ذلك التغيير سوف يتوقف على تداعيات الموقف وابعاده المختلفة وخاصة اذا دخل فيها البعد العسكرى المحلى والدولى ويضيف بان الموقف الحالى ينطوى على تغيير هائل وهو نهاية دولة الكويت من الناحية الفعلية وجعل سيادتها شكلية

ويضيف الدكتور محمد السيد سعيد وربما تحدث تغيرات سياسية داخل العراق نفسه ، اما اذا استخدم الغرب الضغوط العسكرية فامامنا تصورين الاول اكتفاء الغرب بتوجيه ضربات عسكرية للمواقع الاقتصادية والاستراتيجية الهامة فى العراق دون التورط فى معارك ارضية وفى هذه الحالة قد يستمر الموقف على ما هو عليه مع بقاء الامل فى حدوث تغييرات سياسية داخل العراق او تراجع العراق عن احتلال الكويت والثانى اذا ما حاول الغرب ان يستكمل عملياته العسكرية بالسيطرة الارضية المباشرة فلن يكون ذلك ممكنا بدون استدعاء تدخل اسرائيل الامر الذى لن يتم دون اقرار مقابل لها لتمكينها من احتلال الاردن وهناك احتمالات اخرى تشمل اكتفاء الغرب بانزال بحرى للكويت الامر الذى ينطوى على هزيمة عسكرية للعراق مع ترك التفاعلات داخل العراق تاخذ مجراها بانهيار النظام السياسى

وفى النهاية يشير الدكتور محمد السيد الى ان جميع الاحتمالات مفتوحة وانها مدمرة للمنطقة العربية .. وان الوطن العربى سوف يدفع ثمنها لعقود مقبلة على ان الامر الذى لا يمكن استبعاده هو ان العراق لن يفلت من فعلته الشنعاء تلك ...

يقول د . طه عبد العليم رئيس الوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ان الوضع قبل الغزو العراقى لكويت كان يبشر باحتمالات - مهما كانت محدودة - لاعادة صياغة الخريطة الاقتصادية العربية بما يواجه احتمالات التقلبات فى المجتمع الدولى الذى نعاصره .. وان تداعيات هذه الحرب تنذر ليس فقط بواد هذه الاحتمالات وانما تهدد باعادة صياغة الخريطة الاقتصادية العربية بما يستجيب لمصالح القوى الفاعلة فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد .. ويمكن ايجاز الاثار المحتملة والمترتبة على عملية الغزو العراقى للكويت فى عدد من النقاط :

● اولا : ان ما شهدته نهاية الثمانينات من محاولات لبناء وفاق عربى وتجمعات اقليمية عربية وعودة مصر للصف العربى .. ان هذا كله قد اصبح معرضا للانهيار فى اعقاب الغزو العراقى

● ثانيا : ان التطور الهام فى اتجاه استعادة السيطرة العربية على اسعار وحصص النفط فى اعقاب الاجتماع الاخير لمنظمة الاوبك عشية الغزو العراقى للكويت قد اصبح بدوره معرضا فى المدى البعيد للانهيار نتيجة التفكك فى جبهة النفط العربية والاخطر نتيجة الفرصة التى اتاحها الغزو لاسقاط النظام العراقى على راس البلدان المتشددة نفطيا



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٠

● ثالثا : ان التطور الصناعى والتكنولوجي العراقى حتى الان قد اصبح بدوره معرضا لضربة عسكرية اقتصادية باهظة التكلفة وبعيدة المدى الامر الذى يبدد احلام العرب فى بناء قوة تكنولوجية اقتصادية قادرة على التصدى للتهديد الاسرائيلى

● رابعا : ان تفجر الاوضاع فى المنطقة مع احتمالات اتساع جبهة الاشتباك العسكرى تنذر بكوارث اقتصادية وغير اقتصادية تتفاقم بالضرورة مع الانهيار اللاحق باسعار النفط ازاء احتمالات فرض الاسعار الرخيصة للنفط مع استعادة القوة الامريكية هيمنتها على القوة العربية

ويرى الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات الاستراتيجية ان الغزو العراقى للكويت قد يؤدى الى نتائج مدمرة فى الخريطة السياسية والاقتصادية و العسكرية العربية ويضيف بان العراق نجح فى محاولاته لتامين جبهته مع ايران عن طريق خلق تفهم لم تتضح كل ابعاده حتى الان وذلك لخلق ازمة جديدة على الساحة العربية والدولية ويؤكد ان الغزو العراقى فتح ابوابا خطيرة ليس على الكويت فقط بل على الشعب العراقى والفلسطينى والاردنى والشعوب العربية جميعها بالاضافة الى اخلال ميزان القوى ومسار العلاقات الدولية لصالح اعداء الامة العربية .. وفى ظل تلك المتغيرات فان احتمالات حدوث اى تغيير فى الاتجاه الذى يضعف التضامن العربى وقوة العرب .. من الامور غير المستبعدة

تغيير خريطة الخليج

ويقول د . حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ان الغزو العراقى لدولة الكويت سيغير كثيرا من مجريات الاحداث السياسية فى منطقة دول الخليج ، على الوجه الاخص .. وعلى المنطقة العربية على الوجه الاعم ويتمثل هذا التغيير فى النقاط الاتية :

● فبالنسبة لمنطقة الخليج اصبح فى حكم المؤكد وبعد الانتهاء من ازمة الغزو العراقى لدولة الكويت ان يعاد النظر فيما يسمى بمجلس التعاون الخليجى .. ذلك ان هذا المجلس لم يعد له وجود عملى بعدما اثبت فشله فى مواجهة الغزو العراقى للكويت وهى احدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجى

● ان هذا الغزو سيعمل بالتاكيد على تغيير الخريطة السياسية فى منطقة الخليج الامر الذى قد يؤدى بالدرجة الاولى الى عقد تحالفات عسكرية جديدة من شانها مواجهة الاحداث بطريقة اكثر فاعلية .. وستعمل كافة الانظمة الخليجية على تحديث وتقوية امكاناتها العسكرية بما يتوافق مع احتمالات المستقبل

● اما على المستوى العربى فان احداث الغزو العراقى اظهرت ضعف العالم العربى فى مواجهة الازمات الطارئة التى تتعرض لها البلدان العربية .. ذلك ان معالجة الاحداث الطارئة تتطلب فاعليات اكثر ايجابية وليونة فى المواقف السياسية وهذا ما عجز عن تحقيقه العالم العربى فى مواجهة احداث العراق .. الكويت



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠



العدوان العراقى :

القوة والدور الاقليمى المستحيل

كالعادة نأتى متاخرين عن العالم وتحولاته واولوياته !.
نتصارع بالقوة المسلحة فى وقت تستبدل الدول بالحديد . والدم . والنار بالحوار . والمفاوضات والتسويات السلمية للنزاعات الاقليمية والدولية .
وحينما تتغير سياقات التسويات التاريخية . نقبل بها فى غير اوانها . وشروطها . ومضامينها !
هل هو معاندة بعض القيادات العربية للزمن . وقوانين العصر . وقواعد النظام الدولى وأسسه وشروطه !

نبيل عبد الفتاح

ان العدوان العراقى المسلح على دولة الكويت . يمثل نموذجا فريدا للعب ضد قواعد القانون الدولى العام . والشرعية الدولية الجديدة . وضد التحولات العاصفة فى النظام الدولى القديم القائم على القطبية الثنائية الحادة . وبدء صعود أقطاب جديدة فى اوروبا وخارجها ووسط سيولة تنزع الى التشكل والتبلور وفى ظل تغيرات درامية . وغير مألوفة جرت وتجرى فى أوروبا الشرقية . حيث تتم تطورات هيكلية هائلة فى الفلسفات والايديولوجيات . والنظم . والمؤسسات والرموز والاشخاص وثمة قواعد واسس وآليات واساليب . وعمليات للتكيف البنائى فى النظم السياسية والاقتصادية . والدولية . هذه التغيرات التى تزلزل الشمال المتقدم تعصف بالجنوب ووحداته الهامشية فى الحياة الدولية .

اولا : دوافع العدوان : الأزمة الداخلية . والتطلعات الاقليمية .

١ ـ ان ابرز دوافع العراق التوسعية فى الكويت . والخليج كامنة فى الأوضاع الداخلية . وذلك لتسوية مشاكله السياسية والاقتصادية . فالثابت . أن عودة الجنود والجنرالات من ساحات القتال الى المدن . وثمة خيال جماعى يسيطر على النفسية القومية . بأن الانجازات فى مجال الحرب . لابد وأن تنعكس على النظام الداخلى ومن ثم فان طاقات القادمين من ميادين القتال لن تستوعب إلا من خلال خيار رئيسى مفاده اجراء تحولات بنائية فى النظام السياسى . وفى السياسات الاقتصادية . وذلك لاشباع تلك التطلعات . والرغبات .

ولا يكفى فى شأنها ـ فى ظل التطورات الاقليمية والدولية ونداءات حقوق الانسان ـ مجرد التصفيات والعزل والاحالة للتقاعد والاستيداع . ومن ثم تمثل عملية غزو الكويت اداة لاشباع الجنرالات والجنود . وفرض النظام لسيطرته على كافة مقاليد الأمور من خلال تعبئة سياسية ومجتمعية صارمة

٢ ـ عملية غزو الكويت . تمثل اداة للتكيف مع التحولات الديموقراطية فى العالم . والحد من آثارها من خلال اختلاق أزمة دولية تبرر عمليات التعبئة . والحشد . والقسر التى تتم على الساحة السياسية فى العراق . وخاصة فى ظل تطلعات . الطبقة الوسطى . الداعية لاجراء اصلاحات سياسية واقتصادية

٣ ـ تفاقم ازمة الديون الخارجية الغربية . والعربية على العراق . ورغبته فى اسقاط بعض مكونات الدين الخارجى . وهى القروض التى منحتها له الدول العربية البترولية . ثم ضغطه للحصول على معونات كبيرة لمواجهة تدهور اوضاع الاقتصاد العراقى . الذى يعانى من اختلالات هيكلية عديدة . بكل انعكاسات ذلك على الاستقرار

٤ ـ استغلال الخلاف القديم على رسم الحدود بين البلدين . والضغط للسيطرة على جزيرتى وربه وبوبيان الكويتيتين بالاضافة الى محاولة الهيمنة على الخليج والمنطقة كلها . وعلى منظمة الاوبك

٥ ـ مواجهة تنامى التطور الايجابى فى العلاقات المصرية ـ السورية . وتزايد تداخل مصر فى العمليات السياسية الجارية فى العالم العربى . وفى صياغة أسس جديدة للعلاقات العربية

ثانيا : انعكاسات العدوان على النظام العربى وازماته :ـ

١ ـ بخروج مصر من النظام العربى فى السبعينات الماضية حدثت اختلالات هيكلية فى التوازنات الاقليمية كافة . وظهرت بعض الطموحات الاقليمية ومحاولة السيطرة على العمليات السياسية فى المنطقة وكان ابرز هذه الطموحات قاطبة هو الطموح العراقى فى الخليج والمنطقة وهذه النزعات الى الهيمنة . تختلف عن الدور التاريخى التوازنى . الذى كانت تقوم به مصر فى اثناء قيادتها التاريخية للمنطقة . للمساهمة فى صياغة نظام عربى مستقل إزاء المصالح والطموحات الغربية فى السيطرة السياسية على المنطقة والبترول والثروات العربية . واستخدام المنطقة كحلقة استراتيجية فى المشروع الغربى العالمى ضد الاتحاد السوفيتى ايام الحرب الباردة وكانت ابرز نتائج هذا الدور فى الستينيات هو التوازن فى امن واستقرار الكويت على دعم الدور المصرى البارز سياسيا واستراتيجيا وهو ما تحقق اثناء الأزمة التى اثارها عبد الكريم قاسم حول الكويت . وتهديداته بغزوها.

٢ ـ كشف العدوان العراقى عن ازمة هيكلية ـ فى نظام مجلس التعاون الخليجى ؛ الذى اعتمد على نظام تحالفى عسكرى . واستراتيجى ' . بين دول الخليج والسعودية التى تتشابه فى نظمها الاجتماعية والسياسية . والاقتصادية

٣ ـ ان العراق يتحمل مسئولية الزج بالمنطقة ونزاعاتها العربية ـ العربية فى اتون الصراعات الدولية . وفى اطار تدويل لازماتها . وأتاحة الفرصة والمبرر لتدخل القوى الكبرى والغربية تحديدا . وأبرز الامثلة على هذا السلوك العراقى المتكرر هو شنه للحرب مع ايران . ثم احتلاله للكويت

٤ ـ قدم العراق ذريعة لاحتمالات التدخل الاسرائيلى فى الصراعات العربية ـ العربية .

وتدبيرا لمقولاتها ويشكل تحالف المنظمة مع السلوك العراقى ، تبريرا لذلك

٥ ـ قيام النظام الحاكم فى العراق بتغيير قواعد اللعبة السياسية فى المنطقة ، وايجاد مبدأ جديد يتمثل فى تسوية المنازعات السياسية بالغزو المسلح ، وذلك ضد الخطاب السياسى القومى للنظام ، والخاص بالتضامن العربى ، والوحدة القومية الخ وعدم الالتزام بالمبدأ الذى سبق وان دعا اليه ، وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية الأخرى .

٦ ـ عدم احترام المواثيق الدولية التى تجمع العراق مع بلدان المنطقة .

٧ ـ ان تفجر التناقضات العربية ـ العربية الى درجة غزو اراضى الدول الشقيقة ، يمثل انتهاكا صارخا للأمن العربى ، وفيما بين وحداته المختلفة . بل قد يرقى الى مستوى الضم المباشر الذى كانت تقوم به الدول الاستعمارية الكبرى فى الماضى ! وهو ما يؤكد على ظاهرة العجز البنيوى ، والشلل لنظام الجامعة العربية لغياب الدور المصرى الموازن والفعال فى اعمالها طيلة السنوات الماضية .

٨ ـ انفجار الصراعات بين دول اليسر ، ودول العسر ـ بتعبير البعض ـ ، حول الخلل فى العلاقة بين الاعباء القومية للدول المعسورة ، وغياب الاعباء والالتزامات لدى الدول الميسورة .

٩ ـ اثبت العدوان أن السيولة والتناقضات فى العلاقات العربية ـ العربية مازالت منتشرة وراء الترتيبات الشكلية لتنظم قواعد العمل العربى فى السنتين الأخيرتين ! وانها تعود فى ظل تطورات تكوينية وتشكيلية فارقة تنزع نحو تسوية النزاعات الاقليمية والدولية على نحو سلمى ، وتوازنى .

...

ان أخطر ما فى المشهد الاقليمى والعربى هو أن غرور القوة ، وأوهامها فى بعض وحدات النظام العربى تزين لبعض القيادات العربية ، وهم اللعب ضد قواعد النظامين الدولى ، والاقليمى ، والعصف بقواعدهما ؟ !

والحياة السياسية الدولية تقوم على توازنات دقيقة ، وقواعد صارمة وليست على أوهام القوة ! واحلام الطامعين !.



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

د. مفيد شهاب "للسياسي" :

ولا حتى إسرائيل تعرضت لمثل هذه القرارات

□ استخدم مجلس الأمن سلطاته القوية ضد الغزو وقراراته إلزامية بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة

كتب فاروق ابو العلا :

جاءت « مفاجأة » المجتمع الدولى متمثلا فى مجلس الامن وهى لاتقل فى وقعها وانعكاساتها .. عن مفاجاة الغزو العراقى للاراضى الكويتية !

فلم يحدث من قبل ومنذ انشاء الأمم المتحدة بل ومنذ ان عرف العالم بقيام عصبة الامم ... ان صدرت قرارات ادانة ، وعقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية .. بمثل هذا العنف الذى اتسم بهما قرارى مجلس الأمن الاخيرين والموجهان ضد العراق .. العضو بالمنظمة الدولية منذ عام ١٩٤٥ !

وقد لا يعرف البعض ، انه لاتوجد دولة اخرى ولا حتى اسرائيل او جنوب افريقيا ـ ووجهت دوليا بمثل هذا الاجماع وبمثل التدابير التى اتخذها مجلس الامن مؤخرا حيال العراق !

والذى تجدر الاشارة اليه هنا ، هو ان قرارات مجلس الامن الزامية اي ان ١٥٩ دولة هى كل اعضاء الامم المتحدة عليها تنفيذ قرارات المجتمع الدولى المتمثل فى مجلس الامن على عكس قرارات الجمعية العامة التى يمكن ان تاتى فى صورة توصيات قد ياخذ بها البعض وقد لاياخذ بها البعض الاخر

والجدير بالذكر ان الامم المتحدة تبدى اهتماما بالغا بدور مجلس الامن وقراراته ويقدم المجلس تقريرا سنويا الى الجمعية العامة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق وتنظر الجمعية فى هذا التقرير وفقا للفقرة «١» من المادة ١٥ ويدرج تقرير المجلس فى جدول الاعمال المؤقت للجمعية عملا بالمادة ١٣ (ب) من النظام الداخلى وقد جرت العادة على ان تحيط الجمعية العامة علما بتقرير مجلس الامن دون مناقشة وهنا يعنى التاكيد على ضرورة دعم دور المجلس ومايصدره من قرارات واجبة التنفيذ مع العلم ان الجمعية العامة سبق وان طلبت الى الدول الاعضاء ابداء ارائها فى الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية المجلس وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة واحكامه وصدر بذلك قراران يحمل الاول رقم ٢٨٦٤ والثانى رقم ٢٩٩١ .

لماذا امتنع اليمن عن التصويت ؟

وقد اثار قرار امتناع اليمن عن التصويت لصالح القرار ٦٦٠ الخاص بادانة الغزو العراقى للكويت .. الكثير من التساؤلات .. نسقط من بينها الان مايتعلق منها بالاسباب السياسية .. لان هذا ليس بحالة فى هذا الموضوع الذى ينصب اساسا حول الاجماع الدولى على محاصرة العراق سياسيا واقتصاديا وعسكريا ..

وينبغى ان تشير هنا ، الى ان الامتناع عن التصويت لايعنى (وبالقطع لايوازى) الاعتراض الذى اخذت به كوبا فى القرار الثانى للمجلس والمتعلق بفرض العقوبات الاقتصادية واتخاذ التدابير السياسية والعسكرية ..

ويتالف مجلس الامن الدولى بمقتضى المادة ٢٣ من الميثاق بنصها المعدل رقم ٨٦ من خمسة اعضاء دائمين هم : الاتحاد السوفيتى ـ الصين ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ الولايات المتحدة الامريكية ومن عشرة اعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عامين . ويتم انتخاب اعضاء مجلس الامن ـ غير الدائمين ـ وفقا للنمط التالى :

- خمسة اعضاء من دول اسيا وافريقيا .
- عضو واحد من دول اوربا الشرقية .
- عضوان من دول امريكا اللاتينية .
- عضوان من دول اوربا الغربية والدول الاخرى .

ووفقا لما نصت عليه المادة رقم - ١٤٤ - من النظام الداخلى فيجرى الانتخاب بالاقتراع السرى ولايجوز فيه تقديم مرشحين وبموجب المادة ٨٣ من النظام الداخلى ، فيتم انتخاب اعضاء مجلس الامن غير الدائمين باغلبية الثلثين ويتضح من ذلك ، اهمية دور واختصاص مجلس الامن خاصة فيما يرتبط باحلال السلام فى العالم كما ان قراراته الملزمة توضح هى الاخرى مدى اهتمام المجتمع الدولى بالدور المناط به .

سلطات مجلس الامن

وفى اطار ماصدره مجلس الامن من توقيع عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية على العراق .. سالت الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشورى واستاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة عما يتمتع به مجلس الامن من :

سلطات .. فقال لى : الواقع فان مجلس الامن يتمتع بنوعين من السلطات التى خولها له ميثاق الامم المتحدة فاذا كان الوضع يتمثل فى نزاع سياسى مابين دولتين مثلا .. وبحيث يكون هنا النزاع نزاعا « عاديا » .. فلمجلس الامن سلطات يمكن ان يمارسها كان يدعو الطرفين الى الدخول فى مفاوضات مباشرة ، او هو يدعو الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية .. او هو يبعث بمسئولين من الامم المتحدة بحصار هذا النزاع السياسى « غير الخطير » . ولكن ان يقع نزاع خطير بحيث نكون امام وقوع عدوان واحتلال اراضى دولة اخرى فله هنا ان يتخذ سلطات من اختصاصه بحيث يلزم الدول اعضاء الامم المتحدة باتخاذ اجراءات مؤقتة .. .

● .. مثل ؟..

- قال الدكتور مفيد شهاب : مثل سحب القوات او ايقاف اطلاق النار انها تدابير يتخذها وهى واجبة التنفيذ والالزام كذلك يمكن لمجلس الامن اتخاذ قرارات بقطع العلاقات الديبلوماسية واقرار الجزاءات الاقتصادية والسياسية كما حدث مع روديسيا فى عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٨ .. وقد طبقت مثل هذه الاجزاءات على العراق مؤخرا بل لا اكون مغاليا اذا ماذكرت ان القرار الخاص بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية ضد العراق لم يحدث ان تحدث من قبل من المجتمع الدولى ضد اية دولة اخرى

● .. ولا حتى ضد اسرائيل ؟..

- ولا حتى اسرائيل ..

التدابير العسكرية .. كيف ؟

● وماذا عن السلطة الثالثة لمجلس الامن ؟..

- انها تتعلق باتخاذ التدابير العسكرية فلمجلس الامن ارسال قوات بحرية وبرية وجوية لوقف عدوان دولة ضد اخرى .

● هل حدث ذلك من قبل ؟..

- نعم حدث فى كوريا عام ١٩٥٠

وفى رأيى ان مجلس الامن بما اصدره من قرارات ضد العراق مؤخرا ، قد اكد لاول مرة فى التاريخ السلطات القوية التى يتمتع بها ذلك ان مجال حفظ السلم والامن الدوليين .. هو صاحب الاختصاص الاصيل فيهما والجمعية العامة انما تشاركه على سبيل المعاونة لكن من يصدر القرارات الملزمة .. فهو المجلس ووفق نص المادة السادسة من ميثاق الامم المتحدة فله ان يتدخل فى نزاعات الدول السياسية غير الخطيرة فى حين ان نص المادة السابعة من الميثاق منحت له السلطات التى يتم بمقتضاها اتخاذ التدابير المناسبة عند حدوث خطر يهدد السلم والامن الدوليين .

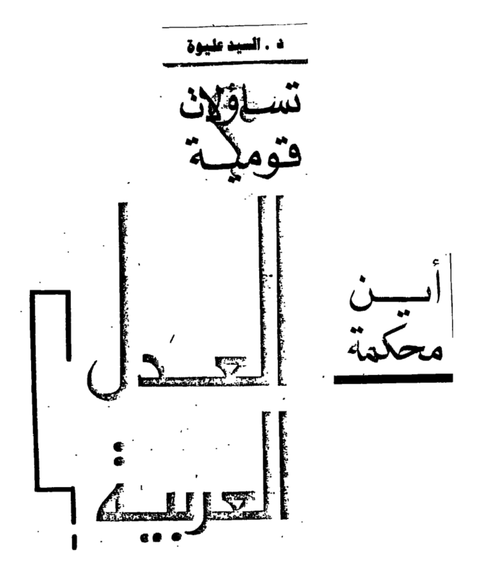
● قلت للدكتور مفيد شهاب : هل تقتصر المقاطعة الاقتصادية ، على انواع معينة من السلع كالنفط مثلا ؟..

- المقاطعة الاقتصادية التى يقررها مجلس الامن تعنى عدم التبادل التجارى وتعنى الكف عن اية عمليات اقتصادية او تجارية او بنكية مابين الدولة المعتدية ودول العالم الاعضاء فى الامم المتحدة واذا طبقنا قرار مجلس الامن على العراق فاننا سنجد مقاطعة شاملة الزامية وقد جاء القرار ليؤكد اجماعا دوليا واذا مانظرنا الى التصويت على القرار نجد ايضا ان هناك اجماعا عليه باستثناء كوبا التى عارضته .

ونحن نعرف ان اجماعا مثل هذا الذى تم فى مجلس الامن لم يحدث من قبل حيث صدر التصويت باجماع الاعضاء الدائمين حيث يشترط ان تتم موافقة الدول الخمس دائمة العضوية حتى يصدر القرار فنحن نعرف ان قرارات مجلس الامن كانت تواجه من قبل - وفى كثير من الاحيان - بحق الرفض - الفيتو - الذى لاتتمتع به سوى ه اعضاء المجلس الدائمين انها سابقة لم تحدث من قبل !

د . السيد عليوة

تساؤلات قومية



جاء غزو العراق للكويت ليؤكد للمرة الألف أن النظام الاقليمى العربي مازال يفتقر الى أهم الأسس الرشيدة لحل وتسوية النزاعات الاقليمية والذى يتمثل فى فعالية جامعة الدول العربية وبالذات فى مشروع محكمة العدل العربية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصادى

لقد جاءت الاحداث التى تفجرت فى الخليج بين العراق والكويت على غير انتظار لتجهض انفراج العلاقات العربية — العربية ، وبصورة بمجافية لروح العصر وعصر الوفاق الدولى ، ولتشير الى أن اتساع فجوة الدخل بين دول اليسر ودول العسر العربية يمكن أن تتسبب فى منازعات حادة مستقبلا .

ويبدو أن العالم العربى — للأسف — مازال فى مستوى تطوره السياسى والاجتماعى الحالى لم يحقق ذات الدرجة من الرشد والعقلانية التى حققتها الدول الأخرى التى أخذت تدفن عداواتها القديمة وتعمل على تسوية منازعاتها بالحوار والتفاوض والوساطة والمساعى الحميدة والتحكيم للتوصل الى الحلول الوسط والترضيات التى تعتمد الوفاق والترابط بدلا من المواجهة والتصادم .

ان مايجرى حولنا فى العلاقات الدولية المعاصرة من وفاق بين الدولتين العظميين ومن وحدة أوروبية واتجاه نحو تسوية الصراعات الاقليمية ، كل هذا قد يعبر — جزئيا — عن التفوق النسبى للرأسمالية واقتصاد السوق على الاقتصاد المخطط والمدار بواسطة اجهزة الدولة وذلك بفضل احراز الغرب للثورة العلمية التكنولوجية نقول ان ماحدث يعبر عن وصول المجتمع الدولى الى درجة أعلى من الرقى السياسى فى احلال التفاهم والتعايش المشترك محل العنف والتدمير .

فالملاحظ ان التطور السياسى للحضارة الانسانية انما يتمثل فى التوصل الى الية عقلانية منتظمة فى تسوية النزاعات العامة وليس مجرد حل هذه النزاعات والصراعات والتى بطبيعتها التجدد والتوالد لذلك عرفت الحضارات القديمة المعاهدات وفترات الهدنة بل ان العرب فى الجاهلية قبل الأسلام عرفوا نظام الأشهر الحرم لمنع القتال وحقن الدماء .

ثم عرفنا حديثا عصبة الأمم والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية التى تشكل فى حد ذاتها مؤسسات مشتركة لتسوية النزاعات وحل الصراعات .

وجاءت التحولات الدولية فى العام الأخير لتؤكد جدوى مؤسسات تسوية المنازعات العالمية . هذه المنازعات التى اعتبرت ثانوية بالنسبة للأخطار العامة التى تواجه البشرية والتى تتمثل فى التهديدات البيئية (التلوث والجفاف والتصحر) والانتشار النووى والتلوث الاشعاعى وسباق التسلح وأزمات الديون ونقص الطعام وتدهور الانتاجية وغيرها .

وما أولانا نحن فى العالم العربى بانتهاج هذا الأسلوب لتحدى هذه الأخطار العامة فضلا عن مواجهة التهديدات المشتركة المتمثلة فى التوسع الاسرائيلى الصهيونى والهجرة اليهودية والأزمات الاقتصادية والتكتلات العالمية العملاقة والنزاعات الاقليمية المتفجرة

لكل هذا نعتبر أن العالم العربى قد تأخر كثيرا فى تأسيس آلية قانونية اقليمية تستلهم الفقه الاسلامى والثقافة العربية لتسوية مانيشأ من مشاكل وخلافات داخله

ويمكن ان نقول ان هناك ثلاث قوى هى المسئولة عن تعجيل او تعطيل قيام محكمة العدل العربية — وهى :

■ **الزعماء العرب من الملوك والرؤساء الذين يميل معظمهم لان تظل سلطة الحل والعقد فى ايديهم فلا تتسرب الى هيئات أو مؤسسات قانونية او شعبية**

□ **الكوادر الجديدة من طبقة الاداريين والفنيين الذين يشملون الوزراء والخبراء والمستشارين والمدراء فى الجامعة العربية وغيرها من التجمعات الاقليمية العربية والذين يستفيد معظمهم من الوضع الراهن فى اللجوء الى الاجراءات الشكلية لتسوية المنازعات والتى تتمثل فى السفر والرحلات واجتماعات اللجان واجراء المشاورات والمداولات على هامش الأحداث**

■ **القوى الأجنبية التى تفضل استمرار وضع التناحر والتمزق العربى الذى يتيح للقوى الخارجية الفرصة للتدخل حيث ان تدويل المنازعات العربية — العربية يفتح الباب امامهم لكى يلعبوا دورا مؤثرا فى شئون منطقتنا**

اذن آن الآوان ، ان لم يكن قد فات ، فى ان يخرج من الأدراج مشروع محكمة العدل العربية ويوضع موضع التنفيذ ، هذه المحكمة التى سيكون لها دور مستقبلى كذلك فى حماية حقوق الانسان ، فضلا عن حماية الأمن القومى العربى من انفجار الأزمات السياسية المحتقنة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

.. وانفتحت أبواب جهنم!



ليس من سبيل المبالغة القول بأن الأزمة الراهنة بين العراق والكويت والسعودية تعد من أخطر الأحداث التى مرت بالنظام العربى فى تاريخه الحديث . وانها تمثل نقطة فاصلة فى تطور العلاقات العربية بين مرحلتين وبين صيغتين للعمل العربى .

الصيغة الأولى التى تبلورت فى حقبة الثمانينات وقامت على اساس مبدأ التضامن العربى بين الدول العربية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، والتعاون المشترك فى اطار التعايش والقبول بوجود اشكال مختلفة لنظم الحكم والسياسة الداخلية . وجدير بالذكر أن الرئيس صدام حسين لعب دورا رئيسيا فى بلورة هذه الصيغة ، وبلورتها نظريا باعتبارها الصيغة المناسبة لاقامة علاقات عربية سوية وقويمة . وكان من نتائج هذه الصيغة قيام مجلس التعاون العربى الذى يضم دولا اختلفت نظمها السياسية بين ملكية وجمهورية ، وبين حزب واحد وتعدد أحزاب ، كما اختلفت سياساتها الاقتصادية الداخلية ولكن جمعها الاتفاق على عدد من المواقف السياسية الاقليمية والدولية .

والصيغة الثانية تقوم على المواجهة السياسية والعسكرية ومخاطبة الجماهير العربية مباشرة من فوق رؤوس نظمها وحكامها ، ودعوتها لتغيير اشكال نظم الحكم فى بلادها باعتبار أن هذه النظم تمثل عقبة أمام تحقيق الآمال العربية . وهى الصيغة التى لجأت اليها القيادة العراقية وبالذات عندما دعت الى الجهاد واستخدمت رموزا قومية ودينية فى هذا الصدد .

والأرجح ان القيادة العراقية وصلت الى استنتاج مؤداه ان الصيغة الأولى استنفدت اغراضها وبالذات بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، واستكمال العراق لقوته العسكرية التى اصبحت محل اعتراف العالم ، وازدياد وطأة الأزمة الاقتصادية بداخله وحاجته للدعم لتطوير خطط التنمية .

ولكن ، وكما حدث فى الحرب العراقية ـ الايرانية ، فوجىء العرب بما حدث ، ولم يخاطب العراق الرأى العام العربى لشرح تصوراته للعلاقات العربية ـ العربية والصيغة التى يقترحها لتنظيم هذه العلاقات ، ومدى القبول العربى العام لهذه الصيغة وتلك التصورات

ولعل ذلك يفسر المفارقة الصارخة والتباين الواضح بين ردود الفعل الدولية والعربية . فعلى المستوى الدولى ، واحتكاما لميثاق الأمم المتحدة سارعت المجموعات الدولية المختلفة من مجلس أمن ، ودول اسلامية ، ودول عدم انحياز ، ودول افريقية الى تأييد موقف الكويت ومطالبة العراق بسحب قواته . بينما من الناحية اخرى تملكت المفاجأة العقل والمشاعر العربية واصابته بنوع من الصدمة وعدم القدرة على اتخاذ مثل هذا الموقف الواضح . واذا كان الانسان العربى يرفض استخدام القوة من قطر عربى تجاه آخر . ويرفض فرض التغيير السياسى عن غير طريق الارادة الشعبية . فان من دواعى الحزن والألم أن تعود القوات الأجنبية على الأرض العربية .

وحتى الآن لقد عجزت مؤسسات النظام العربى عن اثبات قدرتها على حماية الأمن فى المنطقة العربية .

وما بين التلكؤ والتقاعس ، والخلط بين الآمال والرغبات من ناحية ، ومقتضيات السياسة العملية من ناحية اخرى ، ارتكب عدد من القيادات العربية اخطاء جسيمة وخلطوا بين الاعتبارات التكتيكية والقصيرة الأجل ، والتصورات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل المنطقة ، وكم كان مؤلما وحزينا ان يصل عدد من رؤساء العرب الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة بعد أن بدأت أعمالها ولا أعرف لذلك تفسيرا موضوعيا ولا سابقة .

وتمزق حلفاء الأمس . والجبهة التى وقفت خلف العراق لسنوات طويلة تختلف مواقعها اليوم . بل أن اعضاء مجلس التعاون العربى اخذوا مواقف متباينة وبعض النظم العربية سعى الى التهرب من اتخاذ موقف لسبب او لآخر .

وكل ذلك يشير فعلا الى نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة ، ويشير الى اهتراء صيغة العلاقات العربية السابقة ، وان التضامن العربى الذى تصورنا وجوده لم يكن له اساس حقيقى او أن الظروف التى استدعت قيامه قد تغيرت .

وهذا التغير ، والانتقال من مرحلة لأخرى لا يحدث بشكل هادىء او تدرجى ولكن بالقوة وبسرعة بالغة ..

وانفتحت ابواب جهنم ..

د . على الدين هلال

المفاوض العربى وادارة الأزمة الراهنة

اذا كانت عملية التفاوض من اعقد العمليات الذهنية خاصة اثناء ادارة الازمات الدولية . فإن لهذه الازمة الراهنة بالخليج تعقيدات فريدة من نوعها . فإذا كانت صفة « المفاوض العربى » فى سياق الأزمات الدولية السلخنة السابقة تتضمن مواجهة مع مفاوضين من غير العرب فإن « المفاوض العربى » اثناء هذه الازمة يمثل المفاوض العربى فى مواجهة « مفاوضى عربى اخر » من ناحية وكلاهما فى مواجهة مفاوضين من غير العرب من الناحية الاخرى .

د. حسن وجيه حسن

اذن فانه يلزم لادارة هذه الازمة نوعان من ديناميكيات التواصل :. احدهما يتعلق بخصائص وتعقيدات عمليات التفاوض بين العرب وغير العرب والآخر له خصائص وتعقيدات عمليات التفاوض العربية العربية . فاذا اردنا تسليط الضوء على كيفية الامساك باهم خيوط الخروج من هذه الازمة باقل خسائر ممكنة لقلنا انه يتعين على الجانب العراقى فى ادارته للأزمة ان يعى ان النجاح او الفشل فى عملية ادارة الأزمات على مستوى العالم اجمع كما يحدد ذلك خبراء وعلماء علم العلاقات الدولية يتوقف على ادراك القيادة للموقف المحيط بها والمتغيرات المؤثرة فيها . كذلك فان الادراك السياسى الناضج يتمخض عنه ذلك القرار الذى يسمح باستقبال المعلومات الجديدة والطارئة واستيعابها والاستجابة المرنة لها وتطوير الادراك المسبق للوضع قبل الأزمة وعند بدايتها وما يحدث عقب ذلك من تحركات للاطراف المتفاوضة المختلفة فى اللعبة الدولية .

ان الامر فى ازمة الخليج الراهنة يوضح ان هناك اجماعا دوليا لم يسبق له مثيل من قبل لتنفيذ اجراءات اقتصادية وعسكرية ضد العراق قد تصل بالمنطقة كلها الى حالة من الدمار والانهيار

ان الطريق مازال مفتوحا امام العراق ليخرج من هذا المأزق مع الحفاظ على ماء الوجه . ولقد اوضح ذلك الامر خطاب الرئيس مبارك الاخير فى ذروة الازمة من خلال عرضه لصيغة السلوك الدولى المطلوب من قبل العراق انتهاجه وفى ظل المظلة العربية . كذلك اوضح خطاب الرئيس ان مصر فى ادارتها لعمليات المفاوضات العربية العربية قد ادركت اهم . مشاكل الاتصال فى الأزمات الدولية . كذلك كانت هناك الاشارة بقوة الى وضع مصر وثقلها عربيا وعالميا واحترام كيان وتوجيهات الرأى العام المصرى

ان درجة ضبط النفس العالية التى تبناها القائمون على ادارة الأزمة فى مصر يتيح الطريق مرة اخرى للعراق للخروج من هذه الأزمة المتفجرة وبطريقة تحفظ ماء وجهه وتجنب المنطقة نتائج لايعلم مداها الا الله سبحانه وتعالى .

مفيد شهاب : الدول العربية ملتزمة بفرض العقوبات على العراق

كتب ـ عبد العاطى محمد:

اكد الدكتور مفيد شهاب استاذ القانون الدولى ورئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشورى ان قرار القمة العربية الطارئة بالقاهرة جاء تعبيرا عن الراى العلم العربى تجاه الأزمة العراقية الكويتية حيث كان لابد من تحقيق موقف عربى واضح وصريح وهذا ما حدث فى قمة القاهرة ووصف القرار بانه مفيد للغاية فى حد ذاته على ضوء التعقيدات الجارية فى مواقف الدول العربية . واعرب عن امله فى ان تتم خطوات ايجابية فعالة فى ضوء هذا القرار لانهاء الأزمة .

وقال انه فى حالة استمرار رفض العراق فإن النتائج ستكون صعبة ومدمرة فالواقع الآن هو تزايد القوات الاجنبية فى المنطقة والخوف ان تكون العواقب وخيمة على الامة العربية ككل وتعود بنا الى عصر التدهور بعد ان كنا قد حققنا تعاونا وتنسيقا كبيرين فى العمل العربى المشترك .

وقال ان القرار الذى اتخذته القمة لم يحدد اليات التنفيذ بل عهد للأمين العام بوضع تقريره عن الموقف خلال ١٥ يوما . فقد كان الهدف بالدرجة الأولى ادانة العراق وعودته عما اتخذه من قرارات . وفى نفس الوقت الاستجابة للدول التى طلبت المساعدة العربية وهو ماجاء به القرار .

وأوضح أن القوة العربية فى حالة تشكيلها لن تعمل تحت مظلة الجامعة وتحمل علمها حسبما جاء فى القرار وانما يتم تشكيلها من عدة دول عربية وحسبما تعلن هذه الدول رغبتها فى ذلك كما يتوقف امر تشكيلها على طلب السعودية نفسها لهذه القوة .

وقال ان ماجاء فى القرار بشأن القوة لم يتطلب الاجماع لأنه ليس تدبيرا جماعيا عربيا ، والحالة هذه تختلف عما حدث عام ١٩٦١ عندما ذهبت قوة تحمل اسم الجامعة الى الكويت لوقف النزاع انذاك مع العراق ووقتها تطلب امر تشكيلها الاجماع لانها كانت تدبيرا جماعيا وباسم الجامعة العربية .

ويتوقع الدكتور مفيد شهاب ازدياد حدة الحصار الاقتصادى على العراق وان دولا عربية يمكن ان تشارك فى ذلك الحصار تنفيذاً لقرار مجلس الامن الصادر فى هذا الصدد ، والذى فرض عقوبات اقتصادية على العراق ، انطلاقا من ان الدول العربية اعضاء فى الأمم المتحدة ومتعهدة بتنفيذ ماورد فى ميثاق المنظمة الدولية . وقال ان هذه هى ثالث مرة يصدر فيها مجلس الامن عقوبات اقتصادية على بعض الدول وهى ملزمة لكل الاعضاء قانونا تطبيقاً .. للمادة ٢٥ من الميثاق .

المادة السادسة وقرار القمة بالأغلبية

قال مفيد شهاب المستشار القانوني لوزارة الخارجية توضيحا لما يتردد حول الاجماع والاغلبية في قرارات مجلس جامعة الدول العربية : ان ميثاق الجامعة يقرر في المادة السابعة ان ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول وما يقرره المجلس بالاغلبية يكون ملزما لمن يقبله .

واضاف ان التفسير القانوني لهذا النص معناه ان القرارات تصدر بالاغلبية ولكنها لا تكون ملزمة في مواجهة الاقلية التي لا توافق عليها وغير صحيح ما يقال عادة من ان قرارات مجلس الجامعة لا تصدر الا بالاجماع .. فان صدرت بالاجماع تلزم الجميع .. وان صدرت بالاغلبية تلزم الاغلبية فقط ..

وقال الدكتور مفيد شهاب ان هذه هي القاعدة القانونية العامة وبناء عليه فان قرار مجلس الجامعة الذي صدر في ٣ اغسطس بالاغلبية مدينا لغزو العراق للكويت ومطالبا القوات بالانسحاب يكون صحيحا وملزما للاغلبية التي وافقت على هذا القرار ..

واضاف موضحا انه اذا كانت هناك مادة اخرى هي المادة السادسة من ميثاق الجامعة تقرر ان القرارات التي تصدر عن المجلس باتخاذ تدابير لازمة لدفع عدوان ما لا تصدر الا بالاجماع باستثناء رأى الدولة المعتدية نفسها فان هذا النص لا يتعلق الا بالاجراءات التنفيذية التي قد يتخذها المجلس كارسال قوات مسلحة مثلا ضد الدولة المعتدية فهنا في هذه الحالة وغيرها من الحالات المشابهة والمتعلقة بتدابير عملية يكون الاجماع مطلوبا لصدور القرار ..



● د. مفيد شهاب قرارات الجامعة بالاغلبية



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضم العراق للكويت بقوة السلاح : غير شرعى

● الاعتماد على التاريخ فى رسم الحدود يؤدى لحروب مستمرة

● ماذا يقول رجال التاريخ والقانون الدولى ؟

كتب ـ ضياء عبدالحميد :

السحب السوداء الملبدة بالغيوم تمر سريعة ومتلاحقة على منطقة الخليج بصفة عامة والكويت بصفة خاصة بعد الغزو العراقى للشقيقة الكويت وبعد زرع ما يسمى بالحكومة المؤقتة وضم الكويت الى العراق .. هناك تساؤلات متعددة واستفسارات عديدة يثيرها رجل الشارع فى تفكيره اليومى ويطلب حولها الاجابات تاريخية وقانونية وسياسية على سبيل المثال :

هل الاحتكام الى التاريخ من الممكن ان يغير من الاوضاع المكانية والحدودية لدولة مثل الكويت معترف بها دوليا وتمارس وجودها عن طريق حكامها منذ مئات السنين ؟ وهل الغزو العسكرى اسلوب حضارى يناسب العصر من أجل الحصول على حق ـ مثلا ـ ضائع ؟ وهل الاعلان عن وحدة بين دولتين متجاورتين يؤيده القانون الدولى والاعراف الدولية من جانب واحد ؟ .. ادارت آخر ساعة حوارا مع عدد من رجال التاريخ والسياسة والقانون الدولى ..

كانت بداية اللقاءات مع الدكتور يونان لبيب رزق استاذ التاريخ والحضارة :

هناك دائما ما يمكن ان نسميه بالادعاءات التاريخية فى العلاقات بين الدول المتجاورة .. فالكويت فى وقت من الاوقات فى القرن السادس عشر أيام العثمانيين كانت جزءا من ولاية البصرة الواقعة جنوب العراق .. وفى نفس الوقت كان العراق عبارة عن ثلاث ولايات وهى ولاية البصرة فى الجنوب ـ وولاية بغداد فى الوسط ـ والموصل فى الشمال .

ولكن عندما فرضت الدولة العثمانية سيطرتها على المشرق العربى فى القرن الثامن عشر اصبح للكويت مكانته ووضعه وكيانه ووجوده .. خاصة حينما هاجرت اليها قبيلة « عتب » التى تنتمى اليها اسرة الصباح وتعتبر جزءا من ثلاثة اجزاء يمثلون هذه القبيلة الكبيرة .

ويضيف الدكتور يونان لبيب رزق :

وفى أواخر القرن ١٩ اى فى عام ١٨٩٩ على وجه التحديد .. ارتبطت الكويت مع بريطانيا بمعاهدة كانت اقرب ما تكون لمعاهدة حماية .. وقد استمرت هذه العلاقة الخاصة بين الدولتين حتى عام ١٩٦١ حينما حصل الكويت على استقلاله ..

يقول الدكتور يونان :

وفى نفس الوقت كان نظام عبدالكريم قاسم قائما فى العراق .. لقد ادعى مثل تلك الادعاءات التاريخية بعد يوليو عام ١٩٥٨ .. وقال ان الكويت هى جزء من العراق وحشد عشرات الالاف من جنوده ومئات الدبابات والمدافع على حدوده مع الكويت .. وهدد باحتلال الكويت !!.

هذه العملية لم تدخل فى حيز التنفيذ .. فشلت تماما خاصة بعد وقوف العالم كله ضدها وادانتها من قبل مصر .. لقد ارسلت مصر بعض قواتها :



المسلحة .. كما وقفت انجلترا مؤيدة للوجود الكويتى ضد عبدالكريم قاسم الذى وجد ان التيار المصرى ضده .. والوجود الانجليزى يهدده ولذلك اثر الانسحاب تماما .. وطوى النسيان هذه المشكلة المفتعلة من جانب العراق والتى كانت تامل بسببها فى الحصول على مزيد من النفط بالاحتلال الكويتى .

الحل السلمى للحدود مطلوب

ويقول الدكتور يونان لبيب رزق :

ان مسالة احياء الادعاءات التاريخية مسالة غير واقعية وايضا خطيرة جدا بين الدول . لان العالم كله الآن فى خلاف مستمر على عملية الحدود .. والمعروف ان مثل هذه المشاكل تحل عادة بالمسائل السلمية والمفاوضات والالتجاء للتحكيم الدولى .. ولكن ليس منها الاحتكام للسلاح ، لان قضايا الحدود اذا تم الاحتكام فيها للسلاح ، لقامت حروب بدون استثناء بين دول العالم .. والمفروض بشكل عام ان الخلاف على الحدود يكون دائما على مساحة من الارض .. مساحة من ارض الدولة وليست مساحة دولة بكاملها .

ان عملية الادعاءات التاريخية اذا تم الاحتكام او الإعتماد عليها لقامت كل دولة فى مهاجمة الدول المجاورة لها . فمثلا يمكن لمصر ان تحتل السودان على اساس ان السودان كانت جزءا من مصر فى وقت ما ، او ان سوريا تضم لبنان على نفس الاساس السابق .. اذن اذا تم الاخذ بهذا المنطق فسوف تغتصب اوطان باكملها .. وتزول دول لها كيانها السياسى والدولى والواقعى والاقدام على ذلك جنون مطبق !!

● وتبقى القضية الاقتصادية وهى القضية الاكثر حسما حيث ان الحروب الاقتصادية يمكنها ان تثير حروبا ، ولكنها لا يمكن ان تؤدى الى اخفاء اوطان باكملها من على خريطة العالم ، لانه باختصار شديد العراق بهذه الطريقة يريد ان يمسح الكويت من على خريطة العالم وهذا هو منطق ، الغاب ، الذى ربما كان مقبولا من قبل فى عصور سابقة مثلما قامت المانيا فى عام ١٩٣٨ بابتلاع تشيكوسلوفاكيا والاستيلاء على اقليم ، السوديت ، الذى كان يسكن به اغلبية المانية ، اما فى عصرنا الحالى ومع قوة المجتمع الدولى وثورة الاتصالات ووجود الرأى العلم العالمى اظن ان قبول مثل هذه السياسات امر عسير .

مخالفة القوانين الدولية والعربية

ويقول الدكتور يحيى الجمل : ان رأى الاعراف والمواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية جميع تلك المواثيق تحرم وتجرم اعتداء اى دولة على دولة اخرى بالقوة العسكرية وان معنى الالتجاء لمثل هذه القوة العسكرية من اى طرف من الأطراف لاقتضاء ما يتصور انه حق له ، هو اننا نعود الى شريعة القوة ونهدم النظام القانونى الدولى بالكامل .

ويقول الدكتور يحيى الجمل :

ان الكويت دولة لها كيانها وسيادتها على اراضيها .. وهى عضو فى جامعة الدول العربية وفى الأمم المتحدة وكذلك العراق ، وكل الدعاوى لايمكن ان تنهض ضد هذه الحقيقة ومن ثم فاننى ارى ان العدوان العراقى على الكويت هو عدوان بكل معنى الكلمة فى القانون الدولى ، ومخالف لكل القواعد القانونية المستقرة .

● هل الوحدة تاتى عن طريق الضم بالقوة .. القوة المسلحة ؟

يقـ الدكتور يحيى الجمل : ان الاحتجاج بالفـ القومية .. والاعتماد على الاسباب التاريخية هذا كله يكون احتجاجا مقبولا من النا السياسية ، ولكنه غير مقبول قانونيا ، ولم تعد قضية الوحدة يمكن تحقيقها بالغزو المسلح .. بالقوة وان يتصرف كل طرف على نحو ما يريد معتمدا فى ذلك على قوته .. ولكنها تحقق بالاقناع والاقتناع وبرغبة الشعوب وارادتها وادراك الشعوب بان مصلحتها فى هذه الوحدة .. ولاشك ان مصلحة الاقطار العربية جميعا ان تتقارب وتتضامن وتواجه العالم على انها كيان عربى واحد كبير .

ويقول الدكتور يحيى الجمل :

وانا شخصيا كنت ومازلت انظر للعراق على انها قوة عربية اصيلة .. وانها فى الفترة الاخيرة كانت السند العربى الحقيقى فى مواجهة اعداء الامة العربية ، ولكن بغزو الكويت البلد العربى الجار للعراق .. البلد العربى الذى يقف مع الاشقاء فى محنتهم .. وبخلاف ذلك فهو قد ضرب الامة العربية والقضايا العربية واصاب الحركة القومية بنكسة كبيرة .. ويكفى انه اضاع الحق العربى الفلسطينى .. اضاع القضية .. كان من المفروض ان يساعد الانتفاضة لا ان يقضى عليها ..

التمسك بالحل العربى

● وحول نداء الرئيس مبارك وانعقاد القمة العربية لاحتواء هذا الموقف عربيا ودوليا قال الدكتور يحيى الجمل : ان نداء الرئيس مبارك تاكيد لدور مصر الريادى .. وتاكيد لمبادىء الشرف والاصالة التى تتحلى بها . ان الحل العربى هو الحل الذى يجب ان نتشبث به جميعا ، لانه بغير ذلك يعتبر كارثة لم تبق ولم تذر لكل الاطراف .. اما فى نطاق الحل العربى فيمكن احتواء تلك الازمة او الكارثة والذى نتمنى ان يكون بانسحاب القوات العراقية من كل اراضى الكويت ، وترك شعب الكويت يختار حكومته بنفسه كما تم قبل الغزو وعلى نحو ما يريد وما يقدر وقد وضح ذلك فى



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠

مجلسه الوطنى .. ثم ان قضية العدالة الاجتماعية العربية التى اثيرت مؤخرا هى قضية تستحق الاهتمام والدفاع عنها ، حيث انه لا شك فى ان توزيع الثروات فى اقطار الدول العربية قرار فيه ظلم خاصة وان بعض الاقطار العربية تحمل اعباء مالية كثيرة مثل مصر .. مصر التى تحملت اكثر من طاقتها ماديا فى حين ان ثرواتها البترولية اقل من بترول بعض الدول العربية والتى بها اعداد سكانية اقل بكثير من مصر ، وهذا الوضع لا يمكن ان يكون مقبولا كما ان تصحيحه لا يمكن ان يكون بالاجتياح ولكن يكون داخل الاطر والمواثيق والاتفاقيات العربية .

اطفاء النار أولا

● اما الدكتور حلمى مراد امين عام حزب العمل الاشتراكى فله راى خاص تجاه هذه الازمة حيث يقول :

نحن الآن لسنا بصدد تطبيق قوانين او مواثيق دولية او اقرار للمبادىء .. فنحن الآن امام حل لمشكلة داخل الوطن العربى بما يؤدى الى تحقيق الاستقرار والامان والسلام .. وكون ان الرئيس صدام حسين قد اتخذ وسائل لا نوافق عليها وفى توقيت حساس ، فهذا ليس وقتا للمحاسبة او المساءلة ، ولكن لابد اولا وبسرعة من اطفاء النار ومحاصرة الازمة الخانقة ، لان توتر الاوضاع وتدخل دول اجنبية من شانه إضعاف العالم العربى والقضاء على مقوماته وتشجيع اسرائيل وما وراءها على تحقيق مطامعهم فى المنطقة العربية .. اى ان التدخل السريع الذى يجمع فيه دول العالم وتعبئة مجلس الامن الذى اصدر بيانا لادانة العراق على ضمه للكويت ، واغفل ما تم من قبل حينما ضموا القدس الشرقية للقدس الغربية واعتبارها عاصمة لاسرائيل وكذلك ضم الجولان .. وحينما غزت امريكا بنما لعزل رئيسها ، فإنما المقصود هنا ايضا ـ ويجب الا يغيب عنا هو ضرب العراق وهى قوة عسكرية ودولة كبيرة فى المجتمع العربى ، وبالتالى ستكون بقية الدول العربية قد ضربت فى شخص العراق .

ويقول الدكتور حلمى مراد :

اذن المسالة ليست ادانة صدام او ضرب العراق او البحث عن المسئول والمتهم ، ولكنها عملية مصير ومستقبل الوطن العربى ، واذا ضربنا الآن من قوة اجنبية مستغلين بمظلة موافقة عربية فلن نستطيع مواجهة اسرائيل ولن نستطيع ان نقف فى مواجهة التحديات الخارجية .. وذلك كله لا ينفى ان الغزو المسلح باطل .. والحل السلمى كان ضروريا لانهاء اى مشكلة .

ويرى الدكتور حلمى مراد ان الذى اوجد هذا الوضع والصراع هو غياب الديمقراطية السليمة التى فقدت معها الشعوب العربية الشقيقة معاونة بعضها فى محنتها .. وهذا ما حدث بالنسبة لمصر بعد حرب ٧٣ حينما خرجت من الحرب منهكة .. دون ان يقدموا لها اى نوع من المساعدة الامر الذى اضطر معه الرئيس انور السادات إلى ان يكفر بالعروبة ويعقد اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل ، وهذا الامر يتكرر الآن مع العراق ولكن بلغة اخرى .. لذا يجب الا نخضع للدعاية بخلق جو لضرب العراق ونقف نصفق .. ولكن علينا ان نسارع باحتواء الازمة عربيا ونرفض التدخل الاجنبى الذى لم يحقق خيرا للمنطقة وان تكون هناك بعض من التنازلات من كلا الطرفين المتنازعين ولو مؤقتا .

● ما هو الاسلوب الامثل لحل اى مشكلة عربية ؟

وقال الدكتور حلمى مراد :

انه لكى نخرج من هذه المحنة وغيرها دون ان نستغل يجب بحث المشاكل فى هدوء فى اطار الجامعة العربية عن طريق تشكيل لجان فنية لدراسة الحدود بين البلدين .. مثلما حدث فى قضية طابا ، ولجان اقتصادية بترولية لدراسة القضايا المثارة وبحث السياسة البترولية وتحديد اسعارها وكيفية التصرف فى عوائد البترول .. ثم يجرى استفتاء شعبى حر للبت فى الوضع السياسى فى الكويت مما يؤكد شرعية النظام الحاكم ، وذلك عن طريق انتخابات حرة تتولاها جامعة الدول العربية تحت رقابة لجنة مكونة من ثلاث دول عربية يرضى عنها الطرفان .. وهنا ستقبل العراق الانسحاب وسوف لا يذكر احد من البلدين تاريخ الماضى .

الضم بالقوة غير شرعى

● ويقول الدكتور ابراهيم محمد العنانى استاذ ورئيس قسم القانون الدولى ووكيل كلية الحقوق بجامعة عين شمس :

بالنسبة لعملية الغزو العراقى للكويت فهو عمل غير مشروع من الناحية القانونية باعتباره مخالفة صريحة لمبدأ اساسى من مبادىء القانون الدولى الذى نص عليه ميثاق الامم المتحدة فى المادة رقم ٢ والتى تقضى بعدم جواز استخدام القوة او التهديد بها فى العلاقات الدولية .. بالاضافة إلى انه يمثل عملا من اعمال العدوان الذى يجرمه القانون الدولى وفقا للقرار الجمعية العامة الذى صدر فى عام ١٩٧٤ ، والذى يدخل فى اعمال العدوان غير المشروعة .. اى انتهاكا لسيادة الدول واستقلالها والمساس بكمال اقليمها ومصالحها الحيوية ..

كما ان هذا الغزو يمثل خرقا لميثاق جامعة الدول العربية الذى يقضى باحترام السيادة الاقليمية للدول الاعضاء ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ..

وقال الدكتور ابراهيم محمد العنانى :

ان عمليات الاحتجاج على الحدود تثير النزاعات دوليا ، ويتعين تسويتها بالطرق السلمية ويحظر استخدام القوة فى خصوصها .. ومادامت العراق

قد أقدمت على استخدام القوة فكان طبيعيا أن تلقى رد فعل من المجتمع الدولى الذى تمثل فى قرار صدر عن مجلس الأمن الدولى يطالبها بالانسحاب وإعادة الوضع الشرعى فى الكويت ، وكذلك صدور قرار من مجلس جامعة الدول العربية بنفس المعنى ، ثم قرار من مجلس وزراء منظمة المؤتمر الاسلامى ، الذى يطالب بانسحاب العراق ..

● ما مدى شرعية الاجراءات التى قامت بها العراق بضم الكويت بالقوة ونقل سفاراتها إليها ؟

قال الدكتور ابراهيم محمد العنانى :

من وجهة النظر القانونية يعتبر العدوان والتدخل العراقى فى شئون الكويت عملا غير مشروع ومخالفا لمبادىء القانون الدولى الآمرة والمنصوص عليها فى المواثيق الدولية التى تلتزم بها العراق بحكم عضويتها فى المنظمات ، ويترتب على ذلك أن اى اجراء يبنى أو ينجم عن استخدام القوة يعتبر عملا غير شرعى وباطل ، وبصفة خاصة القرار الذى أصدرته للعراق بضم الكويت اليها كليا وإلغاء الشخصية القانونية الدولية المستقلة للكويت بغض النظر عن الرداء الذى حاولت العراق أن تلبسه لهذا القرار ، وهو إنه جاء بناء على اتفاق وحدة اندماجية بين العراق والحكومة المؤقتة التى نصبتها العراق بعد الغزو ومباشرة لحكم الكويت .. ونظرا لأن هذا الاجراء غير مقبول لأنه بنى على استخدام القوة ، ولأن لنشوء الدول الاتحادية أو اندماج الد[illegible] مع بعضها أصول وقواعد فى القانون الدولى ، وأن تأتى برغبة شرعية من شعوب الدول التى [illegible]ب فى الوحدة إعمالا لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ..

ويستطرد قائلا :

وينبغى أيضا أن تتم الوحدة عن طريق اتفاق دولى تبرمه الحكومات الشرعية الممثلة لشعوب هذه الدول ، وهذا لم يتم بالنسبة للكويت ولم تشارك الحكومة الشرعية المعترف بها فى هذا العمل ، بل الذى شارك هى الحكومة التى زرعتها العراق بالقوة والتى أكدت وسائل الاعلام المختلفة أنها ليست كويتية الأصل ..

● وأضاف انه قد تأكد الآن عدم شرعية هذه الاجراءات بقرار صدر عن مجلس الأمن رقم ٦٦٢ الذى أكد على عدم شرعية ضم الكويت للعراق وعدم شرعية أى اجراء أو تصرف أو اية آثار تترتب عليه ..

● وفيما يتعلق بنقل السفارات :

فانه مادمنا نؤكد على عدم شرعية الغزو العراقى فانه بالتالى لايحق للسلطات المعتدية أن تتخذ أى اجراء فى مواجهة السفارات الاجنبية الموجودة بالكويت ، وفى هذه الحالة يجب أن تسحب الدول الأجنبية أعضاء سفاراتها من الكويت كاجراء وقائى لحمايتهم من أى أخطار من قبل سلطات الاحتلال ، ولكن تظل معترفة بأن تمثيلها السياسى والدبلوماسى يكون لدى دولة الكويت المعترف بها .

عقوبات مجلس الأمن

● وماذا يمكن أن يطبق على العراق من عقوبات إذا لم تستجب للانسحاب وأصرت على موقفها ؟

● قال الدكتور ابراهيم العنانى : انه أمام استمرار الاحتلال العراقى للكويت .. وأمام إمعانها فى مخالفة قواعد القانون الدولى وعدم احترامها للقرارات الدولية . فمن الطبيعى أن يجتمع مجلس الأمن ليعلن سلطاته وفقا للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والمتمثلة فى إتخاذ القمع والمنع ضد العراق ، وقد جاء ذلك فى صورة القرار رقم ٦٦١ الذى فرض تطبيق المقاطعة الاقتصادية ضد العراق .. وهذا القرار يترجم تحركا ايجابيا سريعا لم يسبق له مثيل .. واذا لم تحترم العراق وتنفذ قرارات المجتمع الدولى فإنه يحق لمجلس الأمن ممارسة سلطة أخرى أشد تتمثل فى اتخاذ اجراءات عسكرية ضد العراق إلى جانب اجراءات المقاطعة الاقتصادية والسياسية والحصار البحرى ..

كما انه تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة الطارىء فإنه على الدول العربية التى وافقت على البيان أن تتعاون مع الدول الخليجية فى تكوين قوات عربية مشتركة للدفاع عن سيادتها وضد اى عدوان يقع عليها من جانب العراق ، وقد يتطور هذا الوضع إلى حد لجوء الدول العربية هى الأخرى لاستخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



أزمة الخليج

هل للحل الوسط مستقبل ؟

تفعل آثار وتطورات الحل العسكرى العراقى لخلافاته مع الكويت تحولت القضية الى ازمة اقليمية ودولية كبرى . وفى ظل هذا التطور الهام يثور رأيان احدهما يرى ان التطور المتسارع للأحداث يؤدى الى غياب شبه تام لامكانات الحل الوسط ويغلق باب التفاوض، ومن ثم فان المدافع هى التى ستصنع الحل .

اما الرأى الثانى فيرى ان الامور - بالرغم من تسارعها - لم تصل بعد الى نهاية المطاف ، وانه مازالت هناك فرص للحل وفق شروط معينة .

ويفتح « الحوار القومى » صفحته اليوم للرؤية الخاصة لعدد من الخبراء فى المجالين السياسى والعسكرى حول مدى امكانات وابعاد وشروط تحقيق الحل الوسط واحتمالاته الحقيقية من عدمها ، والشروط التى تحيط بهذا الحل الوسط اقليميا ودوليا . ويستند ترتيب النشر وفق المعالجات التى تعكس وجهة نظر كتابها - من الزوايا الآتية : -

اولا : العوامل الموضوعية والذاتية فى الأزمة وتأثير حجم كل منهما على احتمالات الحل الوسط .

ثانيا : الشروط والظروف القائمة والمحتملة التى يمكن ان يتم فيها الحل الوسط ، ودور عنصر الوقت فى صياغة وتكوين هذا الحل .

ثالثا : ابعاد ومسئولية الوفاق الدولى بالنسبة لانفجار أزمة الخليج ، ومن ثم فى ظل اى شروط دولية يصبح الحل الوسط محتملا ؟

رابعا : بافتراض تناقص احتمالات الحل الوسط ، فانه تتزايد بالتالى احتمالات الحل العسكرى ، ففى اى اطار يطرح هذا الحل العسكرى ؟ هل ضمن اليات الأمم المتحدة وقواعدها المستقرة ، ام يتم بالأسلوب الامريكى تحت غطاء دولى ؟

وسوف ننشر مايصلنا من معالجات ذات منظور قومى للأبعاد المختلفة للأزمة وتطوراتها .□

المدخل الدولى المطلوب للحل الوسط

بعد انفجار الخليج على النحو الذى تم به بمثابة اول اختبار حقيقى لعملية الوفاق الدولى بين القوتين العظميين . ولقد اظهر القدر من الوفاق الذى تم تاسيسه فى غضـون الاعوام الثـلاثـة الماضية ، بعضا من المردودات الايجابية فيما يتعلق بموقف القوتين العظميين ازاء الغزو العراقى . وهو مايمكن ملاحظته فى عدة تطورات . مثل التفاهم بين البلدين حول اطار عام يجمع بينهما فى مواجهة الغزو العراقى ونتائجه ، ثم فى تاييد البلدين معا للقرارات الثلاثة التى اصدرها مجلس الأمن الدولى حتى حينه .

وبالرغم من ذلك فهناك تساؤلات مهمة يمكن طرحها فى هذا الصدد ، وتدور فى مجملها عن العلاقة بين انفجار الخليج والـوفاق الـدولى الجديد ؟ . وهل هنك مسئولية لهذا الوفاق الدولى وراء هذا الانفجار ؟ .

من الواضح ان الوفاق الدولى الجارى تحقيقه هو وفاق يجرى بناؤه المؤسسى فى عـلاقـات القـوتين العظميين ، بعبارة اخرى : وفاق فى قمة النظام الدولى بعيدا عن مساهمات القوى الدولية الأخرى ولاسيما تلك المعروفة بدول العالم الثالث ، وهى الدول التى لاحول لها ولاقوة فيما يتعلق بـاعادة تشكيـل خـريطـة العلاقات الدولية ، بل هى فى الواقع احد موضوعات عمليـة التشكيل الجارية فى قمة النظام الدولى . واذا نظرنا الى القضايا الرئيسية التى يركز عليها الوفاق الدولى الجديد فسوف نجد اهمها يدور حول حماية التفوق للدول المتقدمة التى هى فى قمة النظام الدولى من حيث مستوى المعيشة المحقق بالفعل وحماية البيئة وتحقيق درجة اعلى من التعاون المتبادل بين تلك الدول وبعضها . ويقابل ذلك قدر كبير من غياب وتهميش قضايا العالم الثالث ، او التعامل معها من منظور المصالح الاستراتيجية الغربية . ومن هنا نجد ان قضايا حقيقية هامة اخرى تتطلب مواجهة حاسمة فى قاعدة النظام الدولى، غائبة تماما من عمليـة الوفـاق الدولى الجـديد ، ويتبلور ذلك فى عدة سلوكيات منها اللامبالاة التى تبديها الدول الغنية ازاء قضية الديون التى تعانى منها الدول الصغيرة والمتوسطة ، وعدم الاهتمام بمجمل القضايا الاجتماعية ـ كالمخدرات وسوء توزيع الثروة فى البلدان النامية والتنمية الشاملة والتركيز فى ذات الوقت على قضايا فرعية مثل الارهاب الدولى ، او قضايا تشير الكثير من المعضلات فى الدول النامية مثل ربط المعونات التى تمنحها الدول الكبرى للدول الفقيرة بضرورة تحقيق تغيرات سياسية يرافقها سياسات اقتصادية على نفس النمط الغربى دون تاهيل كاف لتلك الدول والمجتمعات لتقبل تدريجى لمثل هذه التغيرات ، ومن ثم تعريض تلك المجتمعات لتفجيرات داخلية قد تطيح بدولها .

وبالطبع فان الوفاق الدولى على هذا النحو لابد وان يثير قدرا من الرفض وعدم الالتزام به ومحاولة الثورة عليه من هؤلاء الذين يجدونه لايحقق لهم الحد الأدنى من مصالحهم وطموحاتهم ، او لايسمح لهم بقدر من المساهمة المعقولة فى صياغة وتشكيل اسس النظام الدولى ذاته سواء فى قمته او فى قاعدته ، او الذين يشعرون ان هذا الوفاق هو ضد مصالحهم وضد مانادوا به من مبادىء وافكار لفترة زمنية سابقة ، او على الاقل يجدون صعوبـة فى التكيف مع ايديولوجية الوفاق الدولى الجديد .

وكل هؤلاء او بعضهم قد يجدون ان تفجير الموقف هو الوسيلـة الوحيدة امامهم . والواقع ان خبرة الوفاق الدولى الذى تم من قبل فى السبعينات بين القوتين العظميين وان اختلفت فى الكثير من الجزئيات مع الوفاق الدولى الجديد ، الا انها شهدت تفجيرات عديدة ـ كان من ابرزها حرب اكتوبر ٧٣ والتى عدت بمثابة رفض لنتائج الوفاق بين العمـلاقين على الصـراع العربى الاسرائيلى فى ذلك الوقت ورفضا

لمساعي تجميد حالة اللاحرب واللاسلم ، حتى ان البعض يتحدث عن علاقة شبه حتمية او على الاقل ظاهرة تجمع بين الوفاق في قمة النظام الدولى وحدوث الانفجارات في هوامشه .

وهنا يثور تساؤل هام ، هل يدخل انفجار الخليج تحت عملية رفض الوفاق الدولى الجديد ، واذا كان الامر كذلك فهل ستؤدى نتائجه الى تعديل في مسار الوفاق الدولى . ومن الممكن بالطبع - من الناحية الشكلية تحديدا - ادراج بعض الدوافع العراقية في اطار رفض الوفاق الدولى او بالأحرى رفض بعض انعكاساته السلبية على عدد من القضايا العربية وعلى الطموح العراقى الخالص ، الا انه يصعب في ذات الوقت تقبل ان غزو بلد عربى لبلد عربى آخر هو احد السبل لتعظيم درجة المساهمة العربية او العراقية في عملية الوفاق الدولى الآخذة في التبلور والتأكد يوما بعد آخر ، لان الغزو - بغض النظر عن الوفاق الدولى من عدمه - يتناقض من الناحية المبدئية مع اسس وجود الأمة العربية ذاتها ، ويدفع بها الى الانقسام الذاتى ، ويهدر فرصة اجماعها وبالتالى قدرتها على فرض قيمة او مبدا او مصلحة عربية مشروعة في الاطار الدولى .□

حسن أبو طالب



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠

باب المفاوضات يقدم تسوية مؤقتة

يثير فشل الوساطة العربية من جهة ، والتدخل العسكرى الاجنبى من جهة ثانية ، والتصميم العراقي على المضي بالصراع الى حدوده القصوى من ناحية ثالثة ، اشكالية طبيعة هذا الصراع . فكثير من التحليلات تذهب الى القول بانه يمكن ارجاع طبيعة هذا الصراع الى تصلب الطموحات العراقية التي استغرقت قيادتها الى حد التجاهل لحدود القوة ولشروط التفاعل والادارة السلمية للمصالح المتناقضة بالمنطقة . وبعبارة محددة ، تذهب هذه التحليلات الى القول بان الصراع ماكان له ان يتطور بهذا الشكل وماكانت للحلول ان تصل الى هذا الطريق المسدود مالم تكن العراق ترى الا نفسها في مرآة الذات المتضخمة . فخطاب هذا التيار من التحليل للصراع يرتكز على القول بالطبيعة الذاتية لهذا الصراع اعتمادا على ان النظام الدولى الجديد يضع قواعد مستجدة لتفاعل العلاقات الدولية ، من حيث التاكيد على فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول بدلا من بناء الذات في مواجهة الآخرين ، وفكرة الحلول الوسط بين المصالح المتناقضة بدلا من فكرة فرض مصالح طرف على آخر بشكل ناف لمصالح هذا الطرف الاخر .

فهل هذا الخطاب صحيح ؟

ان هذا الخطاب له جانب يجافي الحقيقة ويتصل بالزعم بان العالم يتطور بشكل احادى نحو الاعتماد المتبادل من ناحية ، ويتجسد في القول بان الصراع في الخليج وعدم القدرة على الوصول الى حل يرجعان الى الذاتية القطرية العراقية ، من ناحية اخرى .

من حيث النظام الدولى فهو - في رايي - يتطور في اتجاهات موضوعية عدة ، اهمها ثلاثة اتجاهات : اولها التغير في مفهوم المصلحة القومية لتتسع لاعتبارات ومصالح فوق قومية وعالمية ، وثانيها بروز التناقض الثقافي - الحضاري ليصبح تناقضا عالميا وليحل الى حد ما محل التناقض الطبقي العالمي ، وثالثها بروز نمط جديد من الامبريالية يقوم على مبادىء فك الارتباط الانتقائي بين الدول الغنية والدول الفقيرة في مجالات معينة كبعض مجالات قطاعات الاقتصاد والثقافة والدفاع مع تدعيم الارتباط وشد وثاقه بين هذه الدول في ذات الوقت في مجالات اخرى من هذه القطاعات ، اى هي امبريالية تقوم لاول مرة في التاريخ الانساني على الايمان بضرورة وجود فراغات للقوة في العالم الثالث ، وهذه الاتجاهات الموضوعية ليست متسقة مع بعضها البعض في بعض الاحيان ، فتطور كل اتجاه يمكن ان يعمل ضد تطور الاتجاه الاخر عند توافر الظروف الملائمة لذلك .

والصراع في الخليج هو صراع موضوعي ناتج من تجليات متناقضة لهذه الاتجاهات للتطور في النظام الدولى ، بل ويمكن تفسير عدم القدرة على الوصول الى حل وسط اعتمادا على عمق موضوعية التناقض بين هذه الاتجاهات . فمثلا قيام العراق بتاكيد معان متضاربة ولكن اصيلة للهوية العربية ، هو تعبير موضوعي من تعبيرات الصراع الثقافي الحضارى الجديد في العالم ، وهذا التعبير بدوره يوجد في تناقض موضوعي مع رؤية الكثير من الدول في العالم لمصالحها القومية لتتضمن ضرورة الدفاع عن السعودية باعتبارها مصلحة حيوية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادى العالمي .

في هذا السياق يصبح الصراع في طبيعته ، صراعا موضوعيا بين اتجاهات مختلفة للتطور في النظام الدولى ، وبالتالى تختفي من هذا الصراع العوامل الذاتية كعوامل مولدة له . غير ان القول بذلك لايعني نفي البعد الذاتي في استثمار التناقضات الموضوعية في الواقع ، فالرئيس العراقي صدام حسين لم يخلق هذا الصراع ، فهو صراع موجود بعناصره الرئيسية في الواقع . فمثلا هناك عوامل تكوين الدولة العربية من حيث كونها لاتعبر عن هويات حضارية متكاملة ولاتعكس تطورا مجتمعيا معينا في المنطقة . ان الدولة العربية تم تكوينها في اطار دولى استعمارى قائم على تجزئة الكيان الواحد وعلى تفتيت العلاقات الاجتماعية المتماسكة .

ان كل مافعله الرئيس صدام حسين هو استثماره لعوامل التناقض الموضوعية بشكل معين يرى فيه مصلحته . فكل اسهام الرئيس العراقي يتمثل في اسلوبه في ادارة الصراع . حيث تميز هذا الاسلوب بالعنف اللغوى واستخدام اقصى الوسائل العسكرية لتحقيق الاهداف . فمن الثابت ان احتلال دولة مثل الكويت لم يكن يتطلب بالضرورة كل هذه القوة العسكرية ، كما ان احتلال الكويت لم يكن يتطلب ان يلحق بالضرورة بالتقدم نحو السعودية العربية . ولو افترضنا ان الرئيس صدام سيغير من تكتيكاته السياسية ويفتح الباب للمفاوضة ، فلن ينفي ذلك منطقيا استمرار العوامل الموضوعية للصراع في الواقع . كما ان فتح باب المفاوضة لن يقدم حلا ، بل ربما يقدم تسوية ماتصلح لبعض الوقت لتنهار مرة اخرى .

ان احتلال الكويت لايمكن فهمه فهما صحيحا في اطار الرغبات العراقية الدفينة ، ولكن في اطار تاثير التناقض الموضوعي في اتجاهات التغير الدولى على المنطقة العربية . فهذا التناقض طرح مرة اخرى على المنطقة اشكالية اعادة تكوين الدولة العربية . وهذا الاطار يمثل ما هو موضوعي في الصراع . اما ماهو ذاتي فيتمثل في اسلوب الرئيس العراقي في استخدام التكتيكات واساليب ادارة الصراع □

د . جهاد عودة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٠

الكويت والعراق أمام محكمة التاريخ

تحت دعاوى الحقوق التاريخية :

هل يجوز لبريطانيا أن تحكم أمريكا ؟

وهل يجوز للعرب المطالبة بأسبانيا ؟!

اتخذ دكتاتور العراق مبدأ الحقوق التاريخية كاحد مبررات ضم الكويت بعد غزوه بقوة السلاح .. وحتى حينما طرح خطة الانسحابات الشاملة من منطقة الشرق الاوسط تحفظ على الانسحاب العراقي من الكويت بعبارة « مع مراعاة الحقوق التاريخية » .. لذلك تساءل الكثيرون عن صحة هذا الموضوع .. وهل للعراق اصلا حقوق تاريخية في الكويت ..

وان من اشهر من برر الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة بزعم الحقوق التاريخية هي الحركة الصهيونية عند مطالبتها بفلسطين .. كذلك فعل «هتلر» لتبرير طموحاته التوسعية في وسط اوروبا ، فوصف النظام الذي اقامه باسم «الرايخ الثالث» باعتباره احياء لامبراطورية جرمانية قديمة سيطرت على وسط اوروبا في العصور الوسطى .

وحينما فجّر عبدالكريم قاسم في ١٩٦١ موضوع المطالبة بضم الكويت الى العراق لجأ بدوره الى حجة الحقوق التاريخية .. ونشرت بهذه المناسبة مجموعات من الوثائق التي تعود الى العصر العثماني ، حيث يبدو من خلالها وجود صلة بين امارة الكويت وبين ولاية بغداد.. ولم تعدم حكومة الكويت الوسيلة لدحض هذه الدعاوى .. فنشرت بدورها مجموعة وثائق اخرى تؤيد النظرية القائلة بأن الكويت منذ نشأة الامارة الوراثية لـ آل الصباح في منتصف القرن الثامن عشر ، تمتعت بكيان خاص متميز عن جيرانها .

وقبل ان نناقش القضية تفصيلا لابد من تقرير حقيقة هامة.. وهي انه لو جاز لكل قطر كان متصلا في الماضي بقطر اخر على اساس تبعية او بدونها ان يطالب بضمه لعمت الفوضى العالم.. إذ يجوز في هذه الحالة مثلا ان يطالب العرب باسبانيا ، او يطلب البريطانيون العودة الى حكم الولايات المتحدة .. وهكذا ..

وبالنسبة لحالة العراق والكويت فان علاقة التبعية غير موجودة تقريبا على مر العصور .. ومن المفارقات ان الكويت وهو القطر الصغير ظهر ككيان جغرافي قائم بذاته له علاقات مع العالم الخارجي.. قبل ظهور الدولة العراقية التي يعود تكوينها الى ١٩٢١ .. ففي القرن التاسع عشر كان القناصل البريطانيون الذين عينوا في الكويت يتعاملون مباشرة مع السلطات البريطانية في الهند ، في حين ان القناصل البريطانيين في بغداد كانوا يتبعون سفارة بلادهم في الاستانة عاصمة الدولة العثمانية .

وهذا يعود بنا الى طبيعة وضع العراق في العصر العثماني الذي اتخذ اساسا لادعاء تبعية الكويت للعراق .. فطوال هذا العصر كان العراق مقسما الى ولايتين او اكثر ، وخضعت كل من ولاية الموصل وولاية بغداد للحكم العثماني المباشر .. كما ان حدود هاتين الولايتين لا تطابق حدود الدولة العراقية الحديثة . فكانت ولاية الموصل مثلا تمتد شمالاً وغربا الى مسافة ابعد مما عليه حدود العراق الحالية .. وكان اتصالها بالعالم الخارجي يتم عن طريق حلب والاسكندرونة على البحر المتوسط .. ومن ثم اعتبرت ولاية الموصل في منطقة النفوذ الفرنسي باعتبارها جزءا من سوريا .. وذلك بمناسبة اقتسام اشلاء الدولة العثمانية





المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٠

بقلم :
د. صلاح العقاد

طبقا لمعاهدة سايكس بيكو ١٩١٦ .. ولولا ان مركز الفرنسيين كان ضعيفا بعد الحرب العالمية الاولى لما تخلوا عن الموصل لبريطانيا حتى يتسنى ضمها الى العراق .. فهل يجوز لسوريا الآن ان تطالب باسترداد الموصل . بناء على هذه المعطيات التاريخية والجغرافية ؟!

اما ولاية بغداد فكان امتدادها نحو الجنوب يتوقف على كفاءات الوالى وامكانيات الدولة فى التعامل مع زعماء القبائل التى تسكن جنوب العراق .. ولكى تسيطر على هذه المنطقة الجنوبية انشات الدولة العثمانية فى بعض الفترات وحدة ادارية جديدة مقرها البصرة .. ومع ان البصرة قريبة من الكويت إلا انها منذ نشاة الامارة فى هذا الميناء التجارى الهام لم تحاول التعامل مع شيوخ الكويت على اساس التبعية ، بل فى اطار ان الجميع يخضعون لسيادة الخلافة الاسلامية فى استنبول .

وبالفعل كان حكام الكويت يعترفون بالسيادة الاسمية العثمانية على اساس ان السلطان العثمانى هو خليفة المسلمين ، وهم لا يختلفون فى ذلك عن كثير من الاقطار الاسلامية فى ذلك الوقت .

حق الكويت فى الاستقلال

وكما ان العراق صار وريثا للدولة العثمانية فى ولايتى بغداد والموصل ، فإن امارة الكويت تستطيع من باب اولى ان تثبت حقها فى الاستقلال .. وذلك لان علاقة التبعية بالنسبة لها كانت اضعف كثيرا من علاقة ولاية بغداد .. ولنا على ذلك ادلة كثيرة .. فحينما صدرت الاصلاحات الادارية العثمانية باسم التنظيمات ١٨٥٦ لم يفكر احد فى انطباقها على الكويت ، كما ان الباب العالى لم يكن يتدخل فى نظام وراثة الامارة الكويتية .. ومن ابرز الادلة على ان الكويت كانت تشكل كيانا خاصا قائما بذاته اكتساب السفن التابعة لاهل الكويت جنسية خاصة بها ، فكانت اوراق الاقلاع والوصول تحمل شارة الكويت .. وترفع السفن الكويتية العلم العثمانى .. ولكنها تضيف اليه شارة خاصة تدل على اختلاف جنسيتها .. فى حين ان السفن التابعة لاهل البصرة كانت ترفع العلم العثمانى .

ويمكن ان يذكر بهذه المناسبة ان الجنود الذين يعملون تحت امرة شيخ الكويت من آل الصباح لم يندمجوا قط فى الجيش العثمانى .. ويتضح ذلك من خلال الحملة التى قام بها والى بغداد ١٨٧١ لاخضاع الاحساء .. وتعاون معه حاكم الكويت بقواته الخاصة .. والاهم من ذلك ان الدولة العثمانية اعترفت بكيان الامارة الكويتية ، واتفقت مع بريطانيا على تخطيط حدودها فى ١٩١٣ .. وصحيح ان هذه الاتفاقية لم تتم المصادقة عليها فى حينه ، بيد ان الحكومة العراقية عند استكمال استقلالها وانضمامها لعصبة الامم ١٩٣٢ اقرت بهذه الاتفاقية كاساس لتخطيط حدودها المشتركة مع الكويت .

وفى الثلاثينات جرى الحديث عن امكانية اقامة اتحاد بين القطرين المتجاورين .. وكان الملك غازى ملك العراق فى ذلك الوقت معروفا بطموحاته الوطنية ومع ذلك فقد اقر فى احاديثه مع بعض السفراء بانه لم يكن جادا فى مسالة اقامة اتحاد بين العراق والكويت . وعلى كل فان الاشارات التى وردت فى هذا المجال كانت تفترض ان ينشا اتحاد حر برضا الطرفين .. ولم يفكر احد فى اسلوب الضم بالقوة إلا مع وجود هذا النمط من الحكام العسكريين المغامرين .. من امثال عبدالكريم قاسم وصدام حسين .. ومن ثم نخلص الى القول بان استخدام مبدا الحقوق التاريخية ينطوى على مغالطة كبرى وهى مجرد اداة لتحقيق طموحات شخصية ويبعد بالتاريخ عن وظيفته الاصلية، وهى مجرد معرفة الماضى بدقائقه وتفسير الظواهر تفسيرا موضوعيا .

وحتى لو افترضنا وجود علاقات تاريخية بين قطرين متجاورين ، وهذا امر طبيعى فان هذا لا يبرر اطلاقا فرض اتحاد بقوة السلاح ، خاصة ان رغبة الاهالى ترفض مبدا الضم بالاجماع ، وقد اصبحت هذه الخطة اكثر مجافاة للواقع ، بعد اعلان قيام دولة الكويت فى ١٩٦١، وانضمامها الى عضوية الجامعة العربية والامم المتحدة واعتراف العراق نفسه بالدولة الكويتية اثر سقوط حكم قاسم ١٩٦٣ ..

واذا كان استخدام مبدا الحقوق التاريخية باطلا بصفة عامة ، وبالنسبة لحالة الكويت بصفة خاصة ، فإن تسوية قضية الحدود بين البلدين يمكن طرحها للتفاوض .. وهنا يجوز استخدام الوثائق التاريخية لتاييد وجهات النظر المختلفة ،

ولكن بشرط ان تتبع فى ذلك الطرق المتعارف عليها حضاريا ، وهى التفاوض المباشر ورفع الخلاف الى هيئة تحكيم خاصة ، يتفق عليها الطرفان ، او إلى محكمة العدل الدولية .. ومن الطبيعى فى هذه الحالة ان يرجع الى الاتفاقيات السابقة ، والتى كانت تحتمل التاويل ، نظرا الى انها صيغت فى وقت لم تكن اكتشافات النفط قد انتشرت بالصورة الحالية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق ثقافية



تفاقمت نذر الحرب في الوقت الراهن في منطقة الخليج ، كرد فعل للغزو العراقي للكويت من ناحيته والتهديد العسكري للسعودية من ناحية اخرى اصبح المناخ الدولي مهيأ للحرب . ليس ذلك فقط ، بل ان العالم العربي نفسه ، اصبح ينظر للتدخل العسكري الاجنبي باعتباره مسالة حتمية .

ومن الغريب ان امكانية الوصول الى حل سلمي للازمة لم يتم التفكير فيها بالقدر الكافي ، كما ان المحاولات التى بذلت في هذا السبيل لم تكن جدية بالقدر الكافي .

ونريد في هذا المقام ان نفرق بين بعدين للازمة . الاول يتعلق بالغزو العراقي للكويت والذى أدانه المجتمع الدولى بالاجماع ، مطالبا العراق بالانسحاب ، وعودة الحكومة الشرعية .

والثاني خاص بالتهديد العسكري العراقي للسعودية ، والذى كان هو المبرر الذى استندت اليه السعودية في طلبها للولايات المتحدة ان تتدخل .

هل هناك إمكانية للحل السلمي؟

وقد حاولت الدول العربية ان تحل المسألة في اطار عربي وذلك بعد خطاب الرئيس حسني مبارك ، والذى دعا فيه الى عقد مؤتمر عاجل لبحث المشكلة ، وتمت الاستجابة الفورية للدعوة ، وانعقد المؤتمر وصدرت عنه القرارات التى نعرفها . غير ان عدم استجابة العراق ، ادى الى استمرار الازمة بل الى تفاقمها . ومن ناحية اخرى زاد تكدس الاسلحة بكل بل الى تفاقمها . ومن ناحية أخرى زاد تكدس بكل انواعها في السعودية بعد تزايد الوجود العسكري ، والذى شاركت فيه دول غربية شتى .

والسؤال الذى نطرحه هنا : هل حقيقة استنفدت كل امكانيات الحل السلمي ، أم ان هناك مازالت فرصة له ؟ في تقديرنا ان هناك امكانية مازالت موجودة للحل السلمي ، على الصعيدين العربي والدولي في نفس الوقت .

على الصعيد العربي نقدر ان مجموعة من الدول العربية مثل الجزائر واليمن والمغرب وفلسطين ومعهم مصر يمكن ان تتبلور مبادرة عربية ، تعرضها على العراق كاساس لحل سلمي للمشكلة .

وأهمية التحرك العربي في هذا الاتجاه انه يمكن ان يسحب البساط من تحت اقدام الدول الاجنبية التى تريد مواجهة الازمة بطريقتها ، وتحقيقا لمصالحها في المقام الاول . واذا كان الحفاظ على هذه المصالح مسالة مشروعة بين وجهة نظرها فان الحل العربي يتسمد منطقة ليس من الحفاظ على مصالح دولة عربية بذاتها ، بقدر ماهو الحفاظ على النظام العربي كله ، بدلا من ان يتعرض للانهيار .

لقد استطاع النظام العربي في السنوات الماضية ، ان يتجاوز مشكلاته المزمنة ، وان ينطلق من عقلانية جديدة ، تركز على الحوار والتعاون وليس على الخلاف والصراع .

وتمت مصالحات تاريخية كبرى ، بين مصر

والدول العربية كانت نتيجتها عودة الجامعة العربية الى القاهرة . واستمرار مصر في لعبة دورها الرائد في النظام العربي كما تمت مصالحة بين سوريا ومصر . وبين ليبيا ومصر ولاشك ان كل هذه المصالحات زادت من قوة النظام العربي .

كما ان وحدة اليمن جاءت في وقتها لتزيد من التلاحم العربي أليست كل هذه المؤشرات كافية لاقناع المتشككين في ان النظام العربي قد انتقل بالفعل ـ قبل الازمة ـ الى طور جديد وايجابي ؟

ومن ناحية أخرى اضاف تشكيل المجالس الاقليمية العربية قوة للنظام العربي ، فمجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي بالاضافة الى مجلس التعاون الخليجي ، كل هذه المجالس عكست تفكيرا جديدا ينحو الى التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي كل هذه القرارات الايجابية في النظام العربي . نسفها الغزو العراقي للكويت .

في ضوء كل هذه الاعتبارات ، يبدو التحرك العربي المسئول ضرورة لانقاذ النظام العربي .

وهذا التحرك ينبغي ان يركز على بعدى الازمة :

ـ الغزو العراقي للكويت

ـ والتهديد العراقي للسعودية

فيما يتعلق بالبعد الثاني للازمة ، يمكن من خلال مفاوضات جادة وحقيقية مع العراق ، الحصول على تاكيدات بعدم التعرض لأمن السعودية ، يصاحبها اجراءات عملية ملموسة اهمها سحب القوات العراقية من الحدود السعودية

اما البعد الأخطر للازمة فلاشك ان مسالة الغزو العراقي من الكويت ضرورة لحل الازمة . ولكن في نفس الوقت يمكن بالاتفاق مع الكويت النظر في المطالبات العراقية . واهمها اسقاط الديون الكويتية ، ودفع تعويضات للعراق عن بترول حقل الرميلة الذى سبق للكويت ان استولت عليه . وتبقى بعد ذلك مسالة الحدود ، والتفاوض بشانها ، واتخاذ اجراءات مرضية للعراق فيما يتعلق بالجزيرتين اللتين يعتبرهما العراق اساسيتين لحماية امنه القومي والاقتصادي .

هذا عن الجهد العراقي في سبيل الحل السلمي اما عن الجهد الدولي ، فهناك امكانية قائمة بالفعل للتفاوض بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق . وقد ابدى العراق استعداده للتفاوض ، وتم رفض امريكي سريع لهذا الغرض .

وفي تقديرنا انه ينبغي بذل كافة الجهود ، لبداية عملية تفاوض بين الطرفين . وهذا التفاوض ينبغي ان يركز على نزع الفتيل المشتعل . والمتعلق بتهديد امن السعودية . وهو الموضوع الذى يشغل بال الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في المقام الاول .

وفي هذا المجال هناك افكار معروضة متعددة يمكن طرحها ومناقشتها .

ان دعوتنا للحل السلمي ، تهدف الى تجنب وقوع الحرب بكل وسيلة لان الحرب اذا وقعت فانها ستضر بكافة الاطراف بدون استثناء . ستضر الحرب اولا بالعراق قدراته . وشعبه وليس من الصالح العربي القضاء على قوة العراق ، والتي يمكن في اطار عربي صحيح ان تكون اضافة لا خصما من القوة العربية . وستضر الحرب بالسعودية ودول الخليج . وستضر حتما بالولايات المتحدة الامريكية .

ان تاثير الحرب على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد العربي سيكون بالغ السلبية .

ولذلك بدلا من وضع كافة الجهود في اتجاه اشعال الحرب لابد من التفكير والعمل بجدية على طرق كل سبل الحل السلمي .

ونحن في هذا المقام ونعني الطرق الفعالة لمواجهة الازمة ، لا نتحدث عن المتسبب فيها وهو العراق ، ولا عن ردود فعل المجتمع الدولي بشكل عام ، ولا عن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص . فكل هذه الموضوعات ستبحث حين ياتي وقت الحساب . والمسالة العاجلة الآن هو تجنب وقوع الحرب ، كما اكد الرئيس حسني مبارك في النداء الذى وجهه للرئيس صدام حسين .

ان الازمة ادت حتى الآن الى خسائر اقتصادية عربية بالغة ، سواء بالنسبة للكويت او السعودية ، او بالنسبة لمصر والأردن اما اذا وقعت الحرب ، فلا يمكن لنا ان نتخيل حجم الخسائر المعنوية والمادية والاستراتيجية الى شعب الوطن العربي .

ان لنا ان نتخذ زمام المبادرة وان تحل المشكلة في اطار عربي ، حتى لاتتكفل القوى الاجنبية ، بمواجهة الازمة بطريقتها ، والتي سيترتب عليها لامحالة انفرادهم بتخطيط مستقبل الوطن العربي ، وفقا لمصالحهم ، وعلى حساب المصالح العربية العليا .

لقد جاء اوان الحسم ، وعلى كل طرف عربي ودولى ان يقوم بمسئولياته ، حتى يسود السلام ، وتحل المشكلة بالتفاوض وليس بالحرب .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

القانون الدولي وقرارات القمة

• ميثاق الجامعة ليست به مواد عن مؤتمرات القمة

• كل الدول ملزمة بمساعدة السعودية تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك

• قبولنا بادعاءات ضم الكويت للعراق يلزمنا بقبول ادعاءات إسرائيل



عارض العراق قرار القمة العربية الطارئة الذى ينص على إدانة الغزو العراقى للكويت والانسحاب الفورى للقوات العراقية من الأراضى الكويتية .. وإرسال قوات عربية لحماية المملكة السعودية .. ووصف القرار بأنه باطل .

فما هو موقف القانون الدولى من هذه الادعاءات ؟

يقول د . عبد العزيز سرحان رئيس قسم القانون الدولى بحقوق عين شمس الذى يعد حاليا ملفًا كاملاً عن الأزمة العراقية الكويتية تمهيدًا لإصدار مؤلف عنها .. « إن الغزو العراقى العسكرى .. واحتلاله للكويت وقرار إنهاء دولة مستقلة ذات سيادة وعضو فى الأمم المتحدة وعضو فى الجامعة العربية .. وإنشاء حكومة حرة مؤقتة .. وضم الكويت للعراق على أساس إدعاء تاريخى ... كل هذا لا يقره القانون الدولى .. ويعتبر خارجا عن الشرعية الدولية وخلا بالنظام الدولى والترتيبات والتوازنات .. بل يعد سابقة خطيرة فى المنطقة . وأن مصادر القانون الدولى الثلاثة : التشريع والقضاء والفقه تؤكد أنها باطلة بطلانًا مطلقًا ، والبطلان المطلق هنا يتعلق بالمجتمع الدولى كله .. فالغزو عمل من أعمال الحرب .. والحرب جريمة فى نظر القانون الدولى ، كما أقر فى ميثاق عصبة الأمم ، ثم ميثاق باريس عام ١٩٢٨ .. وأخيرًا ما استقر عليه فى ميثاق الأمم المتحدة .. واستعمال القوة فى هذه الحالة غير مشروع وتتطابق وجهة نظر القانون الداخلى والقانون الدولى من هذه الناحية من وجوب استخدام القوة للدفاع الشرعى عن النفس ، وهو شرط لم يتوافر لدى العراق الذى أصبح لا يختلف عن وضع الإسرائيليين أو الغازين .. لذلك فإن قرار القمة العربية الطارئة بإدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب الفورى عن الأراضى الكويتية دون أية شروط

مريم روبين

قرار سليم مائة فى المائة من الناحية القانونية وعلى جميع المستويات ويتماشى مع الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية والعربية ..

■ وصف ياسر عرفات قرار القمة بأنه باطل لأنه لم يحصل على الإجماع ، كما جاء فى المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية .. فما رأيكم ؟

■■ تقرر المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية أن ما يقرره المجلس بالأغلبية يكون ملزمًا لمن يقبله وأن التفسير القانونى لهذا النص معناه أن



القرارات تصدر بالأغلبية ، ولكنها لا تكون ملزمة فى مواجهة الأقلية التى لا توافق عليه . وغير صحيح ما يقال عادة من أن قرارات مجلس الجامعة لا تصدر إلا بالإجماع فإن صدرت بالإجماع تلزم الجميع . وإن صدرت بالأغلبية تلزم الأغلبية فقط .. وعلى هذه القاعدة القانونية العامة وبناء على ذلك فإن قرار مجلس الجامعة الذى صدر بالأغلبية والذى أدان غزو العراق للكويت وطالب القوات العراقية بالانسحاب يكون صحيحًا وملزمًا للأغلبية التى وافقت على هذا القرار .

وأنا أعتبر أن اجتماع القمة العربية الذى عقد يوم الجمعة الماضى لا يعتبر إجتماعًا لمجلس الجامعة بالمعنى المتعارف عليه فى ميثاق الجامعة العربية ، وأيضًا ماسارت عليه الدول الأعضاء فى هذه المنظمة لأن العادة أن يكون أعلى تمثيل فى مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية وفى حالات نادرة جدا كان على مستوى رؤساء الوزارات .. وإذا قرأنا ميثاق الجامعة العربية لا نجد « مواده » تتكلم عن مؤتمرات القمة مطلقًا لا صراحة ولا ضمنًا ولا بطريق مباشر أو غير مباشر .. إذن فمؤتمرات القمة العربية تعتبر شيئًا جديدًا على ميثاق الجامعة وعلى الهياكل الأساسية للجامعة العربية . ولذلك فأنا أعتبره من وجهة نظرى .. مؤتمرا دوليا يضم الدول العربية بدعوة من مصر .. والقاعدة العامة للمؤتمرات الدولية فى القانون الدولى أن القرارات فيها تصدر بالأغلبية البسيطة ويلزم القرار من يوافق عليه .

■ لقد وافقت ١٢ دولة على قرار القمة الطارئة .. بينما تحفظ بعض الأعضاء .. ورفضه البعض وامتنع عضوان عن التصويت .. فما معنى ذلك ؟!.

■■ الرفض يعنى أن الدولة العضو ترفض مشروع القرار جملة وتفصيلاً وتعلن رأيها هذا بصراحة بدون لف أو دوران ، أما الدولة التى تتحفظ فمعناه انها تقبل القرار جزئيا وتتحفظ على أجزاء معينة من القرار لم توافق عليها ، ولكنها لا ترفض القرار بالكامل .. فهى إذن تتحفظ على جزء منه وهذا معناه فى القانون الدولى الإعلان عن إرادة الدولة فى عدم الالتزام بهذا الجزء الذى تحفظت عليه من القرار .. ونظام التحفظ هذا موجود فى القانون الدولى منذ نشأته الأولى فى القرن السادس عشر ، وارتبط فى الأصل بالمعاهدات الدولية ويقتضى هذا القانون الدولى فى نشأته الأولى أن الدولة أثناء المفاوضات لعقد معاهدة دولية أو أثناء التوقيع عليها أو عند التصديق عليها تبدى تحفظًا على نص معين فى المعاهدة أو أكثر من نص فيه .. أما الامتناع فهو نظام موجود فى المنظمات والمؤتمرات الدولية ، ومعناه أن الدولة الممتنعة تمتنع عن إبداء رأيها صراحة فى أنها تقبل أو ترفض القرار .. وهذا الموقف له أهمية عند التصويت على القرارات لأنه عند احتساب الأغلبية للدول الممتنعة لا تدخل فى تحديد النصاب القانونى وأن الدول الثلاث التى إعترضت عند إبداء رأيها فإن موقفها يساعد على صدور القرار لأنها لا تحسب عند التصويت فى النصاب القانونى الواجب توافره ليكون القرار صريحًا .

■ يتردد أن الدول التى تحفظت على قرار القمة سواء بالامتناع عن التصويت أو التحفظ قد خالفت معاهدة الدفاع العربى المشترك التى تعتبر أقوى من القرار الصادر عن القمة .. فما رأيكم ؟.

■■ قرار القمة العربية الطارئة على أساس أنه مؤتمر دولى قرار شرعى من الناحية القانونية يتفق مع المواثيق والأعراف الدولية .. ومعاهدة الدفاع العربى المشترك أقرت التزام مساعدة الدولة المعتدى عليها .. لأن الالتزام الناشئ عن الاتفاقية أقوى من قرار القمة العربية ولا يمتلك أى عضو أن يخالف إتفاقية الدفاع العربى المشترك .. لذلك نجد أنه لزامًا على جميع الأعضاء أن يسارعوا لنجدة الكويت .. وحماية السعودية .. حتى فى حالة عدم موافقتها على قرار الدول العربية بتكوين القوة العربية المشتركة .. لأن الالتزام ينبع من إتفاقية سبق التوقيع عليها من قبل .. وهناك جهود وسوابق فى تشكيل قوات عربية مشتركة لبعض

الدول .. كما حدث عامى ١٩٦٧ .. و ١٩٧٣ .. وأن قرار مصر بإرسال قوات مصرية لحماية المملكة السعودية .. قرار سليم مائة فى المائة .. وكان من الواجب العربى .. أن تشكل قوة عربية لحماية الدولة العربية الشقيقة بناء على قرار عربى يحظى بالإجماع حتى يكون أكثر فاعلية ..

■ تقود العراق حملة محمومة ضد المملكة العربية السعودية لأنها سمحت بدخول القوات العسكرية الأجنبية إلى المنطقة .. فما هو رأيكم ؟؟.

■■ من حق أى دولة عضو فى الأمم المتحدة سواء أكانت المملكة العربية السعودية .. وكذلك دولة الكويت .. أن تطلب التدخل الأمريكى بهدف حمايتها من أى عدوان قد يقع عليها خاصة أن جميع التقارير تؤكد أن هناك حشودًا عسكرية عراقية على حدودها .. إلا أن تدخل الولايات المتحدة جاء بقرار من مجلس الأمن رقم ٦٦٣ بتشكيل قوة دولية مشتركة ترسل للأراضى السعودية وأن قرار مجلس الأمن ملزم لجميع الدول حتى الدول غير الأعضاء .. والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة جعلت من حق أى دولة فى حالة الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى أن تطلب ما تحتاج إليه من مساعدات للدول الصديقة ، وأن تستضيف ما تحتاج إليه من قوات بناء على إتفاقيات ثنائية خاصة بعد قرار المنظمة الدولة لما تراه من عقوبات إقتصادية ملزمة لجميع الدول .. فإننا أرى أن تشكيل قوة عربية كان أفضل لحماية الدول الشقيقة من أية قوة دولية . وإذا كنا نوافق على هذه الإجراءات الدولية .. إلا أننا نعيب على الولايات المتحدة عدم اتخاذ نفس الموقف فى مواجهة إسرائيل بأن هناك قرارات من مجلس الأمن صادرة ضدها منذ عام ١٩٦٧ .. وإسرائيل تضرب بها عرض الحائط !! وليس معنى هذا إننا نتبنى وجهة نظر صدام حسين الذى يدعو إلى الربط بين جميع حالات الإحتلال الموجودة فى الشرق الأوسط لأن هذا القول لا يمكن أن نتوقعه من إنسان عربى عادى .. فضلاً عن رئيس دولة .. لأن العلاقات العربية تحكمها مبادئ الأخلاق وقواعد الأديان قبل القانون .. والذى قام به فى الكويت .. من غزو وسلب . وضم يتنافى تماما مع مبادئ الأديان والأعراف والأخلاق والقانون .

■ يستند الرئيس صدام حسين على ضم الكويت إلى وثائق تاريخية .. فما رأيكم ؟..

■■ القوانين والمواثيق الدولية ترفض تمامًا تلك الإدعاءات .. وإذا وافقنا عليها .. فعلينا أيضًا أن نوافق على الحقوق التاريخية لإسرائيل . وادعاءاتها الباطلة واستمرارها فى ضم الأراضى الفلسطينية المحتلة بحجة قيام إسرائيل الكبرى .. أن فكرة الحقوق التاريخية أصبحت الآن مهجورة كلية فى القانون الدولى ولا نجد لها أى صدى فى التطبيق ، وجميع ما يترتب عليها باستعمال القوة يعتبر باطلاً فى القانون الدولى .. فإذا كانت هناك خلافات حدودية أو مادية .. أو بترولية فلابد من اللجوء للمفاوضات المباشرة .. أو عن طريق التحكيم الدولى ..

■ إعتقلت السلطات العراقية السفير الكويتى لدى بغداد .. وعشرة دبلوماسيين من أعضاء السفارة والقنصل الكويتى بمدينة الموصل وأودعتهم جميعًا السجن .. فما رأيكم ؟.

■■ ما تقترفه السلطات العراقية إزاء هؤلاء .. عمل مخالف للقانون الدولى .. وحسب إتفاقية الأمم المتحدة لحماية أرواح الدبلوماسيين بعدما نشأت مشكلة الإرهاب الدولى .. تؤكد أن تعريض أرواح طاقم السفارة الكويتية للخطر يعتبر جريمة دولية طبقًا للقانون الدولى .. ويؤكد هذا إجماع جميع الدول التى لها سفارات فى الكويت بعدم الانصياع لأوامر حكومة بغداد بإغلاق سفاراتها فى الكويت ونقلها إلى بغداد لأن قبولها يعتبر إعترافًا بضم الكويت إلى العراق ، وهذا إجراء لا تملكه أى دولة من الدول لأن الغزو يعتبر جريمة وسلوكا يخالف القانون الدولى .

وحتى لو أصبح السفير الكويتى وأعضاء السفارة الكويتية « موظفين عراقيين »



■■ لقد دخلنا فى المتاهات العربية السخيفة .. فالحكام العرب لا يحترمون القانون وللأسف يوجد حولهم من المستشارين الذين يبررون لهم كل شئ غير قانونى .. وأكبر دليل على ذلك ما حدث فى مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ عندما فرضت العراق قرار نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس بصفة مؤقتة .. وهذا القرار غير قانونى .. لماذا .. لأن ميثاق الجامعة العربية نص على أن مقر الأمانة العامة فى « القاهرة » وعندما تقرر نقل المقر لتونس كان إجراء غير صحيح .. لأنه عندما يتقرر تغيير المقر فلابد من تعديل المادة العاشرة التى نصت على أن القاهرة المقر الدائم للأمانة العامة .. وإجراءات التعديل منصوص عليها فى ميثاق الجامعة .. إلا أن هذه الإجراءات لم تحترم فى مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ .. ومن جهة أخرى .. عندما تقررت عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم « القاهرة » كان على مصر ألا تتعامل مع الأمانة العامة فى مقرها المؤقت فى تونس . لأنه مقر غير شرعى .. وأن وجود مصر فى مقر غير شرعى .. يعتبر « موافقة صريحة » لإجراءات بغداد ..

وإذا كان مجلس الجامعة قد أصدر قرارًا فى دورته ٩٣ بالعودة إلى المقر الدائم القاهرة .. فهذا مجرد تصحيح للأوضاع وفقًا لميثاق الجامعة العربية .. الذى ينص على أن مقر الأمانة العامة هو القاهرة ..

أما إذا أصر العراق .. وطلب إعادة النظر فى قرار عودة الجامعة العربية إلى مقرها فى القاهرة .. ودعا إلى بقاء مقر الجامعة العربية فى تونس .. فى الدورة القادمة ، سبتمبر القادم .. فإن الأمر سوف يتوقف على الأصوات المؤيدة له والأصوات المعارضة .. فالقرار هنا لا يحتاج إلى إجماع لأنه يتعلق بسير الحياة الداخلية للمنظمة ولا يحتاج إلا للأغلبية البسيطة .. وأستطيع أن أذكر أن مصر سوف تحصل على أغلبية الأصوات .. كما حصلت على تأييد قرار القمة الطارئة بالأغلبية .

بحكم الضم من وجهة النظر العراقية .. فهو عمل مخالف للقانون الدولى .. فالقانون الدولى يَجُبُّ القانون الدستورى العراقى .. أى أن أى إجراء يبنى على القانون الداخلى لدولة من الدول حتى ولو كان قانونها الدستورى مخالفا للقانون الدولى لا يُنتج أثره فى القانون الدولى .. ومحكمة العدل الدولية مستقرة على هذا فى أحكام لا حصر لها .

■ قامت العراق بالتحفظ على أفراد الجاليات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والألمانية .. وذلك فى مواجهة أى عمل عراقى .. من جانب دولهم .. فما رأيكم ؟..

■■ هذا الإجراء أيضًا مخالف لأحكام القانون الدولى لأن القاعدة العامة مستقرة على أن دخول الأجانب لدولة من الدول متوقف على إرادة هذه الدولة ، أما خروجهم منها فمتوقف على إرادتهم هم .. ولكن وأعتقد أن الهدف من التحفظ عليهم .. هو وضعهم كرهائن فى بعض الأماكن التى يمكن أن تضرب .. وهذا مخالف تمامًا للأعراف الدولية .

■ نتيجة للموقف المصرى من الغزو العراقى للكويت .. أعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقى أن بلاده ستثير فى إجتماع مجلس الجامعة العربية خلال دورته القادمة بتونس فى سبتمبر القادم موضوع إعادة النظر فى قرار عودة الجامعة العربية إلى مقرها فى القاهرة .. وأن العراق سيدعو إلى بقاء الجامعة فى تونس .. فما رأيكم ؟.

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب والمفكرون والمحللون كيف يرون الأزمة والخروج منها ؟

عندما بدأت الأزمة بين العراق والكويت لم يتوقع أحد أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه ، وعندما توالت الأحداث بكل السرعة التى وقعت بها لم تعط الفرصة للتأمل أو الاستيعاب ، ولكن بعد مرور أيام عديدة على الغزو العراقى للكويت ، بدأت تتضح أمور كثيرة ، ومواقف واتجاهات أكثر ، ولكن كيف يمكن أن ينتهى هذا المأزق الذى تعيشه أمتنا العربية ؟ ومتى ؟ عدد من المفكرين والكتاب يجيبون عن السؤال ..

□ يقول خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع :

مع تواجد قوات عسكرية ضخمة بهذه الصورة .. من قوات أمريكية وحلف أطلنطى ، فالمتوقع حدوث عدوان على العراق ، أما التوقيت فلا يمكن توقعه فقد ينتظرون تشديد الحصار ، إلا إذا حدثت مفاجأة بانسحاب العراق أو تدخل أطراف عربية أخرى لحل سلمى واحتواء الأزمة سلميا ، ولكن تمركز قوات بهذا الشكل لن يستمر لمدة طويلة .

أما بالنسبة للعراق فلا أستطيع الحكم بالحسابات معها ، وقد أعلن صدام مبادرة يبدأ بها عروض الحل السياسى ، وبصرف النظر عن قبولها من أطراف أو عدمه ، فإنه بدأ يلجأ للحل السلمى ، وكل اهتمام العراق حاليا يبدو أنه مركز على تواجد القوات الأجنبية فى الخليج ، وأنا أرى أن تواجد هذه القوى الأجنبية يثير بالفعل شعور العداء للتواجد الأمريكى ، وتحدث هنا المقارنة بين التحرك السريع فى هذا الموضوع وعكسه فى موضوعات فلسطين ولبنان ، رغم وجود قرارات مجلس أمن ، وهناك إجماع عام بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لأنه الحل الوحيد لنزع فتيل الأزمة .

أميرة خواسك

ستجرى محاولات خفية

□ أما الكاتب عبد الستار الطويلة فيقول :

من الواضح أن صدام حسين يخاطب الشارع العربى ، ويحاول أن يكسبه إلى صفه ، وهذا يحفز جانبًا من الإدارة الأمريكية إلى التعجيل بضربه حتى لا يكتسب ثقة الجماهير العربية مما يشكل معوقًا ضد محاولات الولايات المتحدة

للقضاء عليه وعلى نظامه ، وفى نفس الوقت هناك اتجاه آخر للإدارة الأمريكية ينظر لمبادرته الأخيرة رغم شروطها شبه المستحيلة على أنها بداية تعبير عن استعداده للتفاوض والحوار ، وأعتقد أنه ستجرى محاولات وراء الكواليس للتوسط بين صدام حسين والولايات المتحدة مباشرة وأيضًا محاولات من القادة العرب سواء الذين عارضوا قرارات مؤتمر القمة أو أيدوها لمحاولة التوصل إلى التسوية السلمية ، وأتوقع ازدياد تحرك الجماهير العربية ضد الوجود الغربى فى المنطقة ، وذبول قضية الكويت واختفاءها ليحل محلها قضية الوجود الأمريكى والغربى فى المنطقة ، لذا يجب تعريب القضية وإيجاد حلول عربية بأسرع ما يمكن قبل أن تنفجر الأمور ، وينقسم العرب إلى فريقين أحدهما يبدو مواليا وحليفا للأجنبى ، وفريق آخر معادٍ لهذا الأجنبى ، مع أن المشكلة بدأت باعتداء دولة عربية على استقلال دولة عربية أخرى ، فتظهر أخطاء مؤتمر القمة عندما اتخذ قراراته الأخيرة يوما بعد يوم ، فكان الأولى به أن يتخذ قرارا بانسحاب القوات العراقية فورًا من الكويت ، وأيضًا انسحاب القوات الأمريكية والغربية من السعودية ، هذا كان سينفى أية حجة لصدام حسين للطعن فى وطنية بعض القادة العرب واعتبارهم موالين للنفوذ الأمريكى والأمبريالى عمومًا .

لابد من الدبلوماسية

□ السفير تحسين بشير يقول : أرجو أن تستطيع الشرعية الدولية من إنهاء الاحتلال العراقى للكويت بطرق سياسية وسلمية بحيث تلعب الدبلوماسية فى اللحظات الحاسمة دورا بناءً حتى لا تنفجر المشكلة عن طريق الحرب حيث إن قيام العراق باعتداء ، أو قيام الولايات المتحدة بحسم الموضوع عن طريق القتال يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ومع الشرعية الدولية ، كما أن قيام الحرب سيضر بمصالح الكويت والعراق والدول العربية جميعا وستتحول المعركة من معركة إنهاء احتلال العراق للكويت إلى معركة سيطرة أمريكية على سياسة أسعار البترول لسنوات طويلة قادمة ، والصالح العربى يقتضى من الرئيس صدام حسين إن كان وطنيا حقيقيا ألا يركب رأسه وأن ينقذ الأمة والمصالح العربية من الورطة التى فجرها ، وفى نفس الوقت على الدول العربية المعتدلة أن تعلم أنه لا يمكن الاحتفاظ بالشرعية والسياسة المعتدلة فى غيبة مشاركة شعبية فى ثروات العرب بما فيها البترول ، وأن تبادر الدول المعتدلة بكسب الشعوب العربية عن طريق تخصيص نسبه لا تقل عن ١٠٪ من إجمالى دخل البترول يخصص جزء منها لمصاريف الدفاع العربى والجزء الأكبر يخصص لصندوق عربى لدعم وتطوير الاقتصاد العربى ، أما عن النظرة القصيرة للأمور التى تحدث فيجب أن نتعامل معها بحزم وأيضا بمرونة والاستفادة من الدبلوماسية لأخر درجة وإيجاد مخرج حتى لا نعصف بالبلاد العربية فى كارثة حقيقية ، كما أن الأزمة أظهرت أن النظام العربى ونظام الشرق الأوسط فى حاجة لاعادة البناء من الداخل ولصالح الشعوب المساهمة فيه ، وأن نقيم نظاما يقوم على الاعتماد الذاتى فى عالم مترابط يقوم على الإعتماد المتبادل .

المكسب لاسرائيل والغرب

□ يقول المستشار سعيد العشماوى : أعتقد أن ما حدث فى الشرق الأوسط من أحداث فى الفترة الماضية مما يدخل فى باب اللا معقول ، فبالحسابات العقلية السليمة لا يستطيع الانسان أن يفهم ما حدث فهما سليما ، وأيا كان الأمر فقد فتحت على الشرق الأوسط طاقة من جهنم ، وسوف تحدث هزات كثيرة جدا يتغير فيها بعض نظم الحكم كما تتغير الحدود . ولعلنا بما حدث قد اعطينا فرصة لغيرنا لكى يتدخل فى شئوننا ويتحكم فى مصائرنا ويرسم خريطة الشرق الأوسط لقرن قادم ، هذا بالإضافة إلى أن ما يحدث قد أدى لتحالفات غير مفهومة مثل تحالف الفلسطينيين وتيار الاسلام السياسى مع العراق ضد السعودية ومصر وباقى دول الخليج ، وهذا فى ذاته مما يؤذن بخلخلة فى جميع بلاد الشرق الأوسط من حيث الهياكل الحكومية والتنظيمات غير الحكومية ، كما أنه سيسفر عن أوجه جديدة يمكن التنبؤ ببعضها ولا يمكن التنبؤ بأكثرها ، وكم كنت أود ، بل دعوت مرارا إلى أن نعمل العقل ونحكم التخطيط فى كل ما نفعل حتى لانجد أننا سقطنا فيما نسقط فيه عادة من العفوية والارتجال وعدم الحسابات ، وإذا صح تقديرى فقد



المصدر : أكتوبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

كسب الغرب واسرائيل معركة الشرق الأوسط لثلاثين سنة قادمة على الأقل ، أما فيما يتعلق بإرسال جيوش عربية من مصر وسوريا ، وإسلامية من باكستان فهو عمل سياسى أكثر منه عسكريا لأن القوات المرسلة شبه رمزية ، وهى تنفيذ لقرارات الجامعة العربية ، ومفاهيم التضامن الاسلامى ، لكنى اتصور أن القواعد الغربية قد وجدت مكانا فى الشرق الأوسط لن تخرج منه بسهولة ولا فى الأمد القريب .

أوراق صدام لا قيمة لها فى الحرب

□ دكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس يقول : على ضوء السوابق التاريخية فى تقديرى أنه لم تحدث سابقة على هذا النحو بمعنى أن دولة من دول العالم الثالث مهما كانت قوتها العسكرية تصبح فى هذا الموقف العسير ، فليس فى سوابق التاريخ مثل لذلك الا ضرب كوريا سنة ٥٠ حين تصدت الولايات المتحدة تحت اعلام الأمم المتحدة ، وكان على الجانب الآخر الاتحاد السوفيتى والصين ، وكانت جزءا من الحرب الباردة فما يحدث ليس له سابق تاريخى ، وقد كتب أحد المحللين أن العراق لا يواجه الولايات المتحدة وانما يواجه العالم بزعامة الولايات المتحدة ومن هنا فالمعركة غير متكافئة لهذا يسهل التنبؤ وهو أن النصر معقود للجانب المتفوق تفوقا ساحقا ، وهو ما يحدث للفريق الآخر من إدانة العراق ، ومن الناحية السياسية من إدانة دول العالم ومجلس الأمن وروسيا وأيضا التفوق الاعلامى وآلة الغرب الاعلامية ووضعها صدام حسين فى صورة هتلر وجانكيس خان ، فمهما بلغت قدرة العراق الاعلامية فلن تماثل هذه القوة ، فالمعركة من جانب واحد هى معركة الرئيس العراقى ، هى مجموعة رهانات يقبض عليها وعلى الأرض الكويتية والآبار البترولية والقدرة على تدميرها ثم الأجانب فى العراق وعدم تصريحه لهم بالسفر والتهديد بالحرب الكيمياوية ، ولكن كل هذه الأوراق فى حالة الحرب الخاطفة ما تلبث أن تفقد قيمتها ، وما أتصوره أن التنبؤ سهل إذا لم تحدث مفاجأة من الرئيس صدام ويقدم التنازلات لمنع حرب غير متكافئة ، فإذا كانت الحرب نتيجتها سهلة وإذا قدم تنازلا فهذا صعب لأنه سيفقد رصيده بين الشعوب العربية المؤيدة له وفى تقديرى أن فقدان هذه الصورة أفضل كثيرا مما سيصيب الخليج من الحرب المحتملة ، وهى قادمة مادامت أمريكا عبأت قوات

قوة الانتشار السريع أعدت خصيصا للشرق الأوسط

□ ويقول دكتور صلاح العقاد أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس : تقييمى لهذا الصراع انه بين نظامين أحدهما فاشستى والآخر أنظمة أسرية أو عائلات ، كان من الأفضل أن تطور نفسها حتى تلائم المتغيرات فى العصر . ولكن إذا كان علينا أن نختار فأنا أفضل النظام الأسرى فى الخليج ولكن لا أتوقع أى تغيير من حاكم ديكتاتور مثل صدام حسين لهذا لا أعتقد أن الوسائل السلمية لا تأتى بنتيجة إلا إذا أتى الحصار البحرى بنتيجة ملموسة على المواطن العراقى حينئذ سيتحمل نظام الحكم مسئولية المعاناة ومع ذلك قد يخضع فترة طويلة للارهاب ولن يتحرك الرئيس العراقى مهما كلف ذلك الشعب نحو الحل السلمى ومن هنا أعتقد أنه إذا استمر الحصار فسيلزم وقت طويل قد يمتد لعدة أشهر . وفى هذه المدة قد يقع تحرش من أى طرف من الأطراف إلى الطرف الآخر فينشأ الصراع العسكرى . يضاف إلى ذلك أن القوة الأمريكية التى أرسلت هى الانتشار السريع التى أعدت لمنطقة الشرق الأوسط منذ الثورة الإيرانية وهى بطبيعتها قوات هجومية وليست دفاعية . يبقى سؤال وهو أثر هذه الأزمة على المنطقة العربية من أنها فتحت الباب لتغيير الخريطة السياسية ، والمشكلة أن العالم الثالث تتسع الهوة بينه وبين العالم المتقدم باستمرار ، وأن الاستقلال الذى حصلت عليه معظم دول العالم الثالث فى الخمسينات لم تثبت أقدامه الاجتماعية والاقتصادية حتى الآن ، ونظرية الفراغ التى كنا نحتج عليها سنة ٥٧ أثبتت أنها قائمة بالفعل من حيث أن الدويلات الصغيرة فى الخليج لا تستطيع الدفاع عن نفسها : حتى السعودية اعتمدت على معونة خارجية ، ومادام حدث هذا فإن هيبتنا ستتأخر خارجيا ، إذا فاحتمال التدخل العسكرى ستكون له آثار سلبية على المنطقة العربية والاقتصاد العالمى حتى الدول الصديقة للعراق كشرق أوربا والأردن ستتأثر سلبيا بالأزمة التى أثارها صدام حسين والتى غلفت بدعاوى قومية وتاريخية ، فهى فى الحقيقة تعبر عن طموحات ديكتاتور لا يستطيع بعد انتهاء الحرب مع إيران أن يعيش حياة سلمية بدليل أنه قبيل تفجير أزمة الكويت أعلن أنه سيسمح بتعدد الأحزاب مما يشير إلى أنه أخذ يشعر بالقلق فى النظام الداخلى وكان عليه أن يحول أنظار العراقيين عن أزمته الداخلية بهذه المغامرة التوسعية . فى تقديرى أن هناك عاملين يجعلان التأثير العربى العسكرى محدودا . الأول : نفسى فلا تستطيع الجيوش العربية أن تتحارب فيما بينها ، والثانى : إن الدول العربية تحتاج للاحتفاظ بقواتها لأن الخطر الاسرائيلى لم يزل بعد .

دكتور نبيل حلمى أستاذ القانون الدولى ووكيل كلية حقوق الزقازيق يقول : فى تصورى أن ما وقع بين الكويت والعراق هو تكرار لما حدث من قبل فى ١٩٦١ ولكن



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

التطورات الحديثة فى الغزو والعدوان اللذين يشكلان جريمة دولية نتيجة لخروج العراق من حربه مع إيران لمدة ٨ سنوات مما جعل استخدام وسيلة الحرب فى نظره استخداما سهلا ولم يقدر مدى فداحة الموقف بالنسبة لمنطقة الخليج وللدول العربية وللمجتمع الدولى حيث إنه فى ظل التغيرات الجديدة فى العلاقات الدولية والتقارب بين الشرق والغرب تظهر جسامة جريمة العدوان والتدخل فى شئون دولة أخرى ، واحتلالها وضمها إليه ، وهذا نجده من خلال قرارات مجلس الأمن وعدم استخدام أى من الدول لحق الفيتو ، وصدور القرارات المتوالية لإدانة هذا العدوان ، بالإضافة لتحرك السفن الحربية لمعظم الدول لتدلل على معارضتها لهذه الجريمة فلابد أن تقوم الدول العربية بالتركيز على انسحاب القوات العراقية من الكويت ، وهو السند القانونى لوجود القوات الأجنبية فى منطقة الخليج ، ولكن إذا استمر احتلال العراق للكويت فلابد من تدخل عسكرى ضد العراق بمساندة دول المجتمع الدولى شرقها وغربها ولا يعرف أحد نهاية مثل هذه المعركة ولا نتائجها .

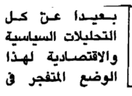
وأرى أيضا أن القوات العربية هى مساهمة إيجابية وموضوعية من الدول العربية لمقاومة جريمة دولية من ناحية ، ومن ناحية أخرى هى تأكيد لما ننادى به فى مواجهة إسرائيل من أن الغزو لا يكون سندا لضم الأراضى بالقوة ، أى أنها قاعدة موضوعية قيلت ضد إسرائيل أو أية دولة عربية تستخدم هذا الأسلوب فنحن لا نكيل بكيلين .

□ يقول دكتور فرج فودة : لم أتصور أن ما يحدث الآن فى جوهره صراع بين منهجين منهج العقلانية ومنهج الدياجوجية ، فما يحدث بين العراق ومن يؤيدها تطبيق صرفى لتفصيلات المنهج الأخير المعتمد على المقولات العاطفية وانعدام الحسابات وتجاهل روح العصر تماما وإسقاط قيم عصور مضت على واقع مختلف ، وأنا أتوقع حربا طاحنة وسريعة خلال فترة قصيرة ، وضحايا هذا الصراع بالترتيب نظام صدام حسين ثم جامعة الدول العربية والشعب الفلسطينى فى دول الخليج وإلى حد ما النظام الأردنى ، كما أعتقد أن التدخل الأجنبى الأمريكى والتدخل العربى نقاط لا تستحق النقاش فيها بالنسبة للخطأ الجوهرى الأول وهو احتلال الكويت وطرد النظام الشرعى ، وأنا شخصيا لا أعترض سواء على التدخل الأجنبى أو العربى لأنى أراه مبررا ، وأعتقد أن موقف مصر شجاع وأعطى تأييدى له تماما ، وهو يليق بمكانة مصر ودورها .

صدام حسين ..

كيف يرى علماء النفس شخصيته ؟!

أحمد عثمان



بعيدا عن كل التحليلات السياسية والاقتصادية لهذا الوضع المتفجر فى الخليج هناك بعد نفسى هام يبدو اننا نسيناه جميعا ..

انه البعد الخاص بطبيعة شخصية المفجر الأول لكل ما حدث وسوف يحدث !

اى نوع من الشخصيات هى ؟.. هل من الطبيعى أن يرى حاكم كل الكوارث والاخطار التى تهدد شعبه ويصر على الاستمرار فى طريق التحدى .. والانتحار .. ؟



اسئلة محيرة كثيرة تعال نبحثها معا مع عدد من علماء النفس لعلنا نصل إلى الحقيقة .

□ فى لهجة قاطعة مضى د . عادل صادق استاذ الطب النفسى والأعصاب بطب عين شمس يرسم ملامح شخصية صدام وهو يضغط على كل كلمة يقولها :

إنه فى رأيه نموذج لشخصيات عديدة مرت بتاريخ العالم الحديث والمعاصر .. نموذج يكاد يقترب إلى حد بعيد من نابليون وهتلر وموسولينى .. وغيرها من الشخصيات التى توصف فى علم النفس بأنها مصابة « بالبارانويا » أى ثلاثية (العظمة والاضطهاد والعدوان) .

● فهى من ناحية شخصية لديها إحساس متضخم جدا بالذات .. ويؤمن المريض بها بمعتقدات راسخة تتعلق بدوره « التاريخى » ويصل الأمر إلى حد الاعتقاد الخاطئ بأنه جاء برسالة للبشرية أو ملهم أو صاحب دور خطير فى التاريخ الإنسانى .

● وهى من ناحية أخرى شخصية تشعر بعجز داخلى شديد .. قد يكون عجزا جنسيا .. ضعفا فى الاحساس بالرجولة .. احتقار شديد من الزوجة .. ارتباط شديد بالأم – قسوة شديدة من الأب .. موقف مذل تعرض له فى مرحلة مبكرة من العمر .. حرمان فى الطفولة من مباهج ومتع الحياة .. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ان التاريخ عندما فحص هتلر وجد ان عداءه الشديد للعالم كان تعويضا عن عجزه الجنسى ، أما نابليون فتعويضا عن قصر قامته !..

● أما العدوان فيظهر فى ان هذه الشخصية فى حالة استفزاز دائم ، ولا تستطيع ان تعيش فى سلام .. ما يغذى أحاسيسه ان يكون فى حالة عداء مع الآخرين ، ولأنه عدوانى فهو يبدأ بالهجوم ويختلق المشاكل اختلاقا .. فلو أراد الحصول على شىء وأعطيته له بلا عناء فإن هذا لا يسعده بل يشقيه بشدة !.. وإذا كان العالم كله لا ينام الآن بسبب هذه الأزمة فإننى أؤكد لك أن صدام حسين ينام بسهولة شديدة جدا ، وكلما اشتد عداء العالم له كلما كان أكثر سعادة !.. بل انه اذا استيقظ من النوم ذات صباح ووجد العالم يبارك خطوته فسوف يصاب بالاكتئاب وقد يقدم على الانتحار .. فالعداء العالمى يغذى مركز اللذة عنده ، ولذلك هو بلا شك اسعد رجل فى العالم الآن .. أنه غير سوى عقليا ١٠٠ ٪ وأنا أقول ذلك بصفتى طبيب نفسيا !..

حالة فريدة من نوعها !

□ ولا يقتصر الأمر على البارانويا بل يضيف د . عادل صادق مرضين آخرين هما : « الهوس » و« السيكوباتية .

والأول يظهر فى إرساله الوفد العراقى الى القمة العربية بالقاهرة فى طائرة تحمل اسم « صلاح الدين » والثانى يرتبط عامة بالبارانويا .. والشخصية السيكوباتية هى شخصية إجرامية عدوانية « ضد اجتماعية » .. إنسان دموى .. متبلد الاحساس .. أنانى .. مستعد لان يذبح الف رجل لكى يعلو على اجسادهم .. يفعل أى شىء ولا يتألم .. يقتل رجلا ويذهب لينام مع امرأة !!..

وتتغلب عليه فيما يبدو طبيعته كطبيب فيتناول د . عادل « الروشتة » ويشخص عليها الحالة قائلا : « هوس البارانويا السيكوباتية .. مزيج من الهوس والبارانويا والسيكوباتية .. حالة فريدة من نوعها ستدمر شعب العراق اذا لم يتخلص منه » !.. ويؤكد ان الطب النفسى حتى الآن لم يصل إلى علاج لهذه الحالة وهذه النوعية من الزعماء الذين يدمرون أنفسهم ويدمرون شعوبهم ..

● وحول تفسيره لوجود مساحة من الشعب لصدام سواء داخل العراق أو خارجها يقول : مثل هذه الشخصية نجد فى العادة من يؤيدها ، ولكن لا يمشى وراء هؤلاء الا من لديهم نفس الصفات لذلك يتوحدون معهم .. إن أى عاقل يستحيل أن يؤيدهم وبالتالى فانتصارهم ذاتيا من المهاويس وانصاف المرضى ! .

□ وسأل د . جمال ماضى أبو العزايم مستشار الطب النفسى .. هل العوامل التى تتحكم فى نفسية الرؤساء والزعماء والقادة هى نفسها التى تتحكم فى نفسية المواطن العادى ؟!!

ويجيب بان القواعد التى تحكم السلوك الانسانى واحدة ولكن الفكرة ان « الشعوب تمرض الأفراد » وبالتالى يحدث كثيرا أن



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ينعكس مرض الزعيم على شعبه ، فيطبعه بنفس طابعه كما حدث فى حالة هتلر وفكرة الجنس الآرى المتميز عن العالم كله التى أمن بها وراءه الشعب الألمانى كله .. أيضا هناك شخصية (الخمينى) التى أثرت فى الشعب الايرانى من على بعد آلاف الكيلو مترات عن طريق « شريط كاسيت » عليه كلماته . وبلغ من قوة تأثيره ان دخل جنود الجيش الايرانى على حقول الألغام بلا تردد من فرط إيمانهم بمبادئه وشخصه .

وهذا هو ما حدث للشعب العراقى الذى اخذت البارانويا تتعاظم عنده يوما بعد يوم بفعل تأثره بقيادته ، فاخذت نظرته للآخرين تتغير سواء كان هؤلاء الأخرون هم العاملين بالعراق - وما حدث من استعباد المصريين لا يخفى على احد - أو شعوب الدول المجاورة .

وهنا يعيب د . أبو العزايم على شعب الكويت انه لم يستشعر هذا الاحساس المتصاعد بالعظمة عند العراقيين برغم ان الأمور كانت واضحة تماما منذ حرب الخليج لذلك لم يستعد الاستعداد العسكرى اللازم وتم اجتياح الدولة بالكامل فى ساعات قليلة مع الأسف الشديد .

ومن الملامح الأخرى التى يذكرها - د . أبو العزايم عن شخصية صدام التخطيط لكل تحرك واستغلال كل الفرص ، واللعب على كل الأوتار ، كما حدث فى بيانه الذى استغل فيه عامل الشعور الدينى القوى لدى الأمة العربية



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٨ أغسطس ١٩٩٠

ماهى البارانويا ؟.. وما هى السيكوباتية ؟..

■■ فى كتابه « المجمل فى علم النفس والشخصية والأمراض النفسية يتحدث د . فرج عبد القادر طه استاذ علم النفس بآداب عين شمس عن البارانويا مطلقا عليها « جنون العظمة » ويقول انه - أى هذا الجنون - يتميز بوجود أفكار ومعتقدات غير واقعية بصفة منتظمة وثابته مع احتفاظ الشخصية عادة بامكانياتها العقلية دون تدهور - حيث يظل ذكاء الفرد ومعلوماته وذاكرته دون أن يصيبها الضعف الا فيما ندر ويكون محور تصرفات المريض حول هذا الهذاء الذى يعتنقه ولا يشك لحظة فى واقعيته وصدقه ، ويتخذ من امكانياته العقلية التى لم تتدهور سندا لتبرير صدق معتقداته الهذائية ودعوة الآخرين لتصديقها .. ومن الأمثلة التى يذكرها د . فرج لهذه الأفكار الهذائية هذاء العظمة وهذاء الاضطهاد وهذاء الغيرة .

أما السيكوباتية فيعرفها بأنها تمثل السلوك الذى يعد مضادا للمجتمع وخارجا عن قيمه ومعاييره وقواعده وقوانينه ، ولهذا فانها تشمل انحرافات السلوك والخلق ويطلق عليها فى كثير من الأحيان « الانحراف السيكوباتى » .

ومن أبرز السمات التى يذكرها عن السيكوباتيين هى ان نزعاتهم تظهر منذ سن مبكرة فى صورة اعمال مضادة للمجتمع أو عناد لسلطة الكبار .. وهم غير قابلين للشفاء ويقومون بأعمالهم بالحاح ودون خجل وفى بعض الاحيان علانية ، بل قد يفاخرون بها !.

● يخطط لكل حركة ويستغل كل الفرص ويلعب على كل الأوتار !

د . جمال ماضى ابو العزايم

● سياسى ميكيافيللى بارد الأعصاب ترك القلق لنا نحن !

د . عبد المنعم عاشور

□ أما د . عبد المنعم عاشور استاذ الأمراض العصبية والنفسية بطب عين شمس فيدعو إلى التفريق بين الابعاد النفسية والعصبية عند الحديث عن صدام حسين .. فهو يرى أن الرئيس العراقى يمثل نوعية السياسى « الميكيافيللى » البارد الاعصاب ، الذى يستخدم كل الوسائل لتحقيق أهدافه بغض النظر عن الاعتبارات الاخلاقية ..

إنه يلجأ إلى الكذب مثلا ، عندما يؤكد للرئيس مبارك انه لا يفكر فى غزو الكويت ثم يغزوها بعد ايام معدودة ، وهو يعتدى على دولة جاره شقيقه متحديا كل الاعراف .

إنه باختصار « يحسبها بالورقة والقلم » ويفعل ما يحقق مصالحه .. خرج من حرب الخليج فى حالة اقتصادية صعبة فكان قراره رغم انه هو نفسه لم يعرف عنه أى تقدير للاعتبارات الدينية .

ايضا هناك القدرة الخارقة على المناورة واتخاذ القرارات المفاجئة .. فهو يفاجئ العالم كله بالغزو وبينما العالم يبحث عن مخرج يعلن الانسحاب ثم يتضح انه انسحاب وهمى ، ثم يلغى فكرة الانسحاب من الأساس باعلان ما اسماه بالوحدة الاندماجية مع الكويت !.. ومع الاعتراف بهذه القدرات العالية فيما يتعلق باتخاذ القرار فان نتائج وتبعات هذه القرارات الايام وحدها هى التى ستحددها ..

وأخيرا يشير إلى القسوة الشديدة والمبالغ فيها فى التعامل مع المرءوسين والشعب بصفة عامة ، وهى مرفوضة شكلا وموضوعا « فالشعوب تربى بالمشاركة الحية وبذلك تعطى وتبدع » .



بداهة الكويت والاستيلاء على أموالها .. فى حين ان مصر وقد خاضت ٤ حروب عاتية عانت فيها الكثير لم تفكر أبدا فى تعويض ذلك باجتياح دولة عربية مجاورة والاستيلاء على بنكها المركزى برغم انها قادرة على ذلك . بل ان حرب الخليج نفسها التى انساق العالم العربى كله وراءه خلالها ثبت الآن انها لم تكن لها اية اسباب موضوعية ، وانها لم تكن الا انعكاسا لرغبته العارمة فى الزعامة .. وهكذا اقدم

ببرودة السياسى على استنزاف جانبا كبيرا من طاقة العراق والأمة العربية ، فى صراع غير مبرر مع جيران لم يبدءوا بالعدوان » ثم جاء غزو الكويت كنتيجة للمعاناة الاقتصادية الناجمة عن الحرب وهو قرار يمثل مخاطرة لكنها محسوبة – على الأقل هناك الرعايا الاجانب فى العراق والكويت والاعتماد عليهم كورقة تعوق أى رد فعل عسكرى خارجى .. الأمر الذى نجح فيه تماما حتى الآن .

أما المعاناة النفسية فلا يشعر بها صدام على الإطلاق وانما تركها لنا نحن العرب الممزقين بين شعورنا بأنه رئيس دولة عربية شقيقة ، وفى الوقت نفسه يرتكب هذا العمل مع شقيقة أخرى .. إنه باختصار . يتمتع بهدوء اعصاب شديد اما القلق فتركه لنا »

● عدم اكتراث صدام بكل هذه المظاهره البحرية المحيطة به .. هل يعنى انه تجاوز مرحلة الخوف البشرى العادى من الموت ؟

□□ هذه الاساطيل لا تسبب له أى احساس بذعر من أى نوع ، لأنه إلى جانب جمود اعصابه تمرس تماما على هذه المواقف كقائد عسكرى على امتداد سنوات حرب الخليج .. « إنها لعبة شطرنج يلعبها بهدوء وثقة » !..

● وحول الظروف التى تصنع الديكتاتور وهل هى ذاتية خاصة به أم موضوعية تتعلق بالمجتمع الذى يوجد فيه يقول انها يغلب عليها الطابع الموضوعى – ويضيف ان الانسان بطبعه يميل الى السلطة والتحكم والسيطرة ، وما لم يوجد الاطار الديمقراطى الذى يردع هذا الميل فانه يطغى ويستبد ، ففى حالة صدام نستطيع ان نقول إن المسرح كان معدا تماما لاستقباله ، بل اننا نسمع عن تأييد شعبى له ، فى حين ان هذه الشخصية لو ظهرت فى المجتمعات الديمقراطية الغربية لكان مكانها الطبيعى مستشفى الأمراض العقلية !..

ليس ديكتاتورا بل طاغية ! !

□ وأخيرا يؤكد ان صدام ليس ديكتاتورا بل تجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة أبشع تحول فيها إلى « طاغية » .. فالديكتاتور أقل خطرا لأنه مستبد ، ينفذ ما يريد ، ويرفض الرأى الآخر . أما الطاغية « فيقتل » هذا الرأى الآخر ، كما حدث فيما أعلن عن اعدامه لـ ١٢٠ ضابطا رفضوا الاشتراك فى غزو الكويت .

● وهل هناك أمل فى عودة هذه الحالة إلى رشدها ؟

□□ وعلى الفور يجيب : لا .. لم يحدث فى التاريخ ان تنازل طاغية عن موقعه أو تراجع عن موقفه .. انهم يجرون بلادهم إلى كوارث مدمرة ومع الأسف فى معظم الأحوال من يأتى بعدهم يبدأ بداية مبشرة ثم يتحول إلى طاغية افظع .. وهذا يستثير مرة أخرى حتمية الاطار الديمقراطى لكبح جماح النزعة البشرية الطبيعية للتسلط ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

الحياة تلتقي عددا من اساتذة العلوم السياسية والعسكرية في حوار عن اوضاع الخليج العربي :

رفض بغداد الاستجابة لجهود المصالحة العربية هو الذي فتح الباب امام التدخل الخارجي

□ القاهرة –
من طارق المهدوي:

■ تسارع الاحداث بين ايدي صانعي القرار في العواصم العربية تندفع منطقة الخليج الى شفا حرب ضروس ليس فيها منتصر او منهزم بل الخسارة ستكون من نصيب جميع الاطراف.

وقد استضافت «الحياة» بعض السياسيين والمهتمين بالشؤون الاستراتيجية للتعرف على تقديراتهم للموقف الراهن وتوقعاتهم في المستقبل القريب. وهم حسب الترتيب الابجدي للاسماء، بهي الدين شعيب رئيس الشؤون السياسية في الاتحاد المصري للاذاعة والتلفزيون، وحافظ اسماعيل مستشار رئيس الجمهورية السابق للامن القومي، والدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية في الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر ونائب رئيس جامعة الزقازيق، واللواء طلعت مسلم الخبير العسكري في جريدة «الاهرام» والدكتور عبدالعظيم رمضان رئيس مركز التاريخ المعاصر وعضو مجلس الشورى المصري، والدكتور فاروق يوسف رئيس شعبة العلوم السياسية في نقابة التجاريين المصريين واستاذ العلوم السياسية في الاكاديمية العسكرية المصرية، والدكتور مفيد شهاب استاذ القانون الدولي في جامعة عين شمس وعضو الوفد المصري الرسمي في مؤتمر القمة العربي الذي ختم اعماله منذ يومين في القاهرة. كما التقت اللواء اركان حرب احمد عبدالحليم الخبير الاستراتيجي في المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط.

● هل هناك امكانية لاستخدام بديل غير العسكري للخروج من مازق الخليج؟

– المستشار حافظ اسماعيل يرى: «ان الديبلوماسية العربية كانت تستطيع ان تحقق الكثير في هذا الصدد لو توافرت لديها في الوقت المناسب معلومات كاملة وحقيقية حول تطورات النزاع قبل ان يصل الى المرحلة الحرجة».

اما الان فالامر يختلف كثيرا حسب قول بهي الدين شعيب الذي يرى «ان دول الخليج اصيبت بالذعر من جراء التحرك العراقي الخاطف للسطو الليلي على الكويت فلم تجد امامها سوى البحث عن حليف جاهز للدفاع عن وجودها بصرف النظر عن الاعتبارات الايديولوجية حيث يكون الحفاظ على الوجود هو الاعتبار الاول، وهكذا بدات القوات الدولية تتدفق على الخليج. ومع ادراك القادة العرب ضرورة الاعلان عن موقف مبدئي ضد العدوان بصرف النظر عمن هو القائم به ومع ادراكهم ان انسحابهم من الساحة يدفعهم الى هامش التاريخ حتى في ما يتعلق بامورهم، كان من الطبيعي ان يقرروا ارسال قوات عربية الى الخليج ولعلها المرة الاولى التي يتخذون فيها موقفا فوريا وحاسما وقابلا للتنفيذ».

الدكتور فاروق يوسف يعتبر ان «رفض قادة بغداد الاستجابة لجهود المصالحة العربية هو الذي فتح الباب امام التدخل الخارجي مما يعد قصورا في ادارة الازمة. فالعراق الذي افتعل ازمة الكويت بنجاح تام كان يمكنه في حال قبوله الوساطة العربية ان يحصل على ضمانات لتحقيق بعض مطالبه مقابل انسحابه الكريم من الكويت، ولكنه عجز عن الخروج من الازمة في الوقت المناسب مستعيدا تجربته القاصرة مع ايران التي افتعل بنجاح ايضا حربه معها، ولكن خروجه استغرق عشرة اعوام كاملة والوف الضحايا ومليارات الدولارات مع فارق مهم بين الازمتين حيث كان الصف العربي كله الى جانب العراق في ازمته مع ايران وهو اليوم ضد العراق في ازمته مع الكويت».

ويشدد الدكتور عبدالعظيم رمضان على «ان اوجه الشبه بين ازمتي العراق مع ايران والكويت تؤكد تخصص بغداد في اثارة عوامل الفرقة، فبعد ان نجحت في تقسيم العالم الاسلامي بهجومها العسكري



المصدر : الحيـــاة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

على ايران عام ١٩٨٠ عاودت النجاح والكفاءة نفسها في تقسيم العالم العربي بهجومها العسكري على الكويت عام ١٩٩٠. وفي الحالتين لم يترك العراق امام الآخرين سوى اللجوء لاجراءات قاسية لدفعه نحو التراجع، فهل يرجع الامر دائما الى الحسابات الخاطئة لقادة العراق؟».

ويواصل الدكتور رمضان حديثه قائلا: «وهكذا اسفرت تطورات الاحداث عن وجود قوات عربية لا تستطيع سوى ان تكون دفاعية في الاساس لحماية المنشآت السعودية من العدوان العراقي وقوات اجنبية تستعد لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي في ظل غطاء من الشرعية الدولية والعربية فماذا يبقى لنا من وحدة او من تضامن؟».

وعلى الرغم من الوجود العسكري العربي والدولي المكثف في الخليج فان اللواء طلعت مسلم يرى «ان اياً من القوات العربية او الدولية لن يحارب لاخراج العراقيين من الكويت ذلك ان امر الكويت رهن بسلوك ابنائها فهم وحدهم القادرون على تحرير اراضيهم وليس على الاخرين سوى مساعدتهم الامر الذي يؤكده فرار المستشارين والخبراء العسكريين الاجانب فور وقوع الغزو دون اطلاق رصاصة واحدة، انما المرحوم الشيخ فهد الاحمد واخوته من اهل الكويت هم الذين صمدوا وهم مطالبون اليوم بتنظيم صفوفهم من اجل المقاومة الشعبية المسلحة للاحتلال ولهم من القوات العربية والدولية كل الدعم والمساندة».

ويتناول الدكتور مفيد شهاب الاجتياح من الناحية القانونية فهو يرى ان «كل ما صدر عن القادة العرب بما في ذلك الاستجابة لطلب ارسال قوات عربية مسلحة الى الخليج تم في اطار ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة. كما ان لجوء بعض دول الخليج الى طلب الحماية من دول صديقة سواء كانت عربية ام اجنبية تم وفقا لحق الدفاع الشرعي الذي تكفله المادة (٢) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والمادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة وهي مواد تعطي الدولة التي تتعرض للعدوان او لخطر العدوان الحق في ان تلجأ لمن تشاء وتطلب العون ممن تشاء بالاضافة الى ان مثل هذا الامر يدخل في صميم سيادة الدول وشؤونها الداخلية».

تطورات الأزمة

● ولكن كيف يمكن ان تتطور الاحداث في الخليج وما هي ابرز تداعياتها؟

– الدكتور سمير طوبار يرى «ان الامر قد لا يتطلب حربا بمعناها المعروف لان اجراءات المقاطعة والحصار الاقتصادي بحق العراق تبدو على قدر غير مسبوق من الفعالية. فهناك اجماع عالمي واقليمي على محاصرة العراق، وهذا الاجماع مصحوب بالاساطيل والقوات المسلحة على خلاف ما كان يحدث مع جنوب افريقا او اسرائيل او ايران التي كانت كل منها تحظى بدعم من قبل بعض الدول الكبرى، ولعل اصرار الجميع على محاصرة العراق لا يرجع فقط الى الاهمية الاستراتيجية للكويت ولكن ايضا الى الرغبة في عدم تكرار مثل هذا الاجتياح او العدوان من قبل اية دولة قوية بحق اية دولة ضعيفة في عالم يتجه بجدية نحو الوفاق والسلام. ولعل هذا الاصرار هو الذي يجعلني اتصور ان العراق سيعجز عن مواصلة الحياة في عزلة عن العالم مما يضطره الى اعادة الحق لاصحابه من دون ان يتعرض هو نفسه لتدمير وهذا السيناريو ان كان يتطلب وقتا طويلا فهو الاقل ضررا بالنسبة لجميع الاطراف».

ويرى بهي الدين شعيب «ان

« هل تنجح بغداد في تقسيم العالم العربي بعدوانها على الكويت عام ١٩٩٠ كما نجحت في تقسيم العالم الاسلامي بعدوانها على ايران عام ١٩٨٠؟ »

العراق يحرص على تصعيد الموقف يوما بعد يوم متجها نحو اتهام القوات العربية والدولية كذبا بالبدء بالعدوان. وعلى الجهة المقابلة فانهم حريصون على منع العراق من ان يهضم الغنيمة الثمينة التي ابتلعها في غفلة من الزمن مع تلقينه درسا قاسيا حتى لا يسعى غيره لاستغلال حالة الوفاق الدولي في ممارسة البلطجة السياسية على حساب الاستراتيجيات الدولية الثابتة».

وينظر الدكتور فاروق يوسف الى سيناريو الاحداث نظرة تصاعدية «فالعراق يراهن على تحريض الشعوب ضد زعمائها كإحدى وسائل الضغط على خصومه الذين يسعون بدورهم لزعزعة الاستقرار داخل العراق. وكلاهما سوف يكتشف قريبا فشله في مسعاه اذ ان الرأي العام العربي والعالمي يستنكر مواقف العراق وبالتالي لا يمكن ان يستجيب لتحريض بغداد كما ان الرأي العام العراقي يندفع نحو المزيد من التماسك حول قيادته ازاء شعوره بالخطر الخارجي. وهكذا سوف يجد الطرفان انه لا بديل عن الحرب التي اتوقع ان يحرص العراق على اطالة امدها لاطول وقت ممكن لاستدراج خصومه نحو حل وسط وهل يمكن ان يكون الحل الوسط في المفهوم العراقي سوى ان اترك لكم السعودية وتتركوا لي الكويت؟!».

اللواء طلعت مسلم يعتبر «ان ادارة العمليات العسكرية هي التي سوف تحدد مدى قدرة جامعة الدول العربية على الاستمرار، ذلك ان نجاح القوات العسكرية العربية في مهمتها من خلال قدرتها على العمل الجماعي والتنسيق مع القوات المضيفة وغلبة نشاطها على نشاط القوات الدولية هو الذي يكفل انقاذ النظام الاقليمي العربي المتمثل في الجامعة العربية من الانهيار بعد ان تراجع كثيرا خلال الايام القليلة الماضية وهو التراجع الذي يبدو جليا من المقارنة بين قراري مجلس الجامعة العربية يوم ٢ آب (اغسطس) والقمة العربية يوم ١٠ من الشهر نفسه فبينما صدر الاول باغلبية ١٧ صوتا صدر الثاني باغلبية ١٢ صوتا وبينما رفض الاول تدخل القوات الاجنبية قبل الثاني ذلك التدخل».

واخيرا فان المستقبل في نظر المستشار حافظ اسماعيل «يوحي بقدر كبير من عدم الاطمئنان على كل المستويات الامنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية بعد ان وصلنا الى نقطة اللاعودة ولم يعد في امكان احد ان يكبح جماح الحرب التي تتجه نحوها كل الاطراف بسرعة فائقة».

ويوافقه على ذلك الدكتور مفيد شهاب الذي يرى الصورة «منذرة بخطر شديد فالعرب جميعا على شفا نكسة شديدة يصعب تجاوزها في المستقبل المنظور اذ سوف يعاد النظر في التكتلات الاقليمية القائمة حاليا وينزلق العرب نحو سياسة المحاور المتصارعة. ولست مبالغا اذا خشيت على الاستقلال العربي حيث ان مجمل الخريطة السياسية في الشرق الاوسط سوف يعاد رسمها من جديد».

وقال اللواء اركان حرب احمد عبدالحليم ان تاخر التدخل العسكري ضد العراق لا يعني ان الفكرة يمكن ان تلغى، وان ما يحدث الآن هو تعبئة وتعديل في الخطط وان الموقف التفاوضي سيظل متعثراً طالما ظل العراق رافضاً للمظلة العربية. واضاف انه كمراقب يرى ان اهداف وجود القوات المسلحة المصرية - السعودية واضحة، كما حددها اللواء اركان حرب محمد علي بلال رئيس فريق العمل العسكري المصري الذي وصل الى السعودية وهو الترتيب مع قادة القوات المسلحة السعودية والتنسيق معها طبقاً لمقررات قمة القاهرة، وان هذه القوات ليست قادمة للسعودية لاشتباك مع أي قوات اخرى.



المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تساؤلات قومية ماهى التصورات المستقبلية لأزمة الخليج؟

د. السيد عليوة

يحتاج التحليل السياسى ، وذلك بغرض تصور السيناريوهات المتوقعة ، لازمة الخليج الملتهبة الى اكبر قدر من الموضوعية لاستبعاد التحيزات الشخصية والميول العقائدية والعواطف القومية . وهذا امر ضرورى حتى تتفهم الاحتمالات الارجح فى تطور الحوادث على ارض الواقع بصرف النظر عن تمنياتنا .

يتوقف شكل السيناريو على عاملين : الاول من يأخذ زمام المبادرة والثانى ردود فعل الاطراف المعنية .

(١) السيناريو العراقى

هذا الاحتمال يعبر عن الأمر الواقع الحالى الذى ارتكز على غزو الكويت وضمها وتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية ، بالاستمرار فى عمل مجموعة من التراكمات التى تتمثل فى ارساء امر واقع جديد يحول دون تطبيق اى من القرارات العربية والدولية بالانسحاب من الكويت واعادة اسرة الصباح الى الحكم .

من هذه الاجراءات الاستيلاء على الأموال والممتلكات وطرد السكان او على الاقل الاجانب الموجودين فى الكويت واحلال عراقيين محلهم واستئصال البنية الادارية والسياسية للكويت ككيان سياسى مستقل .

بل قد تتمادى السلطات العراقية تحت ضغط العزلة والحصار فى احتجاز رعايا الدول الغربية كرهائن لديها بل قد يمتد ذلك الى الرعايا المصريين وغيرهم من رعايا الدول التى ساندت الموقف الكويتى وقد تربط العراق موضوع الانسحاب من الكويت بانسحاب اسرائيل وسوريا من كل الاراضى الفلسطينية ولبنان وقد يصل التصعيد ذروته فى التحرش بالقوات الامريكية والغربية الموجودة فى السعودية او رفع درجة التوتر مع تركيا او(وهذا هو الاهم) الاحتشاد على الحدود الاردنية مما قد يفجر المواجهة مع اسرائيل تستخدم فيها الصواريخ والحرب الكيماوية مما قد يقلب المائدة على رؤوس جميع الاطراف المعنية .

(٢) السيناريو الامريكى الدولى

وفيه تأخذ الولايات المتحدة زمام المبادرة وذلك بتعبئة الرأى العام العالمى وتحريك المنظمات الدولية واستصدار قرارات ادانة للغزو العراقى وذلك بغرض تطبيق العقوبات الاقتصادية واحكام الحصار البحرى تمهيدا لتوجيه ضربات استراتيجية موجهه للمجهود الحربى والمرافق الاقتصادية فى العراق لاجباره على التراجع عن قراراته بضم الكويت اولتوليد ضغوط داخلية تؤدى الى سقوط نظام الرئيس العراقى .

(٣) السيناريو العربى

ويشمل تحرك اعضاء النظام الاقليمى العربى بقيادة مصر وتحت مظلة الجامعة العربية للتوصل الى تسوية عربية للازمة تعمل على اقتسام الخسائر بين كافة الاطراف مع حفظ ماء وجوههم(العراق والكويت ـ اساسا ثم السعودية واقطار الخليج) مع استبعاد التدخل الدولى وبالذات الامريكى .

وقد يقتضى هذا مؤتمرا عربيا اخر للقمة لاصلاح التصدع الذى حدث عقب مؤتمر القمة الطارىء الاخير فى القاهرة بسبب معارضة ثلاث دول وامتناع اثنتين وتحفظ ثلاث فى وجه التاييد الغالب لاثنتى عشرة دولة

(٤) السيناريو الاسرائيلى

وفيه تأخذ اسرائيل المبادأة لتدفع بالاحداث لصالحها بحيث تحقق ما يسمى بالخيار الاردنى كحل للمشكلة الفلسطينية والانتفاضة المتصاعدة هذا السيناريو الذى يتلخص فى حشد قوات اسرائيل على الحدود الاردنية ثم التحرش العسكرى والاندفاع لاجتياح الاردن والوصول الى الحدود العراقية مع الاطاحة بعرش الملك حسين ودفع السكان فى الضفة الغربية وغزة الى الهرب الى الضفة الشرقية لتفريغ الضفة امام موجات الهجرة السوفيتية الوافدة .

وبذلك تحقق اسرائيل فى ضربة واحدة عدة اهداف : التصفية النهائيةللمشكلة الفلسطينية بتقديم الهوية والدولية لهم فى شرق الاردن وتمكين المخططات الصهيونية فى التوسع وتهديد العراق ان لم يكن هزيمته .

(٥) السيناريو الداخلى فى بغداد

ويحدث نتيجة تداعيات الموقف داخل العراق تحت ضغط اجراءات المقاطعة والحصار والعزلة التى تفرض على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية بحيث يؤدى نقص المواد الغذائية والاستراتيجية وقطع الغيار وتوقف المرافق وتدنى مستويات الاستهلاك والحرمان من التسهيلات فضلا عن توقف تصدير النفط (اكثر من ٩٠ ٪ من مصادر العملة الاجنبية)

كل هذا من شأنه ان يولد مزيدا من السخط الشعبى وحنق مختلف الطبقات وبالاخص فى صفوف العسكريين على نظام صدام حسين مما قد يسفر فى النهاية عن انقلاب عسكرى او عمليات اغتيال تؤدى الى تغيير النظام بما يحقق قدرا من المصالحة مع القوى الاقليمية العربية والقوى الاجنبية الضاغطة

(٦) سيناريو الصفقة الماكيافيلليه

نظرا لتوازن القوى بين الاطراف المعنية وتداخل المصالح وتزايد التناقضات الدولية وتصاعد المخاطر من اى مواجهة فقد تلجا الاطراف الرئيسية (العراق — الولايات المتحدة — السعودية — الخ) الى ابرام صفقة



بقية تساؤلات قومية

سياسية يربح بمقتضاها اقوى الاطرف فتحصل امريكا على تأمين مصالحها ويلحق العراق الكويت به بشكل مباشر او غير مباشر وتستقر الاحوال على حدود السعودية ولكن يتحمل الخسارة هنا اضعف الاطراف فيفقد ال الصباح امارتهم الى الابد وتلحق بالقضية الفلسطينية ابلغ الاضرار

(٧) السيناريو المركب

وهو كما يبين من عنوانه ــ تصور خليط من عدة احتمالات وتفاعل وتداخل بين اكثر من واحد من الاحتمالات السابقة

وهذا التوقع هو اكثر التوقعات خصوصا مع تفاقم الموقف وتصلب كافة الاطراف واصرارها على مطالبها

وفى ظل هذا التصور قد ينشب قتال سريع وقصير ثم تبدأ المفاوضات للوصول الى تسوية وقد تنشب الحرب مصحوبة بقلاقل واضطرابات داخلية عنيفة وقد يجمد الموقف على ما هو عليه الان حيث تهضم العراق ما ابتلعته وتتمركز القوات الامريكية فى المنطقة وتعسكر قوات مصرية سورية مغربية فى منطقة الخليج وتعود الحرب الباردة العربية الى الاشتعال بحيث يلعب المناورون على التناقضات

هذه بعض التوقعات التى قد تساعد مديرى الازمات .



المصدر : الأهرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

« المبادىء لاتتجزأ ... والمواقف لاتشترى »

د . ليلى تكلا

« من غير المتصور انه بعد حركات الاستقلال العربية وثوراتها من اجل الحرية ومادفع العرب فى سبيل ذلك .. وبعد انشاء جامعة الدول العربية كمنظمة لها كيانها وكرامتها واختصاصتها ... وبعد اتفاقيات الدفاع العربى المشترك ... ومجلس التعاون العربى .. من غير المتصور بعد كل ذلك ان ترتكب دولة عربية مايستوجب حماية دولة اجنبية وتدخل قوة غير عربية » .

ان ماحدث من العراق ليس إهدارا للدم العربى والكرامة العربية ، وضربا للقضية الفلسطينية ، ومحاولات انقاذ لبنان ، ولكل حركات الاستقلال وثوراتها الشعبية فقط انما العراق فوق كل هذا وقبله قد اهدر « العروبة » ذاتها ... اهدرها مبدا وفكرة ومذهبا واملا .

ومن المعروف ان الجيوش التى ظلت تحارب اعواما متتابعة بلا جدوى لايمكنها ان تظل طويلا بدون معارك .. وهذه حقيقة يدركها العسكريون جيدا .

ومن المعروف ايضا ان الشعوب التى تعيش فى غياب الديمقراطية والحرية ، وتعانى من مشاكل اقتصادية واجتماعية لايمكن ان يتركها حكامها بغير امور تشغلها وتنشغل بها .. وهذه حقيقة يدركها السياسيون جيدا .

لذلك فانه كان من المتوقع والمرتقب ان تقوم العراق بأمر ما او تحرك ما تنشغل به قواتها وشعبها وتشغل العالم به . كان هذا امرا متوقعا .. اما ان تقوم العراق بالتهام دولة عربية شقيقة لانها اقل منها حجما واكثر ثراء كالاسماك التى تأكل بعضها بلا اعتبار لاخوة او حرمة او سيادة ـ فهو ما لم يكن متوقعا .. على الاقل من غالبية العرب الذين وقفوا مع العراق فى محنته ، وأغدقوا عليه بلا حساب

وهناك نظرية تقول ان امر هذا الاعتداء كان معروفا او متوقعا من غير العرب ، او انه كان مرتقبا من قوة كبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية التى ترصد وتراقب كل حركة وكل همسة فى المنطقة . ولايعنى هذا ان الولايات المتحدة دفعت العراق الى هذا الاغتصاب دفعا ولكن لايستبعد انها علمت به ، وسكتت عنه ، وتركته يحدث . وهى لها فى ذلك اكثر من مصلحة :

فهى بذلك تشغل العرب بمشكلة اخرى غير مشكلة الاعتداء الصهيونى والاستيطان السوفيتى .

وهى من ناحية اخرى تثبت للعرب انهم مهما تقاربوا وتصالحوا فانهم غير مسموح لهم ان يصيروا قوة كبرى .. لهم ان يتقاربوا انما لدرجة معينة ، ان تجاوزوها كان عليهم التقهقر والانتكاس فورا ... ولايهم ماهى اداة الانتكاس ووسيلته

ومن ناحية ثالثة فان رسالة السيناريو الامريكى دائما واضحة وهى تحاول ان تؤكد صراحة وضمنا لحكام وملوك وشعوب المنطقة انهم لاغنى لهم عنها وان مصالحهم هى فى ان يظلوا دائما يرعون مصالحها .

والولايات المتحدة لها ان تسعى لمصالحها ، وان تشد الخيوط حسبما ترى فيه امنها ورخاءها ... وهذه قواعد « لعبة الامم » .. ولكنها ما كان يمكنها ابدا ان تنفذ ماتريد ان لم تجد بيننا من ينفذه لها .

ومن الصعب ان اصدق ان قوى الغرب التى تحذر اسرائيل دائما وبسرعة مذهلة من كل تحركات العراق كانت عاجزة عن ان تحذر الكويت ان هى ارادت ذلك .. ولكنها جعلت من العراق اداتها . وهنا كان على « اعداء الامبريالية » ان ينقذوا العراق من الهبوط الى هذه الهاوية وتحقيق مصالح « الراسمالية ـ الرجعية » .

ومن السذاجة السياسية هنا ان نربط بين هذا الغزو ومشكلة لبنان او ان نقارن بين ماساة الخليج وازمة كشمير او مشكلة افغانستان فالسياسة سياسة مصالح ودول الغرب لها مصلحة مادية بترولية استراتيجية واضحة فى منطقة الخليج . والعراق اعطاهم فرصة سانحة للتدخل سيظل مسئولا عنها امام التاريخ .

ولايمكن ان نتصور ان العراق لم يكن يدرك انه بغزوته هذه انما يستدرج الولايات المتحدة الى المنطقة !!

واذا تركنا التحليل والاحتمال جانبا ، واردنا ان نرصد كشف الخسائر ـ وهو كشف لم يقفل بعد ـ لوجدنا ان الخاسر فى كل هذا ليس فقط شعب الكويت وحكومته ، وانما الضحية هى ايضا شعب العراق وتاريخه الذى سوف يظل هذا الاغتصاب جزءا « من صفحته » ابد الدهر .. مما يحمل شعب العراق مسئولية انقاذ الموقف .

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والضحية كذلك هى شعب فلسطين الذى جمد العراق قضيته ، وأدخلها غرفة الانتظار ، وقطع التيار عن الانتفاضة التى اثارت بعض الطريق فحجب إخبارها واولويتها فى عقول الساحة الدولية ، واهدر دماء شهداء فلسطين فى الارض المحتلة . وفقدت فلسطين كل الحجج والمبادىء التى كانت تدين بها الاحتلال الاسرائيلى . وفقدت فلسطين مع كل هذا سلاحا كان من الممكن ان يكون فعالا بل وفتاكا هو قوة العروبة التى تساند شعب فلسطين فى معاناته وتطالب بحقوقه من مركز السيادة

لذلك فانى وان كنت احاول ان افهم مايدور من غرائب واحداث وان اردها لاصولها السياسية المعقولة وغير المعقولة فانى مازلت لا افهم سر ذلك العناق الحار المتكرر والتأييد الجارف الذى اغرق به قائد ثورة فلسطين الرئيس العراقى حتى كاد المرء يتصور ان العراق قد ضرب اسرائيل وحرر فلسطين بدلا من اغتيال من ساندوا العراق وفلسطين معا .

ان المبادىء لاتتجزا ، والمواقف لاتشترى ، والعروبة التى كانت ثروة لنا وسندا لن تعوض ، واهدارها هو الطعنة الكبرى التى ضرب بها العراق قلب العالم العربى وهى الطعنة التى لاتشفى حتى وان شفى ماعداها من جراح .

اما مصر فانها مرفوعة الرأس دائما ، لاتغيير من المبادىء حسبما تحتاج انما تضحى باحتياجاتها من اجل المبادىء ، فكان منطقيا ان تشجب المعتدى ايا كان ، وتساند المعتدى عليه اينما كان ، وكان طبيعيا لذلك ان يزداد اعتزاز كل مصرى بمصريته ، وكرامته وقيادته .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاقتراحات العراقية

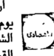
بقبول الشروط الإيرانية

لماذا كانت الحرب إذن ؟

حسن ابو طالب

في يوم واحد (٨/١٥) فوجىء العالم كله بتطورين متزامنين ، احدهما وهو اقتراحات عراقية تقدم بها الرئيس صدام الى ايران بهدف انهاء الصراع معها . والثاني وهو ذهاب الملك الاردني حسين الى واشنطن حاملا معه فيما وصف بانه اقتراحات عراقية لطرحها على الجانب الامريكي .. وهكذا في يوم واحد قدم العراق مبادرتين سياسيتين الاولى في اتجاه جارته الاقليمية الكبرى ايران ، والثانية في اتجاه الولايات المتحدة القوة العظمى الاولى في عالم اليوم والمهيمنة سواء أردنا أم لم نرد على السياسة الدولية ، والمتزعمة في الوقت الراهن ومنذ الغزو العراقى الحركة الدولية لمواجهة العراق لحملة على انهاء احتلاله للكويت ذلك البلد الامن الوديع في قمة الخليج .

وبالطبع هناك اكثر من صلة بين الامرين ، واكثر تلك الصلات وضوحا هو ان الحظر الاقتصادى الذى فرضه مجلس الامن على العراق والذى نال تاييدا دوليا غير مسبوق في التاريخ المعاصر قد بدأ يؤتي ثماره ، وهو ما برزت اولى دلائله في الدعوة التى وجهها الرئيس العراقى لشعبة بالاقتصاد بما لايقل عن ٥٠ ٪ من قيمة ما إعتادوا استهلاكه في ماكلهم وملبسهم . اضافة الى ذلك فهناك حالة من الاحكام فية العزلة السياسية التى باتت تحيط بالنظام العراقى دوليا واقليميا .



ان القيام بمبادرتين سياسيتين فى يوم واحد لهو دليل على الحاجة الشديدة التى بات يشعر بها صانع القرار العراقى للعمل على ايجاد ولو ثغرة صغيرة فى جدار العزلة السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية . ومع ذلك فان مسالة المبادرة التى وجهت فى اتجاه ايران وبالصورة التى تمت بها تستحق بعض التامل .

نصت الاقتراحات العراقية على ثلاثة اشياء جوهرية ، وهى قبول العراق انسحاب قواته الموجودة فى الاراضى الايرانية ، وان الرئيس صدام اصدر اوامره بقبول اتفاقية ١٩٧٥ الخاصة برسم الحدود بين البلدين ، اضافة الى التبادل الفورى للاسرى والذين يقدرون بنحو الى مائة الف اسير لدى الجانبين .

والى جانب هذه الامور الثلاثة الجوهرية هناك امور اخرى مكملة لها وهى سحب القوات العراقية من الحدود مع ايران ، وارسال وفد الى طهران واستقبال اخر فى بغداد للعمل على تنظيم عملية التوصل الى اتفاقيات تنهى حالة الحرب ، وتؤدى الى فتح الحدود بطريقة عادية بين البلدين .

وفى البداية نقول ان اهداف العراق من وراء تقديم هذا التنازل الشامل لايران هو تلك الازمة الاخذة فى التصاعد يوما بعد يوم ، ويأتى هذا التنازل العراقى ليحقق عدة اهداف كالتالى :

★ محاوله تحييد ايران تماما ودفعها الى عدم التجاوب مع الجهود الامريكية والدولية الساعية الى احكام الحظر الاقتصادى الدولى على العراق ، وبالتالى فتح ثغرة فى تلك الجهود تقلل من فعاليتها .

★ تقديم هدية لايران ، وربما ربط ذلك بعدم معارضة ايران نتائج غزو الكويت ولاسيما يتعلق بمسألة الجزر الكويتية — وربة وبوبيان — التى تسيطر عليهما الان العراق .

★ تغيير بنية التوازن الاقليمى فى منطقة الخليج من خلال العمل على توحيد جهود ايران والعراق فى مواجهة الدول الخليجية الاخرى ولاسيما السعودية .

★ محاولة اعطاء مصداقية للخطاب العراقى الجديد الذى يحاول ان يتدثر فيه بالثوب الاسلامى .

اقناع الولايات المتحدة والقوة الغربية ان من الممكن العودة الى الاستراتيجية الامريكية السابقة والمعروفة باستراتيجية الدعامتين كاسلوب لحفظ الاستقرار فى الخليج وضمان المصالح الغربية عموما فى النفط وحرية الملاحة فى الخليج . على ان تكون العراق وايران هما تلك الدعامتين .

وبالطبع رحبت ايران بالعرض العراقى والذى هو فى حقيقة الامر قبول واذعان عراقى خالص لوجهة نظرها التى تمسكت بها طوال عامين كاملين منذ قبولها الرسمى للقرار الدولى ٥٩٨ فى يوليو ١٩٨٨ وبعد سنة كامل من صدوره من المنظمة الدولية فى اغسطس ١٩٨٧ وخلال هاتين السنتين كانت هناك خلافات بين الطرفين العراقى والايرانى ، وفى حين طالبت ايران بالعودة الى اتفاقية ١٩٧٥ والتى تنص على ان خط الحدود يمر على طول اعمق نقطة فى شط العرب ، وان تنسحب القوات العراقية من الاراضى الايرانية والتى تقدر مساحتها بـ ٢٦٠٠ كم .

والتبادل الكامل لاسرى الحرب ، واخيرا تشكيل هيئة دولية لمعرفة من البادىء بالقتال من ثم تحميله تعويضات مناسبة للطرف الاخر ، ومن جهة ثانية تمسك العراق بمطالب مقابلة منها العودة الى اتفاقية ١٩٣٧ والتى بمقتضاها يمر خط الحدود فى الضفة الشرقية لشط العرب بما يعنى وقوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية مع فض اتفاقية ١٩٧٥ بزعم ان العراق وقعها تحت ضغط ايرانى مدعوم من الغرب ، وعدم الموافقة على الانسحاب من الاراضى العراقية الا بعد التوصل الى اتفاق سلام شامل مع ايران ، مع المطالبة بتبادل الاسرى بعيدا عن مظلة القرار الدولى بزعم ان قضية الاسرى ذات



طابع انسانى وهناك اتفاقيات دولية تنظمها ولا صلة لها بالقرار الدولى ٥٩٨ ونظرا لتباين . المطالب على النحو المشار اليه ظلت مسألة احراز تقدم ملموس فى جهود الامم المتحدة التى بذلت طوال العامين الماضيين مسالة عسيرة للغاية .

قرارات فردية

ومنذ بداية العام طرح العراق عدة مبادرات بشأن الاسراع بتسوية سياسية الا ان ايران رفضتها جميعا لان الاقتراحات العراقية لم تكن تلبى الشروط الايرانية ومثلما كان قرار الحرب والبدء بقتال ايران واحتلال اراضيها قرارا فرديا صرفا للرئيس العراقى صدام . فان قرار التسوية السياسية وقبول الشروط الايرانية هو ايضا قرار فردى صميم لنفس الشخص وقد يكون مقبولا ان تتم تسوية سياسية ما على ان تلبى قدرا من المطالب العراقية بحيث تتوازى مع التضحيات الكبيرة التى قدمها الشعب العراقى والشعوب العربية جميعها اثناء الحرب المدمرة التى استمرت ثمانى سنوات كاملة اماوان يقبل العراق بالشروط الايرانية كاملة وان تعود الاوضاع الى سابق عهدها قبل البدء بالحرب فى سبتمبر ١٩٨٠ فهو امر يثير الكثير من الدهشة والسخط معا ويكفى مثلا ان نعرف ان تلك الحرب البغيضة ستستمر اثارها السلبية جدا على الوضع فى العراق لمدة طويلة للغاية وان تكاليفها مثلا قد وصلت الى مبلغ هائل لو قدر له ان يوجه الى النواحى العلمية والتكنولوجية والتنموية لكنا الان امام عراق مختلف تماما ومتطور الى حد كبير ويعيش فى بحبوحة من العيش وفى احد التقديرات عن تكاليف الحرب والواردة فى دراسة صدرت عن المعهد اليابانى لدراسات اقتصاديات الشرق الاوسط ان الجانب العراقى تكلف ٢٨٨ مليار دولار خسائر مباشرة الى جانب تدمير منشآت اقتصادية واستراتيجية بكلفة ٨,٢ مليار دولار . اما الجانب الايرانى فقد تحمل ما مجموعة ١٨٨,٧ مليار دولار الى جانب تدمير منشآت اقتصادية بتكلفة ٢٥,٩ مليار دولار وتشير نفس الدراسة الى ان كلفة اعادة تعمير البلدين لا تقل عن ١٥٠ مليار دولار ومعنى ذلك ان تلك الحرب البغيضة المجنونة وصلت كلفتها الى مايزيد عن ٥٠٠ مليار دولار وهو رقم يصعب تخيل عائدة الايجابى فيما لو وجه طوال السنوات الماضية . الى مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على كلا البلدين العراق وايران معا .

وليت الأمر يقف عند حد الكلفة الاقتصادية فهناك بالطبع كلفة اخرى لا تقل تأثيرا وهى تلك الخاصة بموت ما يقرب من مليون نفس نصفها من العراقيين العرب .ونصفها الاخر من الايرانيين المسلمين فضلا عن العبء النفسى الذى عاناه كل فرد فى البلدين وايضا كل فرد فى الامة العربية ناهيك عن فقدان عقد كامل من الزمن دون ان يكون له اى مردود لا على حياة الوطن او على حياة المواطن ذاته . اما من النواحى السياسية فكلنا يعرف كيف ان العالم العربى تعرض لانقسامات عديدة كان قوامها مؤيد للعراق ومعارض له وكيف ان الحرب العراقية الايرانية قد جعلت القضية الفلسطينية تفقد مكانتها كقضية تحتل المكانة الاولى فى سلم الاولويات العربية وان تتراجع كثيرا عن تلك المكانة تفسح المجال للحرب المجنونة والبغيضة ولتصبح هى ـ اى القضية الفلسطينية ـ فى مكانة اقل ودرجة ادنى وكلنا يعرف ايضا ان الحرب قد دفعت بعلاقات قطاع كبير من الدول العربية الى حافة الهاوية وطريق التوتر مع ايران لا لشىء الا تضامنا مع الموقف العراقى وهنا نذكر الموقف المصرى الذى رفض ان يحسن علاقاته مع ايران الا اذا ارتبط ذلك بتسوية شاملة مع العراق اولا او ان يقبل تبادل الاسرى المصريين الا اذا كان ذلك مرتبطا بتبادل شامل لاسرى الحرب جميعهم .

لقد رفض العراق من قبل اتفاقية ١٩٧٥ وها هو وزير خارجيته طارق عزيز يقول فى ١٩/٩/١٩٨٨« ان حكام ايران ليسوا احرارا فى ان يقتلوا الاتفاقيات عندما يشاءون وان يخرجوها من القبور متى يريدون» والان ماذا يقول طارق عزيز بعد ان اصدر الرئيس صدام اوامره بقبول تلك الاتفاقية او بعبارة اخرى اخراجها من القبر ولو الى حين .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإذا كانت العروبة قد الزمتنا من قبل بالتضامن مع العراق وبالدفع عنه والتمسك بدوره فيما سمى بحماية البوابة الشرقية للامة العربية فان نفس تلك العروبة تفرض علينا ان نتساءل لماذا اذا كانت تلك الحرب البغيضة و المدمرة ؟ وهل بعد كل تلك التضحيات العربية يتنازل

العراق – فى لحظة واحدة – ممثلا فى شخص رئيسه صدام عن كل ما دافع عنه وتمسك به باعتباره حقا مقدسا بذل فى سبيله الغالى والنفيس ؟ وهل كانت اذاً «قادسية صدام» مجرد كابوس عابر ؟ وهل يجوز للرئيس صدام ان يتغاضى عن انتصاراته اوما سميت هكذا ثم يعود الى نقطة البداية او بالاحرى نقطة الصفر وكان ما كان من حرب ودمار وقتل وتعريض حياة امة بكاملها لمخاطر شتى لا وجود له ؟

اى نمط من القادة هؤلاء الذين يزجون بشعوبهم ومصائر اوطانهم فى حرب ضروس لمدة ثمانية اعوام ثم يتنازلون عن كل شىء . واى شعوب تلك التى ترضى بذلك المصير القاتم ..

حصار السفارات .. هل يشعل الحرب فى الخليج ؟





د . ابراهيم العنانى د . نور فرحات د . نبيل حلمى

يقول اساتذة القانون الدولى ان العراق اعلن الحرب على العالم وانتهك سيادة الدول بحرب السفارات التى شنها ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت ، مما يدفع مجلس الأمن الى استخدام سلطته فى اتخاذ اجراءات عسكرية وفقا للمادة ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة بغية اعادة السلم والامن الدوليين ، بعد اصرار العراق على تصعيد المواقف وانتهاك القانون الدولى والشرعية وكل الاعراف والقيم "

وقال مصدر مسئول بوزارة الخارجية ان مبدأ « الامتداد الاقليمى » الذى يعنى ان السفارة امتداد لتراب الدولة صاحبة السفارة ، أصبح مبدأ كلاسيكيا فى القانون الدولى ، خاصة وان مفهوم الحرب قد انتهى فى نصوص القانون الدولى ، الا ان حصار السفارات أو الاعتداء عليها يرتب مسئولية على الدولة المعتدية امام المجتمع الدولى ، اما الحصانة فهى للدبلوماسيين والبعثة الدبلوماسية

ويرى الدكتور نور فرحات استاذ القانون الدولى الخاص ان مبدأ القانون الدولى مبدأ مستقر فى القانون الدولى لا يجوز المساس به ، وبالتالى فإن الشخصية الدولية للكويت مازالت قائمة . لأن الاستيلاء على اراضى دولة اخرى بالقوة جريمة معاصرة يتحمل مرتكبها المسئولية الدولية ، ولا يترتب على الاستيلاء على الاراضى بالقوة اى اثر قانونى ، اضافة الى ان السفارات الاجنبية فى اراضى الدولة والممثلين الدبلوماسيين بها يتمتعون بحصانة دبلوماسية نظمتها اتفاقيات جنيف ، وتلك الحصانة تحميهم من كل هجوم او اعتداء ، وفى ضوء تلك الحقائق يتضح ان الغزو العراقى للكويت جريمة دولية لا يترتب عليها أى آثار قانونية .

وان قرار العراق بضم الكويت باستخدام تعبير الوحدة كذبا هو قرار باطل لاستناده على القوة العسكرية ، وبالتالى فإن قرار اغلاق السفارات بالكويت باطل ، وأى مساس بهذه السفارات سواء فى شكل حصار او التحلم هو مخالفة صريحة للقانون الدبلوماسى يوجب المساءلة الدولية للعراق .

بغداد أعطت لاسرائيل شرعية ضم القدس والجولان

تحقيق : سيد على

ويرى ان مشكلة القانون الدولى كما يقول اساتذة الفلسفة القانونية انه قانون بلا جزاء ، لانه لا توجد تلك الدولة العليا التى تماثل سلطاتها سلطة اجهزة الدولة فى القانون الداخلى ، إلا ان فاعلية القانون الدولى تعتمد على رضاء المجموعة الدولية بتطبيق قواعده طواعية ، ومخالفة احكامه تعنى ان الدولة المخالفة تعلن للجميع انها غير عابئة بمفهوم الاسرة الدولية ، الامر الذى يضفى مشروعية معاملتها بالمثل

ويقول ان الخطوة السياسية لاطاحة دولة عربية باحكام القانون الدولى انها تقدم النموذج لاسرائيل بمشروعية ضم القدس والجولان ، والاطاحة بحقوق الشعب الفلسطينى !

ويرى الدكتور ابراهيم العنانى رئيس قسم القانون الدولى ووكيل كلية حقوق عين شمس ان الموقف العراقى من البعثات الدبلوماسية والقنصلية الاجنبية الموفدة الى دولة الكويت غير مقبول قانونا ، من حيث ان الوضع القانونى للبعثات الدبلوماسية والقنصلية تحكمه اتفاقيتا فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية الصادرتان عام ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، اضافة الى مجموعة من القواعد العرفية الدولية المستقرة والتى قوامها ان تبادل البعثات الدبلوماسية والقنصلية يتم بالاتفاق بين الدولة الموفدة للبعثة والدول الموفد اليها التى تكفل عدة مزايا على راسها الحصانة وحماية مقر البعثة وعدم التعرض لها وحماية اعضاء البعثة وعدم التعرض لهم بالقبض او الاحتجاز او المحاكمة ، وهذه الميزات تظل محترمة حتى فى حال نشوب حرب بين الدولة الموفدة والدولة الموفد لديها البعثة ، وهذه الميزات اصبحت عرفا مستقرا فى العمل الدولى منذ القدم ، واكدت عليها المبادىء الإسلامية ، وقد وجدت تبريرات متعددة لمثل هذا الوضع المتميز لرسل الدول الاجنبية ، حيث وجد اتجاه يرى ان ذلك يرجع الى كون مقر البعثة يمثل امتدادا لاقليم الدولة الموفدة ، وبالتالى فإن التعرض له يأخذ حكم الاعتداء على اقليم الدولة نفسها ، واتجه البعض الاخر الى ان مبعوثى الدول الاجنبية يمثلون رؤساء دولهم وينوبون عنهم وبالتالى فإن احترامهم من احترام هؤلاء الرؤساء ، وعليه يكون التعرض لهم تعرضا لراس الدولة وسيادتها ، واتجه البعض الثالث الى أن ما يتمتع به المبعوثون من مزايا ترجع الى مقتضيات ما يؤدون من مهام يمثلون فيها دولا ذات سيادة ، وعليه يمتنع المساس بها ، وأيا كان المبرر فالمحصلة النهائية أن أى تعرض لمقار البعثات او لاعضائها ينطوى على المساس بسيادة الدولة التى اوفدت البعثة واعتداء عليها وإذا حدث وكما هو حال

دولة الكويت . تعرضت الدولة الموفد لديها لغزو ، فان الاحتلال لا ينقل السيادة على الاقليم الخاضع للاحتلال ، بل تظل السيادة القانونية على الاقليم للدولة الإصلية . ولا يجوز لسلطات الاحتلال القيام بأى تصرف من شأنه تغيير الهوية القانونية للاقليم المحتل او لشعبه . ولا تملك سلطة الاحتلال بالتالى النقل الاجبارى الفردى أو الجماعى لشعب الاقليم المحتل سواء كانوا مواطنين أم اجانب ، ولا تملك إغلاق مقار البعثات الاجنبية رغما عن ارادة الدول ، وللدول الموفدة حق سحب اعضاء بعثاتها كلهم او بعضهم كاجراء وقائى لحمايتهم

ويرى الدكتور العنانى ان سلوك القيادة العراقية يترجم الاصرار على الخروج على الشرعية الدولية وتهديد السلم والامن فى المجتمع الدولى ، وهو ما قد يدفع من الناحية القانونية مجلس الامن الى النظر فى اتخاذ اجراءات عسكرية ضد العراق وفقا لاحكام المادة ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة ، التى تعطى للمجلس سلطة اتخاذ اعمال عسكرية برية وبحرية وجوية ضد الدول المعتدية من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين او لاعادتهما إلى نصابهما .

الدكتور نبيل حلمى استاذ القانون الدولى ووكيل كلية الحقوق يقول إذا كان المواطن العادى الاجنبى المقيم او العابر فى دولة غير دولته يتمتع ببعض الحقوق ، حيث تنص جوازات السفر على ضرورة مساعدة وتسهيل حامل الجواز

ويقول ان المادة ٢٢ من اتفاقية جنيف للبعثات الدبلوماسية تطالب الدولة الموفد اليها ان تتخذ كافة الوسائل الكفيلة بحماية دار البعثة ضد اى اعتداء او هجوم او تخريب . وهذا الالتزام يقتضى من الدولة ان تتخذ اجراءات خاصة علاوة على اجراءاتها العادية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

اللحظات الفاصلة عن الحرب الوشيكة والتسوية البعيدة

عبدالمنعم سعيد*

■ بعد الغزو العراقي للكويت تفجرت ازمة دولية بكل المقاييس الكلاسيكية التي تنطبق على ذلك، والتي عرفتها كتب العلاقات بين الأمم. فما حدث فجر الثاني من اب (اغسطس) مس اعصاباً حساسة، ومصالح عليا تتعلق بالأمن والبقاء للنظامين الاقليمي والدولي، وادى الى اعمال عسكرية في شكل حشود وحصار ومناورات واستطلاع، وفتح الباب امام احتمالات حرب واسعة النطاق يشترك فيها مئات الألوف من الجنود، والآلاف من الدبابات والمئات من الطائرات. وكل ذلك على درجات عليا من التكنولوجيا الحربية التقليدية وفوق التقليدية.

وبلا جدال نحن نقترب سريعاً من اللحظات الحاسمة والفاصلة في ما اصبح يسمى دولياً «ازمة الخليج». وكل الأزمات تمر تقليدياً بمراحل متعددة. اولاً: تكون الأزمة في رحم العلاقات العادية بين الدول في شكل تناقضات مزمنة حول قضايا جغرافية حدودية او اقتصادية، وفي العادة فان مثل هذه التناقضات يتم التعامل معها من خلال اساليب سياسية وقانونية وديبلوماسية. ولعل ذلك كان حادثاً في العلاقات العراقية - الكويتية، اذ كانت هناك خلافات حول الحدود والديون والنفط والمعونات وغيرها من القضايا المعلقة منذ وقت طويل، وكان يجري التعامل معها بوسائل «سلمية» متنوعة. ومنذ مؤتمر قمة بغداد، خرجت المسالة برمتها من درجة «الاعتياد» الى درجة من السخونة.

هنا تاتي المرحلة الثانية من الأزمة، فما يبدأ في السخونة تحت رماد «العلاقات العادية» يدخل مرحلة «النشوب» بالاعلان عن التناقضات في تحرك لأحد الأطراف يتضمن التهديد. وفيه تتحول الخلافات المحددة قضية «امن قومي» وتدخل فيه اعتبارات «الكرامة الوطنية» و«الحقوق التاريخية»، وهو ما حدث بالفعل في خطاب الرئيس العراقي في ١٧ تموز (يوليو) وفي المذكرة التي ارسلها الى الجامعة العربية. ومن العادة، في مثل هذه الحالات، لا يعني الاعلان والاشهار «ازمة» ما لم يصاحبها «صدقية» مادية تترجمها اعلانا للتعبئة وحشدا للقوات، وهو ما فعله العراق، ويرتب ذلك ردود فعل اقليمية دولية سواء بالوساطة، كما فعلت مصر والسعودية، او بارسال إشارات للتحذير شفهية وفعلية بارسال قطع بحرية الى مسرح المشكلة، كما فعلت الولايات المتحدة.

وهكذا فان الخلافات «العادية» عندما تتحول الى اشهار مادي ومعنوي، تفتح الطريق الى المرحلة الثالثة التي يتم فيها عبور خط الأزمة بان يقوم احد الأطراف - وهو في هذه الحال العراق - بتغيير الأمر الواقع كلياً بعمل حاد وعنيف مثل الغزو العسكري الذي تم في حالتنا. وفي خلال اسبوع واحد تم ضم الكويت وتجريدها من كل صفات السيادة والسلامة الاقليمية والشخصية الدولية. لكن عملاً كهذا تتعدى آثاره في العادة الأطراف المباشرة (العراق والكويت) الى اطراف اقليمية ودولية اخرى، اذ ان تغيير الأمر الواقع بمثل هذه الحدة يؤدي الى تغيير الميزان الاستراتيجي في منطقة معينة. وتزيد حدة المسالة حين يكون هناك عصب حساس يمس النظام الدولي كله كما هو في حال النفط الذي تتعدى آثاره دول المنطقة الى الاقتصاد الدولي.

وتدخل الأزمة مرحلتها الرابعة بعد استحكام التناقض بين القوة (او القوى) التي قامت بتغيير الأمر الواقع، وفرض أمر واقع جديد، وبين تلك القوة (او القوى) التي ترفض هذا التغيير. ويدخل كلا الطرفين مرحلة المواجهة التي يحاول فيها كل طرف ان يقيس قدرة الطرف الآخر، النفسية والسياسية، وبالطبع العسكرية. وفي سبيل ذلك، فان كل طرف يعبئ «جبهته الداخلية» عن طريق الشحن المعنوي ولاظهار الاستعداد للقتال، ويعبئ قدراته الاقتصادية والعسكرية (وهو ما فعله كل الأطراف في الأزمة الراهنة). كذلك فان كل طرف يسعى الى بناء أكبر تحالف ممكن (وهو ما فعله العراق مع اليمن والاردن)، ومحاولة كسر



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٠

تحالف الخصوم (كما لجا العراق الى القوى «الاسلامية» و«القومية» و«العربية»).

وفي هذه المرحلة تتصاعد التحركات العسكرية وتشتد التهديدات والمناورات بطرح مبادرات يستهدف منها معرفة قدرة الطرف الآخر على التنازل (ربط قضية الكويت بقضيتي لبنان وفلسطين من جانب العراق)، او مبادرات لتخفيف الحصار (مبادرة العراق ازاء ايران). وفي العادة فان كل طرف يسعى الى الوصول على قدر من المشروعية الدولية (قرارات مجلس الأمن) او منع حدوثها او التقليل من جماعيتها (كما حدث في مؤتمر القمة العربي)، وعادة فان مسائل مثل المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي تصبح مطروحة.

وفي العادة تكون لكل مرحلة نهاية. والمرحلة لا تستغرق وقتاً طويلاً وانما يتحدد عمرها بالاسابيع او الأيام واحياناً بالساعات والدقائق. وهنا فان الازمة تدخل مرحلتها الخامسة حيث لا بد ان تاخذ واحداً من طريقين: الانفراج او الحرب. فالطريق الاول يحدث عندما يكون هناك من المصالح المشتركة او الخوف المتبادل ما يكفي لتجنب طريق الصراع الى البحث عن حل الازمة، وهو حل لا يعني بالضرورة ان تحصل الأطراف جميعاً على فوائد متساوية. فقد يحصل طرف على كل شيء وطرف آخر على ما يزيد عن انقاذ ماء الوجه. وبالطبع فان هناك درجات لقسمة الغنائم بين الطرفين.

اما الطريق الثاني فيحدث عندما يعتقد كل طرف ان الحل السلمي لن يحقق الحد الادنى من مطالبه، وان مرور الوقت يفيد طرفاً دون الآخر، وان الوسائل الأخرى السياسية والاقتصادية قد لا تنجح او انها ذات تكلفة عالية، او ان هناك مصالح عليا على وشك ان تدمر (مثل المواطنين الأجانب في الكويت والعراق). وهنا يصبح تغيير المعادلة كلها وتوازن القوى المادي مطلوباً، وإلا ينقل الحدث كله من نطاق الأزمة «الى مستوى الحزب»، وهي لعبة مختلفة بكل المقاييس. وسواء كان الاختيار هو التسوية او الحرب فان التجربة التاريخية تشير الى ان الازمة تعتمد في النهاية تشكيل النظام مرة اخرى، وتصبح الدنيا غير الدنيا والعالم غير العالم، وتقام تحالفات وتهدم تحالفات اخرى، وتختفي تناقضات وتبرز اخرى، اي ان الذين ارادوا تغيير الامر الواقع والذين يحاولون استعادته مرة اخرى لا يلبثون ان يواجهوا بواقع جديد مختلف عما اراده كلاهما. وفي الأزمة الراهنة فاننا نعيش الآن اللحظات الفاصلة بين مرحلة المواجهة ومرحلة انهاء الأزمة بالتسوية - التي تبدو بعيدة الآن - او الحرب التي لم تعد مستبعدة.

---

* خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام».



المصدر : عكاظ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

مسرح الحرب

بقلم : السيد ياسين

تتردد فى التحليلات الاستراتيجية مصطلحات مسرح الحرب بوجه عام ، أو مسرح العمليات بوجه خاص ، وأحيانا يتحدث الباحثون عن اعداد مسرح العمليات العسكرية ! وكنت فى بداية دراستى للعلوم الاستراتيجية ، أتأمل هذه المفاهيم ، وأتساءل تساؤلا أقرب الى الفن منه الى العلم : ماهى العلاقة بين المسرح والحرب ؟ ولماذا يستخدم المحللون الاستراتيجيون هذا المصطلح الغريب « المسرح » فى اطار دراسة وتحليل ظاهرة من اكثر الظواهر عنفا فى التاريخ الانسانى ؟

ولكننا لو تأملنا فى منطق استخدام هذا المصطلح ، لادركنا ان المسرح ـ بلغة الفن ـ يعنى فى الاساس نصا دراميا قابلا للتمثيل ، وهذا النص لابد له ان يحتوى على ادوار مختلفة ، وكل دور يقوم بأدائه ممثل متمكن ، ولكن لابد للمسرحية من ان تكتمل ان يكون هناك مخرج ، يتولى توزيع الادوار ، ويضبط حركة الممثلين على المسرح ، وفوق ذلك كله لابد من خشبة مسرح يتم فوقها الاداء ، بالاضافة الى جمهور يشاهد المسرحية !

وهكذا لو تأملنا فى عناصر المسرح المتعددة ، لأدركنا ان الحرب عموما ـ وأزمة الخليج خصوصا ـ ماهى إلا مسرح كبير ، بكل ماتعنيه كلمة المسرح من معان !

● ● ●

ازمة الخليج التى بدأت بالغزو العراقى للكويت ، وماتبعها من احداث مازلنا نعيش تطوراتها يوما بيوم ، بدأت وقائعها تتتالى امام جمهور يتمثل فى العالم بأسره ! فهى لاتتعلق إذن بنزاع اقليمى ضيق النطاق لايهتم به سوى فئة محدودة من البشر ، ولكنه يتعلق بنزاع له صفة العالمية وذلك لأن منطقة الخليج من اهم المناطق الاستراتيجية فى العالم ، بحكم توافر النفط فيها ، وهو السلعة الاساسية التى تمثل وقود الحضارة الصناعية الراهنة.

وقد ادى هذا الى تعدد الاطراف الدولية صاحبة المصالح الكبرى بالمنطقة ، فإذا اضفنا اليهم الاطراف الاقليمية ، بكل المصالح المتضاربة بينهم ، لأدركنا مدى تعقيد المشكلة .

وقد ساعد على ان يكون لأزمة الخليج جمهور عالمى عريض ، وسائل الاتصال الحديثة ، التى تتيح لأى مواطن فى العالم ان يشهد الاحداث دقيقة بدقيقة عبر الاقمار الصناعية . بالاضافة الى ان ملايين البشر وفى مختلف بقاع الارض ، تؤثر عليهم بشكل مباشر أسعار النفط ، ومدى تدفقه ، والازمات التى قد تحيط احيانا بعملية انتاجه .

واذا كان الجمهور كما رأينا ينتشر فى كل بقاع الارض ، فإن السياق التاريخى الذى تدور فيه الازمة له علاقة وثيقة بتطورات الأزمة ووسائل مجابهتها وطرق حلها ، والاثار المترتبة عليها .

وهذا السياق التاريخي يمكن بوصفه ببساطة بأنه شهد من خلال تقارب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية .

أخطر حدث عالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ م ، وهى نهاية عهد العداء العنيف بين الشيوعية والرأسمالية ، وتوقف المواجهة العسكرية الاستراتيجية الكبرى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ، واهم من ذلك كله بداية تعاون وثيق بينهما فى المجال الاقتصادى وظهور علامات تشير الى امكانية التنسيق السياسى بينهما .

ولسنا فى حاجة الى التأكيد على ان هذه المصالحة التاريخية الكبرى ، ستكون لها آثار بالغة العمق على بنية النظام الدولى من ناحية ، وعلى الدول المتوسطة والصغرى من جانب آخر .

بعبارة مختصرة ، النظام الدولى يراجع نفسه ، كما عبرنا عن ذلك فى مقالاتنا السابقة فى « عكاظ » وهذه المراجعة تشير الى خليط من المراجعات الفكرية ، واعادة النظر فى عدد من المواقف السياسية ، والاوضاع الدولية . وهذه العملية مقدر لها ان تستمر لعدة عقود من السنين ، قبل ان يتبلور النظام العالمى الجديد . وهكذا يمكن القول



المصدر : عكـــاظ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

اننا نمر فى هذه الحقبة التاريخية بمرحلة تتسم بعدم اليقين . ومعنى ذلك انه لايمكن لأى دولة فى سلوكها ازاء باقى الدول ان تكون واثقة ثقة مطلقة من نمط رد فعل النظام العالمى ازاءها ، فى مجالات التعاون كما هو الحال فى مجالات الصراع .

وهذا الوضع يفرض على الدول ان تراعى معايير دقيقة لضبط سلوكها الدولى ، فى اطار نظام عالمى يتسم حاليا بدرجة عالية من السيولة ، تجعله اشبه بمحيط هادر بالامواج العالية ، والتى تحتاج السباحة فيه الى قدر عال من المهارة والمرونة معا .

لقد سبق لنا فى بعض دراساتنا ان اشرنا الى خطورة مرحلة نهاية القرن العشرين . وقررنا ان معارك نهاية القرن ستكون بالغة الشراسة ، ولقد رأينا ان الكبار ، ونعنى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ، قد قرروا نبذ الحرب باعتبارها وسيلة لحل الخلافات بينهم ، ومعنى ذلك انهم لن يتسامحوا مع الحروب الاقليمية التى قد تدور فى خلفية المسرح بين الدول المتوسطة والصغيرة . لا لشىء إلا لأن هذه الحروب ـ مهما كانت اسبابها من شأنها ان تعكر جو الوفاق العالمى الذى تجهد فى صنعه وتشكيله الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . هذه الحروب الاقليمية بكل الضوضاء الذى تحدثه ، من شأنها ان تعطل سيناريو الوفاق العالمى ، وقد يؤثر على مسيرته ، وهذه مسألة لايمكن التسامح فيها على وجه الاطلاق .

● ● ●

فى ضوء هذه الخلفية العامة ، نستطيع ان نفهم سر الاجماع العالمى على ادانة الغزو العراقى للكويت . وهذه الظاهرة تدعو لاثارة التساؤلات الخاصة ، بمدى قدرة القادة والزعماء فى العالم الثالث على فهم منطق التغيرات التى تحدث فى اطار النظام العالمى .



المصدر : عكاظ

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢١ - عسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفى تقديرنا ان الرئيس صدام حسين حين دبر وخطط لغزو الكويت ، لم يدر فى ذهنه ولو للحظة واحدة ، ان كل القوى الحية والمؤثرة فى النظام العالمى ستقف فى وجهه معترضة ، بهذه الصورة النادرة من صور الاجماع ، والتى قل مثيلها فى التاريخ المعاصر . بل ان الاتحاد السوفيتى وهى دولة صديقة للعراق ، لم تتخلف دقيقة واحدة فى الانضمام الى قوى النظام العالمى الرافضة . واعتبر ذلك - بحق - مؤشرا بالغ الاهمية من مؤشرات عهد الوفاق العالمى الجديد . بل انه يمكن ان يكون نوعا من الانذار المبكر لدول العالم الثالث ، يحمل فى طياته رسالة بسيطة وهامة : لايمكن الاعتماد المطلق - كما كان يحدث من قبل - على مؤازرة ومناصرة الاتحاد السوفيتى لهذه الدول فى معاركها السياسية او فى العسكرية ، مهما كانت عدالة القضايا التى تندفع هذه الدول للدفاع عنها .

ومثلما لم يدرك جمال عبدالناصر ادراكا كافيا منطق تغيرات النظام الدولى وانتقاله الى عهد الوفاق فى أواخر الستينات ، مما ادى به الى الهزيمة الساحقة فى حرب يونيو ١٩٦٧ م ، فإن صدام حسين بإقدامه على الغزو العسكرى للكويت ، لم يفهم منطق تغير النظام الدولى وانتقاله من عهد الوفاق الى عهد التعاون ونبذ الصراع ، ومن هنا الاهمية الكبرى لقراءة النظام العالمى وتغيراته فى الوقت الراهن . هذه القراءة تحتاج لمنهج علمى .

الدكتور الزيات للأخبار :

صدام حسين استسلم لايران واحتل الكويت حتى يتجنب انقلاب عسكرى ضده

الرئيس مبارك بذل جهدا كبيرا لاحتواء الازمة

كتب انور محمد :

اكد الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الاسبق ورئيس لجنة العلاقات العربية بمجلس الشعب ورئيس اللجنة البرلمانية المصرية العراقية ان ما يحدث فى الخليج العربى من غزو القوات العراقية للكويت وتهديد السعودية والامارات ضربة مفاجئة اكبر من ضربة عام ٦٧ لانها دبرت بأيد عربية لابأيدى الخصوم، وقال ان هذا الغزو كان مدبرا قبل استسلام الرئيس صدام لايران حتى يغطى بهذا النصر على استسلامه لايران بعد حرب دامت مايقرب من عشر سنوات وجاء الغزو خشيا ان يتجه الجيش العراقى بعد عودته من الجبهة الايرانية لاحداث انقلاب عسكرى ضد الرئيس صدام حسين بعد فشله فى حرب الخليج..

كما اكد الدكتور الزيات الذى اختير عضوا بلجنة خماسية دولية لمتابعة احداث الخليج ان الرئيس مبارك يبذل جهدا كبيرا فى محاولة احتواء الازمة تحت المظلة العربية قبل ان يقرر مجلس الامن استخدام المادة ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة لاول مرة فى تاريخها بارسال جيش دولى لمواجهة الغزو العراقى وتحرير الاراضى الكويتية واعادة الحكومة الشرعية بقيادة الامير جابر الاحمد الصباح..

القوات المصرية للحماية لا للحرب

وقال ان القوات المصرية فى السعودية ذهبت لحماية المقدسات الاسلامية لا للحرب ولو تخلفت مصر لاطلق يد امريكا فى المنطقة.

وقال الدكتور الزيات ان السعودية

د . محمد حسن الزيات
متابعة احداث الخليج

استخدمت حقها فى استخدام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة بطلب قوات عسكرية اجنبية لحماية اراضيها من الغزو العراقى.. طلبت من امريكا واستجابت طبقا لمصالح امريكا فى المنطقة وخاصة فى السعودية واستجابت مصر طبقا لقرار مؤتمر القمة العربى لحماية المقدسات الاسلامية..

واكد الدكتور الزيات ان السعودية كان لديها مخاوف قديمة من العراق وقد عقدت معها معاهدة عدم اعتداء وقد حدث غزو عراقى للكويت وتتجه القوات الغازية نحو السعودية ولا يستطيع أحد ان يلوم السعودية فى طلبها بالتدخل الاجنبى..

وقال ان السعودية طلبت من مصر قوات عسكرية لمصر من وزن سياسى وثقلها الريادى والعسكرى مما يجعلها قوة رادعة قوية مؤثرة للقوات العراقية.. وان الرئيس صدام حسين سيتردد كثيرا قبل ان يواجه القوات المسلحة المصرية فى السعودية...



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء القانون يناقشون مشروعية حرب الرهائن

د. نعمان جمعة : الشرعية لاتتجزأ.. وامريكا خالفت قرارات مجلس الأمن

د. نور فرحات : امريكا خالفت قرارات مجلس الأمن

● الدمرداش العقالى : امريكا لم تترك للعراق فرصة الاختيار

كتب : حسين البطراوى

أتخذت حكومة العراق قرارا باستضافة وتوزيع الاجانب المتواجدين بالكويت والعراق على المواقع العسكرية والاستراتيجية بهدف تجنب العدوان الامريكي على العراق .

أثار صدور هذا القرار مناقشات عديدة بين خبراء القانون تباينت الآراء واختلفت وجهات النظر بين اعتبار القرار مخالفا للمواثيق الدولية . وبين رأى يؤكد ان أمريكا لم تترك للعراق خيارا عندما حشدت قواتها العسكرية لحصاره ومنعت دخول الاغذية والادوية الى الاراضى العراقية .

● العدوان لا يولد الا عدوانا ●

يقول الدمرداش العقالى المحامى وعضو مجلس الشعب حزب وطنى العدوان لا يولد الا عدوانا والحرب لا تلد الا حربا هذه القاعدة منذ القدم ولما كانت امريكا قد خططت للعدوان على العراق وجاءت الى المنطقة تقود هذا الحشد العالمى وانغلق الطريق امام العراق حتى من جانب القمة العربية المتسرعة التى وحدت الحلول السلمية بانحيازها الى الحل الامريكى فلم يبق امام العراق الا ان يلوح بالقوة دون ان يقف عند حد فى هذا التلويح .

.. وكل عاقل يستنكر احتجاز مواطنين ابرياء ايا كانت جنسياتهم ليكونوا الفداء امام العدوان . ولكن منطق الحرب لايعرفه العقل ولذلك فانى بعقلى ضد هذا التطرف ولكن بعاطفتى وبالعقل الانسانى فى مواجهة الخطر لها ارى ان هذا التطرف ليس الا نتاجا طبيعيا للغطرسة الامريكية ولازلت اقول أن الامر يحتاج الى موقف عربى عاجل يسرع بنزع فتيل الحرب ووضع الحد البديل عن الوجود الامريكى .

● الشرعية لا تتجزأ ●

.. اما الدكتور نعمان جمعة عميد كلية حقوق القاهرة فهو يرى ان الشرعية لا تتجزأ فالجيش الامريكى مخالف لقرار مجلس الامن ويقوم باعمال البلطجة فى المنطقة فليس من حقه ان يحتج اذا اتخذ العراق موقفا مخالفا للشرعية كرد فعل لتلك البلطجة . أيضا من يطالبون صدام حسين بالانسحاب من الكويت عليهم ان يوافقوا على إنهاء الدور الاسرائيلى غير الشرعى مثل احتلال الضفة الغربية والجولان وسائر الاراضى العربية المحتلة .

● ندين التدخل الاجنبى فى المنطقة ●

... ويرى الدكتور نور فرحات استاذ القانون بجامعة الزقازيق ان احتجاز العراق للمدنيين فى الثكنات العسكرية مخالف للقوانين والاعراف الدولية . فاحتجاز المدنيين كرهائن مخالف لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ . ولا يمكن ان يكون رد فعل العراق للحصار الامريكى هو مواجهة المدنيين ذلك لانهم غير مشاركين فى الحرب .

.. ومن جهة اخرى ندين التدخل الاجنبى فى المنطقة حيث ان الولايات المتحدة لن تخرج طواعية بعد انتهاء الازمة وسوف تقوم باعادة ترتيب الاوضاع لصالحها واضاف د . نور فرحات : ان الحصار هو عمل تقوم به امريكا منفردة دون قرار من مجلس الامن . لان القرار نص على الحظر وليس الحصار ولكن المسئولية الاولى تقع على المغامرة العسكرية لصدام حسين .

أمريكا تريد تدويل القضية

... ويصف الدكتور محمد عصفور استاذ القانون ملحدث بانه غير قانونى ولكن صدام فى مازق وسوف يقوم باعمال غير قانونية وان ما يسرى على العشرين الف المحتجزين يسرى على عدة ملايين فى العراق والكويت . وكذلك قرار الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل هو قرار غير قانونى وسكرتير عام الامم المتحدة قرر ذلك .

... وما قام به صدام حسين هو نوع من انواع احتجاز الرهائن حتى لاتقوم امريكا بتوجيه ضربة مفاجئة للعراق ولست ادرى اين المستشارون السياسيون والقانونيون العرب الذين يمكن وصفهم بأنهم فى منتهى عدم الفطنة .. ففى القضية الفلسطينية مثلا نجد امريكا دعت إلى جعل القضية قضية امريكية وحتى الآن تتحكم فى مصيرها وقد ساعدها فى ذلك السادات حين قال ان ٩٩ ٪ من اوراق اللعبة فى ايدى امريكا . والآن تأتى قضية الكويت فالولايات المتحدة تسعى إلى تدويل القضية فالنظام يغطى عدم شرعيته وترسل قوات لكى تحارب بعضها البعض لحساب امريكا واسرائيل . فالمشكلة ليست مسألة رهائن ولكن لابد من بحث اسباب المشكلة بحلها وليس جزء منها . أو استخدامهم كأداة ابتزاز فى الصراعات المسلحة هو انتهاك جسيم لحقوق الانسان . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو هل هذه الخطوة هى الانتهاك الوحيد لحقوق الانسان فى هذا الصراع المخيف المتصاعد ؟ أو حتى هل هو اكثر هذه الانتهاكات فداحة ؟

.... واذا كان مثل هذا الابتزاز بحياة البشر ليس مستغربا عن نظام الحكم الحالى فى العراق . فهل ارسل بوش قواته الجراره للدفاع عن حقوق الانسان العربى او حتى الكويتى والسعودى ؟ وهل سيكون اكثر إهتماما بهما من حقوق الانسان فى بنما أو جرينادا ؟

... ويمكن القول أن الصراع الجارى منذ مطلع اغسطس هو فى جانب منه دائرة مفرغة من الانتهاكات لحقوق الانسان ، غير ان الاخطر هو نمط التهديدات المتبادلة والتى تنذر فى حال تنفيذ بعضها فقط بانتهاكات مروعة لحقوق الانسان يندر ان تتكرر فى التاريخ .

... ان غزو العراق للكويت واجتياحها

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٠

كان انتهاكا جسيما لحقوق الانسان ولحق الشعب الكويتى فى تقرير مصيره بنفسه ، فضلا عما صاحب الغزو من اعمال قتل وتقيد للحريات العامة ونهب للممتلكات العامة والخاصة واساءة معاملة العاملين الاجانب واختطاف المعارضين العراقيين المقيمين فى الكويت واقتيادهم الى مصير مجهول .

... غير ان الاكثر خطورة هو التلويح باستخدام الاسلحة الكيماوية وعلى الجانب الاخر الا يشكل توسيع نطاق الصراع المسلح والعمل بكل الوسائل على تصعيده وتوريط اطراف اخرى فيه مخاطر جمة على حقوق الانسان .

الا يشكل التهديد باستخدام الاسلحة النووية مخاطر مروعة على حقوق الانسان تتجاوز ساحة المواجهة ذاتها ؟ ... الا يشكل تحويل الخطر المفروض على العراق إلى حصار حربى يمتد إلى المواد الغذائية ليشن بذلك حرب تجويع خلافا لقرارات مجلس الامن تهديدا جسيما لحقوق الانسان . الا يشكل استغلال اوضاع الفقر وتدنى الاحوال المعيشية فى بعض البلدان العربية ذات الصلة بالصراع ، والاغراء لعشرات الالوف بالمال ودفعهم بين طرفى الصراع بدون اعداد ليكونوا وقودا للمواجهة الوحشية التى توشك على الاندلاع الا يشكل ذلك انتهاكا لحقوق الانسان باعتباره جريمة اخلاقية ونوعا من تحويل الشعوب إلى مرتزقة ؟

.. واخيرا الا يشكل قيام السلطات فى مختلف البلدان العربية بفرض قيود على تداول المعلومات المتصلة بصراع مصيرى كهذا وتلوين ماتبثه من معلومات فى وسائل الاعلام بالشكل المناسب للحكومات وتوجهات كل منها الخاصة فى هذا الصراع الا يشكل هذا الخطر والتدخل فى مسار تدفق المعلومات انتهاكا صريحا لحقوق الانسان ؟

.... ان الصراع الجارى هو استخفاف متبادل من مختلف الاطراف باستخدام البشر كاداة فى صراع نعرف جميعا أن طرفيه الرئيسيين الآن يفتقران فيه إلى أدنى صلة بالاهداف النبيلة التى يزعمها كل منهم على حدة .

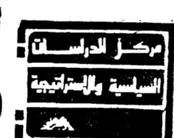
د. الزيات : القوات المصرية لن تشترك فى حرب ضد العراق

كتب احمد جودة :

.... اعلن د. محمد حسن الزيات رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب ان القوات المصرية فى الخليج لن تهاجم العراق ولن تشترك فى حرب ضده ابدا بل هى رمز لاعتراض مصر على الغزو العراقى للكويت وقال د. الزيات فى اجتماع مشترك للجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع والامن القومى بالمجلس. ان الصراع فى الخليج يحكمه ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة. وأعرب عن دهشته لاجتماع اللجنة العسكرية التابعة للامم المتحدة لاول مرة فى التاريخ. وقال انه خائف من تطبيقها للمادة ٤٢ بميثاقها على العراق.

... ومن جهة اخرى قال المستشار الدمرداش العقالى عضو المجلس ان الخليج به وجود اجنبى مدعوم من مشايخ البترول والقوات الامريكية بالخليج جاءت لتستمر طويلا وتضع يدها على البترول العربى كى توازن ميزانيتها وتقضى على البطالة بها وتتحكم فى الاقتصاد الاوروبى واليابانى لصالحها وهذا يحدث الآن تحت غطاء دولى وعربى. فالعملية كلها من الالف إلى الياء امريكية. والآن لاأعرف كيف اجيب على تلاميذ المدارس الذين يقولون منذ شهر كنا نساند العراق ضد التدخل الاجنبى والآن نساند التدخل الاجنبى ضد العراق (وهل يستطيع الشعب المصرى ان يصدق اننا ذهبنا مع امريكا لكى نحمى الحرمين الشريفين وهل صحيح ان الرئيس بوش سيحمى الحرمين الشريفين.

... وقال د. يحيى الجمل عضو المجلس لو عرف العرب الديمقراطية ودول المؤسسات ماحدثت كارثة الخليج ان الصحافة تبث سمومها بين الشعوب العربية وكلنا نعرف الاعمدة والاخبار التى وراءها اسرائيل ومن وراء اسرائيل.



أزمـــة الخليــــج وســياسة مصــــر العربيـــة !

سوف يظل مشهد الاف المصريين الهاربين من العراق والكويت ، والذين عبروا حدود السعودية والاردن تحت شمس الصحراء الحارقة ، ووصلوا بلدهم وهم لايملكون الا ماعليهم من ملابس .. من المشاهد التى يصعب محوها من الذاكرة ! لقد قضى هؤلاء سنوات طويلة من عمرهم ، متحملين شقاء الغربة والامها ، من اجل البحث عن الرزق ، ومساعدة ذويهم فى مصر .. وفجاة ، ضاع كل هذا ووجدوا انفسهم لايأملون فيما هو اكثر من النجاة بحياتهم .. والعودة الى ارض الوطن ! ويكتمل المشهد المرير بصورة مئات المصريين الواقفين ساعات طويلة فى طوابير امام فروع البنوك فى القاهرة والاقاليم املا فى الحصول على بعض مستحقاتهم المتاخرة نظير عملهم لسنوات طويلة فى العراق ، وهانحن نجد انفسنا ازاء كارثة مالية اخرى ، تصيب الاف المصريين ولكنها تقع هذه المرة على يد صدام حسين وليس على يد اخوان الريان !

د . اسـامة الغزالـى حـرب

غير ان هذا الاثر الاقتصادى ، ليس هو الاثر السلبى الوحيد ولا الاهم لمأساة الخليج ، بالنسبة لمصر . ومنذ اللحظات الاولى للغزو العراقى للكويت وابتلاعها ، فجر الثانى من اغسطس ، تبدت الاضرار الجسيمة التى انطوى عليها هذا الغزو ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، بالنسبة للمصالح المصرية ، وللامن القومى المصرى :

فلقد اطاح غزو الكويت ، والضم القهرى لها ، فى ساعات قليلة بالسياسة العربية التى دأبت مصر - منذ بداية الثمانينات - على نسجها ، والتى قامت على نبذ الانماط القديمة للعلاقات العربية - العربية ، وبناء وفاق عربى جديد ، يقلل - بقدر الامكان - من استنزاف الطاقات العربية فى الخلافات العربية ويوجهها نحو بناء القدرات الذاتية العربية اقتصاديا وعسكريا .

ولم يكن هناك ايضا شك فى الاحراج السياسى والمعنوى ، الذى وجدت مصر فيه نفسها ، بسبب ما انطوت عليه الطريقة التى تم بها الغزو والملابسات التى سبقته من تضليل للقيادة المصرية (بل وللعالم كله) والاستخفاف بكل محاولات الوساطة والحل السلمى للمشكلة ، وهى كلها تصرفات كادت تنتقص سلبا من صورة مصر ومكانتها العربية عامة ، ومكانتها بين بلدان الخليج وشبه الجزيرة بوجة خاص .

من ناحية ثالثة ، لاشك ان اسرائيل تبرز فى مقدمة القوى المستفيدة من الغزو العراقى للكويت ، من خلال استنزاف القوة العسكرية والإقتصادية للبلدين معا ، وصرف الانظار عن فيضان الهجرة السوفيتية اليها ، فضلا عن الموقف المرتبك وقصير النظر لمنظمة التحرير الفلسطينية ازاء الازمة ، والذى وضعها فى موقف لاتحسد عليه : دوليا ، وعربيا ، ان هذا التدعيم غير المباشر لاسرائيل ، ويصرف النظر عن العلاقات السلمية الرسمية معها ، يمثل تهديدا اضافيا للامن القومى المصرى لا يمكن التقليل من شانه .

واخيرا فان الاثار الاقتصادية السلبية الخطيرة لمأساة الخليج على مصر لاتقتصر فقط على التاثير على العمالة المصرية الكبيرة فى العراق والكويت وعلى مدخراتها المهددة بالضياع الكامل ، وانما هى تنطبق فى الحقيقة على العمالة المصرية ومدخراتها فى منطقة الخليج والجزيرة العربية كلها ، التى اصيب اقتصادها وعملاتها بضربات قاسية ليس من الصعب تقدير مداها الان . وفضلا عن ذلك ، فان النقص فى عوائد القناة نتيجة الحظر على البترول والتجارة العراقية والكويتية .. ليست الا احد الاثار السلبية المنتظرة الاخرى ، لمأساة الخليج ، على اقتصاد مصر !

لقد برزت هذه الاخطار الجسيمة على المصالح المصرية والامن القومى المصرى كنتاج مباشر للقرار الجنونى لحاكم العراق بغزو وضم الكويت . ولكن ماهو اهم من ذلك ان هذا القرار انما جاء حلقة فى مسلسل طويل من السياسات والمناورات التى سبقته ومهدت له ، فضلا عن صدوره عن نظام سياسى له خصائصه التى لاتخفى على احد . ازاء هذه الوقائع ، فان المطروح على مصر ، وقيادتها ، ليس هو - فى الحقيقة - مجرد مواجهة الاثار السلبية الناتجة عن « قرار » الغزو والضم » ، وانما هو مواجهة مجمل السياسات التى ادت ويمكن ان تؤدى مستقبلا الى مثل ذلك القرار ، وطبيعة النظم السياسية التى تفرخ تلك السياسات والقرارات . وفى عبارة موجزة فان المطلوب هو مراجعة شاملة لسياسة مصر العربية !

وبادىء ذى بدء ، فان المطلوب ليس هو انسحاب مصر وانكفاؤها - مرة اخرى - على ذاتها . فهذا الهاجس كثيرا ما يطرأ لدى البعض فى مصر ، فى لحظات الازمة ، والطعن من الاشقاء ! ولاشك انه احساس راود الالاف من المصريين العاديين الذين عادوا بخفى حنين من رحلتهم الطويلة بالخليج ، متيقنين انه لا امن ولا امان لهم الا فى وطنهم غير اننا لن نقف هنا عند تلك الاعتبارات العارضة ، وأن نعيد مناقشة مايحتمه التاريخ ، والجغرافيا ، والمصالح القومية : السياسية والاقتصادية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والامنية من ضرورة الالتحام المصرى ـ العربى ، ومن حتمية تفاعل مصر الشامل ، والخلاق ، مع الامة العربية كلها . وبعبارة اخرى ، فان المطلوب ليس هو انسحاب مصر ، وانما المطلوب هو اندماجها وتفاعلها عربيا على اسس جديدة تمنع ـ بقدر الامكان ـ ظهور النظم ، والسياسات ، التى تؤدى فى النهاية الى القرارات « الكارثة » من نوع قرارات غزو وابتلاع الكويت !

ان حجر الزاوية فى تلك السياسة المصرية ينبغى ان يكون هو اضطلاع مصر ، بلا تردد او تاخير ، بالدور القيادى المؤهلة له فى المنطقة ، لان بقاء هذا الدور شاغرا ، أو حتى الاضطلاع الخجول وغير الحاسم به ، انما يغرى اخرين بمحاولة ملئه قسرا ، وبما هو فوق طاقاتهم ، ولا يخفى هنا هذا العنصر فى تفسير ازمة الخليج ! فأيا كانت الاسباب المعلنة للخلافات بين العراق والكويت ، حول الحدود البرية او البحرية ، وحول حقول النفط وسياسات انتاجه ، الا أن السبب الرئيسى يظل مرتبطا بالطموح السياسى الجامح لصدام حسين ، واحلامه حول « الدور القيادى التاريخى للعراق فى العالم العربى » . ووفقا للدستور العراقى ولكلمات صدام حسين ، خاصة منذ اواخر السبعينات ، فقد « شاء التاريخ ان تجتمع فى العراق اليوم العناصر التى لم يتصادف أبدا ان تجمعت لقطر عربى اخر ، فى أى وقت ، أى : الثروة (البترولية طبعا) والايديولوجية الثورية (أى ايديولوجية البعث !) والتنظيم (أى حزب البعث) ثم القيادة (أى قيادة صدام حسين) وانطلاقا من هذا التصور اتجهت السياسة العربية لصدام حسين الى « لعب دور قيادى عربى » اعتمادا بالذات على قوة عسكرية كبيرة ، وتنظيمات بعثية فى الاقطار العربية من المحيط الى الخليج ، وشبكة دعائية واعلامية هائلة بهدف اقامة الدولة العربية الواحدة ، من الخليج الى المحيط بزعامة العراق وصدام حسين .. وفى حين أتاح انحراف الثورة الايرانية ، ووقوعها فى ايدى اكثر العناصر تشددا وتعصبا ، فرصة لصدام حسين لتحجيم « ايران » واظهار قيمته كمدافع عن « البوابة الشرقية » للوطن العربى ، فان تلك الحرب نفسها هى التى استنزفت العراق ، وعطلت مشروعاته الطموحة الاخرى . ولذلك كان من المنطقى ، فى اغسطس ١٩٩٠ وبعد عامين تماما من انهاء الحرب فى اغسطس ١٩٨٨ أن استأنف عراق صدام اداء رسالته التاريخية وكانت الكويت هى المرحلة الاولى فى « إلغاء الحواجز المصطنعة وتحقيق الوحدة العربية » !

ولان الشرط الرئيسى لممارسة العراق دوره القيادى كان هو اقصاء مصر ، فان اتفاقيات كامب ديفيد قدمت الفرصة الذهبية لتحقيق ذلك فى مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ ، غير ان سخرية الاقدار شاءت ان ينشغل العراق فى حربه الطويلة والمريرة مع ايران فى الوقت الذى ظلت فيه مصر بعيدة عن العمل العربى المشترك ، ثم كانت السنة التى توقفت فيها الحرب العراقية الايرانية هى نفسها السنة التى بدأ فيها عودة مصر للحظيرة العربية ، ليعود البلدان الى الساحة العربية فى وقت واحد تقريبا : وفى هذه المرة لم تتم محاولة اقصاء مصر عن دورها القيادى عن طريق الاستبعاد (كما حدث عقب كامب ديفيد وقمة بغداد) وانما عن طريق محاولة الاحتواء (بانشاء مجلس التعاون العربى) !

ان هذا الوضع كله ينبغى ان يتغير !

فالطموح الصدامى الجامح قاد العراق ، ومعه الامة العربية كلها الى محنة لايعرف مداها الا الله . والدور القيادى الذى اراد صدام لعبه تحطم فوق ارض الكويت ، وفقد مصداقيته ليس فقط على صعيد الخليج والجزيرة العربية ، وانما على الساحة العربية كلها . ومشاعر المرارة والكراهية والخوف التى ولدها الغزو لدى ابناء الخليج والجزيرة تنفى أى اساس موضوعى لقبول قيادة حكام بغداد ، كما ان الحديث القادم من غياهب الماضى حول التحقيق القسرى للوحدة العربية ، واستغلال المشاعر الاسلامية والرموز الاسلامية ، والتشدق من موقع الاغنياء باسم الفقراء بالعدالة فى توزيع الثروة العربية ، والمزايدة الكلامية بالقضية الفلسطينية ـ كلها تحبط ولاتزكى السعى الصدامى للقيادة العربية .

وفى الوقت نفسه ، لم يكن مصادفة ان تطلعت دول الخليج الى مصر تطلب دعمها وقت المحنة ، وهو دعم لاتغنى عنه القوات العسكرية الاجنبية الهائلة التى جذبها الغزو العراقى الى المنطقة . ولم تكن ايضا التلبية السريعة قبلها لنداء رئيس مصر بعقد القمة الطارئة ، الا ومضة تشير الى الامكانيات المعنوية والادبية الهائلة لمصر ، والتى تتوارى الى جانبها امكانات اية قوى اخرى ، ولذلك ، لا مجال سوى أن تتبوأ مصر مكانها ، وتثبت مكانتها ، أما التساؤلات حول الرصيد الموضوعى الذى تملكه مصر فى ظروفها الراهنة والذى يمكنها بالفعل من لعب هذا الدور القيادى ، والتساؤلات حول نوعية وابعاد السياسة العربية الجديدة التى ينبغى أن تنتهجها فتلك قصص اخرى .



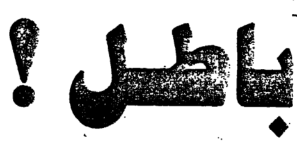
المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

☐ الخبراء والمتخصصون :

بيان صدام دعوة حق أريد بها



بعد مضى ٤٨ ساعة من نداء السلام الذى اطلقه الرئيس مبارك جاء شبه بيان من الرئيس العراقى صدام حسين عبر اذاعة وتليفزيون بغداد يؤكد فيه رفضه لنداء السلام متهما زعماء الخليج بالخيانة ومطالبا باعادة توزيع ثروة العرب على الفقراء من بينهم !!

والآن .. كيف يرى الخبراء والمتخصصون مشروعية هذا البيان الذى وصفوه بانه دعوة حق اريد بها باطل .

● **الدكتور صبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الاسبق واحد خبراء الجغرافيا السياسية** : يرى أن ادعاء الرئيس صدام بحقوق العراق التاريخية فى الكويت هو ادعاء باطل لان الكويت ذات كيان سياسى منذ عام ١٧٥٦ حينما اسس الصباح الكبير امارة الكويت ومنذ ذلك التاريخ وأسرة الصباح تحكم هذه الرقعة ـ الكويت ـ من شبه الجزيرة العربية أى منذ ٢٢٤ سنة ويعد الشيخ جابر الصباح أمير الكويت الحالى هو الامير رقم ١٣ من هذه الاسرة الذى يتوالى على حكم الكويت منذ ذلك التاريخ .

ويوضح الدكتور صبحى عبد الحكيم : أنه منذ أن خضعت الكويت للحماية البريطانية فى سنة ١٨٩٩ الى أن نالت استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦١ كانت العراق فى نفس الوقت عبارة عن ثلاث ولايات هى « بغداد والموصل والبصرة » تابعة للدولة العثمانية .

من هنا يتضح أنه لم يكن للعراق كيان سياسي منذ تبعيته للدولة العثمانية

اين ثروة العراق ؟

● **ويتساءل الدكتور جعفر عبدالسلام استاذ ورئيس قسم القانون الدولى بجامعة الأزهر** : حول ادعاء العراق بضرورة توزيع ثروة اغنياء العرب على فقرائهم قائلا : من الذى سيقوم بتوزيع هذه الثروة ؟!

ولماذا لم نلحظ أن العراق خلال فترة حكم الرئيس صدام حسين والتى لاتزال ممتدة أنه قام بتوزيع بعض من ثرواته على فقراء العرب وهو دولة غنية وليست فقيرة !

فى تصورى ان هذا الادعاء أيضا هو دعوة حق أريد بها باطل لان هذه الثروات لم تحصر بعد ولم توضع اية اسس لاعادة توزيعها ومثل هذا وذاك فإن اعادة التوزيع بالاسلوب الذى قام به العراق ويقترحه الآن هو فى رأى القانون الدولى اعتداء على سيادة دولة

● **ولكن هل هناك إلتزام قانونى باعادة توزيع هذه الثروات ؟!**

يجيب الدكتور جعفر عبدالسلام قائلا : من ناحية القانون الدولى هناك قواعد مرنة وليست ملزمة بالشكل الكامل الذى يلزم الغنى من هذه الدول بمساعدة الفقراء .

ولكن الامم المتحدة وضعت اساسا لهذه القاعدة بتحويل ١٪ من دخول الدول الغنية الى الدول الفقيرة . وهذا هو الالتزام الوحيد القانونى الذى يحدد نسبة التحويلات .

ومن المؤكد أن دولة مثل الكويت أو السعودية تقوم بتحويل قدر اكبر من هذه النسبة لصالح الدول الأخرى .

وخلال هذه القاعدة تعتبر دعوة العراق إفتئات على القواعد القانونية الدولية خاصة وإذا كانت الوسيلة التى ينفذ بها دعوته بهذا القدر من عدم الشرعية وأعنى بها الاعتداء على حقوق الدول الاخرى

عبدالعظيم الباسل



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٩٠

د . صلاح عامر استاذ القانون الدولى يؤكد :

نزع فتيل الحرب مازال ممكنا

كتب : محمد حسين

حول موقف مصر من الغزو العراقى للكويت وتحركات الرئيس مبارك على الساحة العربية والدولية من اجل نزع فتيل الحرب من المنطقة اكد الدكتور صلاح عامر استاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة ان سياسة مصر العربية والخارجية تتسم باكبر قدر من الحصافة والالتزام بالشرعية الدولية والقانون الدولى .. وقد سلك الرئيس مبارك منذ بوادر الازمة - المسلك الذى يتفق مع مكانة مصر الدولية والعربية .. ونجح فى ان يكون عنصر وفاق وتهدئة محاولة منه لتسوية الازمة .. ولا شك ان كل هذا اعاد لمصر مكانتها على الساحتين العربية والدولية . فلمصر دور ريادى فى المنطقة العربية بما لها من خلفية حضارية . وقاعدة اقتصادية مهما تعرضت للازمات .. وهذا ما جسده سلوك الرئيس مبارك الذى يرفض الرد على الشتائم الموجهة الى مصر بالمثل ، ولاينزلق لمثل هذه المهاترات .. والرئيس مبارك اعلن موقف مصر بوضوح قائلا انه ليس مع الكويت ضد العراق ولا مع العراق ضد الكويت ولكنه مع الشرعية .

● وردا على سؤال حول الغزو كاسلوب لحل المنازعات وهل يدفعنا ذلك الى إقامة مركز عربى لاستشعار الازمات بهدف تطويق الخلافات وحلها قال د . صلاح عامر :

- هناك فرق بين الغزو واستخدام القوة وماحدث فى الكويت ليس غزوا وانما استخدام للقوة نجم عنه احتلال .. لان مفهوم الغزو ان القوات العسكرية لاحد الاطراف تغزو الاقليم او جزءا منه وبعض الاحيان لايصحب الصراع معنى الغزو .. والمنطقة العربية كان فيها عمليات عسكرية ولم يكن فيها غزو سافر يكشف عن وجهه .

ويضيف د . صلاح عامر قائلا إن هناك الكثير من المقومات والعوامل التى تنبىء باحتمال تكرار مثل هذه الازمات عن طريق اندلاع نزاعات مسلحة بين دول عربية متجاورة لاسيما ان هناك الكثير من المشاكل على الحدود .. فاستخدام القوة فى العلاقات بين الدول هو نتيجة لنوع من الخلل فى الاوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية ايضا ..

ويقول د . صلاح عامر اننا لسنا بحاجة الى إقامة مركز لاستشعار الازمات إذا قويت وصحت جامعة الدول العربية ولايكون ذلك بتعديل المواثيق ولكن بعدم تجميد كيانها.

● وعن توقعاته لابعاد جديدة للازمة وهل يمكن لهذه الازمة ان تشكل خريطة جديدة للعالم العربى قال :

- الازمة متصاعدة .. وكل النذر والتوقعات تقول بانه عندما يكون هناك حشد عسكرى بهذا الشكل لابد وان يحدث انفجار .. فالانفجار حسب الرؤية العادية للموضوع وشيك ولكننا فى نفس الوقت نامل وندعو الله ان يجنب منطقتنا العربية مثل هذا الخطر .. لانه لن يقتصر على العراق والكويت وانما سيضم المنطقة كلها .. فإن لوحدثت اية مواجهة عسكرية تصيب آبار النفط .. فإن هذا يترتب عليه آثار وخيمة جدا على الاقتصاد العالمى وبالتالى العربى .. ولابد ان نضع فى اعتبارنا ان الدول الكبرى تضع مصالحها فى المقام الاول فامريكا وانجلترا مثلا لهما مصالح مختلفة تنبع من مصالحهما القومية العليا .. فالاقتصاد الغربى سيضر ضررا تاما ..

● وفيما يتعلق بالخريطة الجديدة التى يمكن ان تشكلها الازمة بالنسبة للمنطقة قال :

- لو حدثت مواجهة شاملة فالنتيجة لايعلمها إلا الله وستكون هناك تغيرات اقليمية ، وسيكون هناك منتصر ومهزوم وقوات متحالفة .. كما سيحدث نوع من التسويات الاقليمية التى تتم فى اعقاب المنازعات التى تستخدم فيها القوات المسلحة خاصة إذا كانت المواجهة بهذا القدر من الضخامة .. فنحن على شفا هاوية واذا وقعت الواقعة لا احد يستطيع التنبؤ بالشكل الذى ستكون عليه الامور بعد ذلك ..



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● أما عن موقف ياسر عرفات من الازمة فإن د . صلاح عامر يقول :

ـ إن الرئيس ياسر عرفات له منطلقان فى اتخاذ الموقف الذى يراه ونحن يجب ان نستجيب للمقولة التى ترفعها مصر دائما وهى ان الخلاف فى الرأى لايفسد للود قضية .. واذا كانت رؤية الفلسطينيين للازمة الحالية مختلفة مع الرؤية العربية العامة فإن هذا لايعنى ان ننقلب على القضية الفلسطينية ونتخلى عنها .. فهى جزء هام من الأمن القومى العربى .. ولكن المؤلم ان الازمة الحالية شغلت العالم عن هذه القضية بل ازاحتها من بؤرة الاهتمام العالمى .. كما لابد أن نضع فى الاعتبار الظروف الخاصة بالدولة الفلسطينية ومجموعة التوازنات التى يحاول ياسر عرفات أن يقيمها ..

● وإسأل د . صلاح عامر : هل توافق على ان اسرائيل هى المستفيد الأول من هذه الازمة :

ـ يقول إنها بالفعل هى المستفيد الاول من كل الاحداث .. وهى اكبر دولة مستقرة فى المنطقة وتتظاهر بأنها تحترم التزاماتها وتقيم الشرعية وانها لم تستخدم القوة الا للدفاع عن نفسها لكنها كلمة حق يراد بها باطل أو بالأصح كلمة باطل يراد بها باطل .

● وعن رأيه فى المأزق الذى وضع فيه صدام حسين الأمة العربية قال :

ـ لاشك ان صدام بغزوه للكويت فجر مشكلة والافضل ان تحل هذه الأزمة عربيا .. والرئيس مبارك بدعوته لمؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة يهدف الى احتواء الأزمة عربيا ونزع فتيل قنبلة الحرب من المنطقة .. ووجود قوات اجنبية فى المنطقة امر يثير الحساسية من حيث المبدأ وهو ايضا امر غير مقبول من جانب اى عربى .. فالانسان قد يأتى افعالا معينة لكنه يضع نفسه بفعله فى دائرة اوسع من دائرته المعتادة ، الأمر الذى يحدث اخلالا بالتوازن الاقليمى .. مما يتطلب إزالة دولة من الخريطة وعلى هذا يجب أن نوجه على انفسنا لان التدخل الاجنبى كان بفعل منا والحقيقة ان هاتين العمليتين مترابطتان ولايمكن الفصل بينهما .. واذا انسحب العراق فهى لاتقدم الكويت لامريكا او انجلترا وإنما تقدمها لشعب الكويت ولحكومته الشرعية .. وان مايتم انفاقه يوميا على الحرب نوع من الخسارة باى حال من الاحوال ..

● أما عن اقتراحه لمواجهة الموقف واحتواء الازمة فإن د . صلاح عامر يقول :

ـ اقترح ان ترفع امريكا وانجلترا ايديها وتدع الأمر تحت مظلة مجلس الأمن واعتقد ان هذا سيكون الافضل ويؤدى لحل المشكلة كما يجب ان يقوم الرؤساء العرب وجامعة الدول العربية بدور اكثر جدوى لان نزع فتيل الحرب مازال ممكنا خاصة وانه لو تم هذا بيد عربية واستطاع الرؤساء العرب اقناع صدام حسين بضرورة الانسحاب وتسوية الخلافات القائمة بالأسلوب المعتاد .. وبذلك نطوى هذه الصفحة السوداء من تاريخ العرب .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥ أغســــطس ١٩٩٠

العـــراق والشـــرعية الدوليـــة

د . نبيل احمد حلمى

استاذ القانون الدولى بجامعة الزقازيق

اصبحت الحرب كاسلوب للتعامل بين الدول مرفوضة تماما من المجتمع الدولى واصبح العدوان من الجرائم الدولية التى لايقبلها المجتمع الدولى وكذلك اعتبرت الحرب وسيلة غير مشروعة فى العلاقات الدولية اللهم الا فى حالات محددة مثل الدفاع الشرعى فى مواجهة هجوم عسكرى من دولة على دولة اخرى

ولكن يثور التساؤل عن طرق المحافظة على الشرعية الدولية فى المجتمع الدولى . ونجد اننا يمكن ان نتناول فى هذا المجال ملجاء فى كل من ميثاق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية لمواجهة اى خروج على الشرعية الدولية او اى تهديد للسلم والامن الدوليين :-

اولا :- فيما يتعلق بميثاق الامم المتحدة فقد تناول طرق مواجهة الخروج عن الشرعية الدولية فى الفصل السابع من الميثاق وهو من اهم اجزاء الميثاق وقد جاء بعد الفصل السادس الذى نص على الطرق السلمية لحل المنازعات الدولية بمعنى انه اذا لم يمكن حل المنازعه سلميا فلابد من ان تتخذ تدابير لازمة لمواجهة الخروج عن الشرعية الدولية وتاخذ هذه التدابير صفة الجزاء فى القانون الدولى

● التدابير غير العسكرية وقد نص عليها فى المادة ٤١ من الميثاق التى تضمنت ان لمجلس الامن ان يقرر مايجب اتخاذه من التدابير التى لاتتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله ان يطالب اعضاء الامم المتحدة بتطبيق هذه التدابير ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا او كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية ويلاحظ ان هذه التدابير قد وردت على سبيل المثال وليس الحصر كما ان الميثاق قد اشترط فى اتخاذ هذه التدابير ان تكون بناء على قرار من مجلس الامن

ونجد ان مجلس الامن قد اتخذ قراره بشان هذه التدابير غير العسكرية ضد العراق فى القرار الذى اصدره فى ٦ اغسطس ١٩٩٠ وذلك استنادا على عدم امتثال العراق لقرار المجلس السابق الذى طالب بمقتضاه بسحب القوات العراقية المحتلة من ارض دولة الكويت

● التدابير العسكرية وقد نص عليها الميثاق فى المادة ٤٢ وقرر انه اذا راى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها فى المادة ٤١ لاتفى بالغرض جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال مايلزم لحفظ السلم والامن الدولى او لاعادته الى نصابه

ويثور التساؤل هنا بالنسبة للتدابير غير العسكرية والعسكرية عما اذا كان هناك الزام على الدول الاعضاء فى الامم المتحدة فى تنفيذ قرارات مجلس الامن من عدمه

ونجد ان المادة ٢٥ من الميثاق قد اشارت الى ذلك وقررت ان يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق وهى :

● وقف العضوية :- وقد ورد هذا الجزاء فى المادة الخامسة من الميثاق وقد نصت على انه يجوز للجمعية العامة ان توقف اى عضو اتخذ مجلس الامن قبله عملا من اعمال المنع او القمع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الامن

● الفصل من الامم المتحدة وقد نص على هذا الجزاء فى المادة السادسة من الميثاق التى قررت انه اذا امعن عضو من اعضاء الامم المتحدة فى انتهاك مبادىء الميثاق جاز للجمعية العامة ان تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الامن

ثانيا :- فيما يتعلق بميثاق جامعة الدول العربية فنجد ان الجامعة العربية قد واجهت الخروج عن الشرعية الدولية ليس فقط فى ميثاقها بل ايضا فى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى ابرمت بين دول الجامعة عام ١٩٥٠ والتى اعتبرت مكملة للميثاق فيما يتعلق بمواجهة اى خروج عن الشرعية الدولية لاى دولة من الدول العربية

ونجد ان المادة الخامسة من الميثاق قد حظرت الالتجاء للقوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة العربية ووضعت تحت تصرف دول الجامعة العربية بعض الوسائل السلمية لتسوية المنازعات

وقد جاءت المادة السادسة من الميثاق بنص يقرر انه اذا وقع اعتداء من دولة على دولة اخرى او خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع واذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة فلا يدخل فى حساب الاجماع راى الدولة المعتدية واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال فلممثل الدولة فيه ان يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لاى دولة من اعضائها ان تطلب انعقاده .

وكذلك نجد نص المادة الثامنة من الميثاق قد ورد صريحا بشان عدم التدخل فى الشئون الداخلية

للدول الاخرى ولكن من عيوب هذا النص بالرغم من انه ينطبق على حالة العدوان العراقي انه جعل التدخل محظورا اذا كان يرمى فقط الى تغيير نظم الحكم القائمة في ايه دولة عربية

ولهذا جاءت معاهدة الدفاع المشترك لكي تستكمل النقص الموجود في الميثاق فنصت على تعاون الدول الاطراف لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها «م ٤» وانشات لجنة عسكرية دائمة تتولى خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله واساليبه كما انشات مجلس الدفاع المشترك كي يتولى الاشراف على كل مايتصل بمسائل الدفاع المشترك بين الدول الاطراف «م ٥، ٦» هذا بالاضافة الى انشاء الهيئة الاستشارية العسكرية في عام ١٩٥١ لكي تشرف على اللجنة العسكرية الدائمة

واذا كان ميثاق جامعة الدول العربية الذى صدر قبل عدة اشهر من ميثاق الامم المتحدة قد تضمن قاعدة الاجماع لصدور القرارات وهى تعتبر اضعف نقاط الميثاق التى تؤثر حقيقة في فعالية نصوصه وخاصة ماورد في المادة السادسة منه الا اننا نجد ان معاهدة الدفاع المشترك قد تخلت عن قاعدة الاجماع في اتخاذ القرارات الصادرة تنفيذا لاحكامها لقمع العدوان الذى يقع على احدى الدول الاطراف فيها وقد نصت المادة السادسة من معاهدة الدفاع المشترك صراحة على ان قرارات مجلس الدفاع المشترك تصدر باغلبية ثلثى الدول المتعاقدة كما ان القرارات التى تصدر بالاغلبية السابقة تلزم جميع الاطراف في المعاهدة ونجد ان السند القانوني لمعاهدة الدفاع المشترك هو نص المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة والخاص بممارسة حق الدفاع الشرعى الفردى او الجماعي لاى دولة تتعرض للعدوان المسلح من دولة اخرى كما انه وفقا لهذه المعاهدة نجد ان التدابير التى تتخذ لمواجهة العدوان يمكن ان تتخذها الدول منفردة او مجتمعة فور وقوع الاعتداء ويمكن ان يكون اتخاذها باسلوب جماعي من كل او بعض الدول الاطراف .

وعلى هذا فان العدوان العراقى على الكويت وغزوها واحتلالها يخالف بوضوح كافة القواعد القانونية الدولية وينتهك الشرعية الدولية على المستوى الدولى والمستوى العربى ولذلك فان الدول العربية عندما اجتمعت من خلال مؤتمر القمة كانت تحاول الوصول الى صيغة عربية لحل داخل بين الدول العربية وذلك نظرا للموقع الاستراتيجى الاقتصادى لمنطقة الخليج علاوة على الخروج الواضح على الشرعية الدولية وخاصة في ظل التقارب الدولى والتى ظهرت اثاره في اتفاق دول العالم في ادانة العدوان وعدم استخدام حق الفيتو في قرارات مجلس الامن واتخاذ الاجراءات العسكرية .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء القانون الدولى يحذرون

من حق دول الرعايا اعلان الحرب على العراق

شرط واحد هو الحصول على موافقة مجلس الأمن



فجأة أصبحت قضية الرعايا الأجانب فى العراق والكويت هى الموضوع الأساسى فى أزمة الخليج خلال الأيام الماضية .. وذلك بعد أن أعلن العراق صراحة اتجاهه لتحويل هؤلاء الرعايا إلى « رهائن » بل وأكثر من ذلك توزيعهم على القواعد العسكرية والمنشآت التى يمكن أن تتعرض لأى هجوم مسلح عليها .. وقد أصدر مجلس الأمن قرارا بالإجماع يطالب فيه العراق بالسماح لهؤلاء الرعايا بالمغادرة فورا محذرا من أى إجراء من جانب السلطات العراقية يمس هؤلاء الرعايا .

فما هى الإجراءات التى بها تجبر العراق على السماح للرعايا الأجانب بمغادرة العراق ؟ وما هى الإجراءات التى يمكن اتخاذها لضمان سلامتهم وأمنهم دون المساس بأرواحهم ؟ وماذا يكون الحال لو فشل السكرتير العام للأمم المتحدة فى مساعيه لدى العراق ؟ وهل من حق دول هؤلاء الرعايا إعلان الحرب على العراق .. بسببهم .. أم يمكنها أن تعامل المواطنين العراقيين فيها بالمثل ؟..

الحل هو الحرب بعد استئذان مجلس الأمن

يجيب عن هذه التساؤلات .. خبراء القانون الدولى ..

حيث يقول أستاذ القانون الدولى .. د . عبد العزيز سرحان رئيس قسم القانون الدولى بجامعة عين شمس : « إن هذا الإجراء العراقى لا يتفق أيضا مع القانون الدولى .. وأن هناك مبدأ أساسيا فى القانون الدولى يحتم عدم التفرقة فى المعاملة بين الأجانب .. وإذا كان الرئيس العراقى صدام حسين قد وضع شروطا .. للسماح للرعايا الأجانب بالمغادرة ووضعهم « كرهائن » للمساومة عليهم مقابل طلبات وشروط محدده . يصر على تنفيذها فإن هذا الموقف أيضا مخالف للقانون الدولى .. لأن صفة الرهائن كلها بجميع حالاتها مخالفة للقانون الدولى لأنها لا تتفق مع حقوق الإنسان .. وإذا أصرت العراق على موقفها



المصدر : الأكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

مريم روبين

الرافض بالسماح للرعايا الموجودين داخلها .. بالخروج .. فمعنى ذلك بكل صراحة .. « الدعوة لاشتعال المنطقة بنيران الحرب » لأنها لم تترك لدول هؤلاء الرعايا من خيار إلا الوسيلة العسكرية لانقاذ رعاياها .. ولكن بشرط الحصول على قرار من مجلس الأمن حتى يكون الإجراء العسكرى إجراء شرعيا .

المقاومة حق من حقوق الانسان

■■ أما د. الأستاذ صلاح عامر أستاذ القانون الدولى بحقوق القاهرة .. فيقول : « ان القانون الدولى . قرر للأجنبى الحق فى مغادرة إقليم الدولة فى أى وقت يشاء دون أن يكون للدولة التى يوجد فوق أقليمها أى حق أو سلطة فى احتجازه إلا إذا كان ذلك بسبب جريمة ارتكبها أو حكم قضائى واجب النفاذ وفيما عدا ذلك لا يجوز للدولة بحال من الأحوال أن تفتئت على حقه فى المغادرة .

وقد أدى تطور القانون الدولى إلى أن اعتبار حق المغادرة أيضا حقا من حقوق المواطنين فى الدولة حيث نص ميثاق حقوق الإنسان على حق المغادرة .. لذلك يمكن القول بأن الدولة التى تحتجز أجنبيا وتمنعه من مغادرة إقليمها ترتكب عملا يخالف القانون الدولى العام حتى ولو كان هذا الاحتجاز يتم من جانب دولة تشتبك فى نزاع مسلح مع دولة أو دول أخرى فى مواجهة أجانب ينتمون إلى دول أخرى أو حتى المدنين الذين ينتمون إلى الدولة التى تشتبك مع الدوله الحاجزة . فالقانون الدولى يسبغ حماية خاصة على المدنيين فى أوقات الصراعات المسلحة ، ومبعث هذا وأساسه هو التفرقة بين المدنيين والعسكريين ، فإن اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ الخاصة بحماية ضحايا الحرب والبروتوكولين المكملين لها الموقعين عام ١٩٧٧ تفرض حماية خاصة للمدنيين الذين يوجدون فى إقليم تجرى على أرضه عمليات حربية . وتلقى التزامات على عاتق الدول الأطراف فى أى نزاع مسلح دولى بتوفير أقصى درجات الحماية للمدنيين سواء من رعايا الدول المشتركة فى الصراع أو الأجانب . الذين يوجدون فوق الإقليم الذى يشمله الصراع أو الذى تأسس فيه سلطان الاحتلال الحربى وفى هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية كانت سباقه فى هذا المجال حيث دعت إلى التمييز بين المقاتلين وبين المدنيين المسالمين وقصر أعمال القتال على المقاتلين دون سواهم ، وهناك أحاديث نبوية شريفة فى صورة توصيات لقادة الجيوش وردت فى مناسبات خروج جيش إسلامى للقتال فكان يقال لهم « انطلقوا باسم الله وعلى بركة رسول الله لا تقتلوا شيخا كبيرا أو طفلا صغيرا أو امرأة ولا تخربن عامرا ولا تعقرن شاة ولا ناقة إلا لمأكله » وهذا جوهر التفرقة الحديثة الذى يعرفها القانون الدولى الآن بين المقاتلين والمدنيين المسالمين وبين الأهداف العسكرية وبين الأعيان والممتلكات المدنية ووجوب أن تنصرف آثار العمليات العسكرية إلى الأهداف العسكرية وإلى المقاتلين الذين يشتركون فى القتال .

.. ويقول د . الأستاذ صلاح عامر .. « إذا نظرنا إلى الوضع القائم حاليا والناجم عن الغزو العراقى للكويت وإعلان العراق بمنع الأجانب من مغادرة إقليم العراق والكويت .. فإنه لا يتفق مع القانون الدولى وينطوى على مخالفة لأحكام هذا القانون العرفية منها والمكتوبة ، وهذا هو ما هو دعا مجلس الأمن فى قراره الأخير ٦٦٤ مناشدة العراق السماح للأجانب فورا بمغادرة إقليم العراق والكويت إعمالا لحقهم الذى يكفله القانون الدولى فى هذا الشأن ..

ويعلق د . صلاح عامر على اعتبار العراق الرعايا الأجانب بمثابة الرهائن فيقول : إن الإعلام الغربى والساسة فى الغرب حتى « مساء الأثنين » تجنبوا استخدام تعبير « الرهائن » لأن ما قامت به الحكومة العراقية حتى الآن هو من الناحية القانونية هو عملية احتجاز لهؤلاء الأجانب دون أن ترقى إلى حد معاملتهم كرهائن ويمكن بطبيعة الحال أن تتطور الأمور . وتقرر الحكومة العراقية معاملة هؤلاء أو البعض منهم كرهائن ولكن هذا أمر لم يحدث حتى الآن .. لأن مدلول « الرهينة » من الناحية القانونية عندما يقع الشخص فى يد مجموعة أو سلطة ويكون هناك تهديد بالمساس مباشرة بسلامته اذا لم تستجب جهة أو دولة أو مجموعة أفراد لمطالب معينة توجه من جانب القائم بأخذ الرهينة ..

وأخذ الرهائن من المدنيين أسلوب عرف فى الحروب القديمة والحديثة من جانب بعض المتحاربين ولكن اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ فى المادة الثالثة المشتركة منها وفى مواد أخرى من هذه الاتفاقيات شددت على تحريم وعدم مشروعية أخذ الرهائن ومن هنا فإن أخذ الرهائن من المدنيين أيا كانت جنسياتهم هو عمل خالف القانون الدولى مخالفة جسيمة ويعتبر انتهاكا جسيما لأحكام القانون الدولى الإنسانى الذى تمثل اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ صلبه وعصبه .

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد ذلك .. هو موقف الدول التى ينتمى إليها هؤلاء الأجانب ويجيب د. صلاح عامر عن تساؤله بقوله .

« من المعلوم أن الجنسية رابطة قانونية وسياسية ترتب واجب الولاء من جانب الفرد نحو الدولة وترتب فى مقابلة واجب الحماية من جانب الدولة نحو الفرد سواء وهو فى داخل إقليم الدولة أو عندما يغادر هذا الاقليم ويتواجد فى إقليم دولة أخرى وتقوم البعثات الدبلوماسية بدور أساسى فى توفير هذه الحماية للمواطنين الذين ينتسبون إلى هذه الدولة بجنسياتهم حال تواجدهم فى الأقاليم التى تباشرفيه البعثة الدبلوماسية مهامها وكذلك البعثة القنصلية وتعظم الحاجة إلى هذه الحماية فى أوقات الأزمات الدولية وإبان الصراعات



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

المسلحة حيث يكن متعينا على الدولة أن تحافظ على سلامة رعاياها الذين يوجدون فى مناطق الصراع أو فى الأقليم الذى تأسست فيها سلطات الإحتلال .. وتأخذ هذه الحماية صورا وأشكالا متنوعة تتدرج من إسداء النصح إلى المواطنين بمغادرة إقليم الدولة والتدخل لدى سلطات الدولة لتأمين حمايتهم وتيسير أمر مغادرتهم أو توفير وسائل الانتقال التى قد يحتاجون إليها ، وقد تصل فى بعض الحالات إلى حد استخدام القوة المسلحة تحقيقا لهذه الحماية وقد عرفت الممارسة الدولية فى الأعوام الأخيرة حالات تدخلت فيها الدول بوسائل حماية عسكرية لتأمين إجلاء مواطنيها وترحيلهم عن المناطق المشتعلة ، كما حدث فى بيروت فى أكثر من مناسبة ، وكما حدث فى بعض دول أمريكا الجنوبية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .. وكما حدث فى طهران بالنسبة للرهائن الأمريكيين .. وهناك ما هو أبعد من ذلك ما عرف بمبدأ التدخل الانسانى حيث تسترت بعض الدول الاستعمارية تحت هذا المبدأ لكى تقوم بالتدخل فى دول أخرى وأقاليم أخرى كما حدث فى بعض الدول الأفريقية بحجة حماية مواطنيها أو أنهم يتعرضون للتمييز ضدهم أو أن أموالهم وأرواحهم فى خطر وقد حاول بعض رجال الفقه الأمريكى فى الآونه الأخيرة إحياء هذه النظرية « التدخل الإنسانى » إلا أن غالبية الفقه الدولى ترفض هذه النظرية التى تعتبر ستارا لإخفاء التدخل فى الشئون الداخلية لدول مستقلة ذات سياده .

إرهاب الدول له عقوبات

■■ ويرى الدكتور نبيل أحمد حلمى أستاذ القانون الدولى ووكيل حقوق الزقازيق .. أن ما تقوم به العراق حاليا بالنسبة للرعايا يدخل ضمن « إرهاب الدولة » .. أو بالمعنى القانونى الأدق .. « العدوان على دولة أخرى » إذا كان حجز الرهائن يعتمد على جنسية هؤلاء الأفراد ، فهذا فى حد ذاته مخالفة لقواعد القانون الدولى العام المستقر والقانون الدولى الإنسانى الذى يضفى الحماية على المدنيين فى زمن الحرب .. وأن أفعال العراق تشكل صورة من صور جرائم الحرب التى نصت عليها لائحة محكمة نورنبرج والتى تعتبر أفعالا مخالفة لقوانين وأعراف الحرب والاتفاقيات الدولية والقوانين الجنائية والقانون الدولى المعترف به فى المجتمع الدولى .. وقد ذكر المبدأ الأساسى من مبادئ نورنبنج بعض الصور على سبيل المثال لجرائم الحرب مثل أمثال القتل وسوء المعاملة أو الابعاد للإكراه على عمل ما أو لأى غرض آخر التى تقع على الشعوب المدنية فى الأقاليم المحتلة وتشمل أيضا أمثال القتل أو سوء المعاملة الواقعة على أسرى الحرب وكذلك قتل الرهائن ونهب الأموال العامة أو الخاصة والتخريب التعسفى للمدن أو القرى أو التدمير الذى لا تبرره المقتضيات العسكرية ..

وإذا كان هذا ينطبق على أسرى الحرب وهم الجنود العزل من جيش العدو فمن باب أولى أن ينطبق هذا على المواطنين المدنيين حاملى جنسية الدولة الطرف الآخر .

ويقول د . نبيل أحمد حلمى .. إن الاجراءات العراقية .. تجاه الرعايا الأجانب ومنعهم لعائلات الدبلوماسيين من الخروج من العراق .. يعتبر انتهاكا واضحا للقواعد القانونية التى تعطى الحماية للمواطنين والدبلوماسيين وعائلاتهم . فلا يجوز المساس بهم ولا اعتبارهم طرفا فى النزاع بين الدولتين لأن أساس الحرب هو المعارك الحربية وليس الأفراد العزل من السلاح ولابد أن نشير أن الدين الإسلامى هو أول من قنن احترام الأسرى واحترام الشيوخ والأطفال والنساء والمدنيين الذين ينتمون إلى الدولة المعادية .

ويرى د . نبيل أحمد حلمى أنه من حق الدولة الدفاع عن رعاياها بالأسلوب العسكرى وهنا تبدأ استعمال الحرب بسبب « حجز الرعايا الأجانب » خاصة أن الدول المتقدمة تعطى إهتماما كبيرا لمواطنيها .. وأعتقد أنه إذا أسىء معاملة هؤلاء الرعايا أو استغلوا أو عذبوا وثبت لدولهم هذا .. فللدولة الحق ببدء الحرب دفاعا عن رعاياها حيث تقوم بعملية محدودة عسكرية لإنقاذ هؤلاء الرعايا .

ومن حق الدولة أن تبدأ فى حالتين .. والكلام هنا مايزال للدكتور نبيل أحمد حلمى وكيل حقوق الزقازيق .. فالحالة الأولى إذا كان هناك خطر حال ومتيقن ضد رعاياها ولا تستطيع أن تستغرق الوقت فى اللجوء إلى طلب عقد مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات الجماعية أو اتخاذ الخطوات التى وضعها ميثاق الأمم المتحدة بشأن المنازعات الدولية وهنا تكون الدولة ممارسة لحق الدفاع الشرعى التى نصت عليه المادة ٥١ من الميثاق .. أما الحالة الثانية .. هى أنه إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها فى المادة ٤١ وهى التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته لحماية رعايا هذه الدول لا تفى بالغرض .. فهنا يلجأ إلى تطبيق المادة ٤٢ التى تسمح له باستخدام القوات الجوية والبحرية والبرية وكافة الأعمال الحربية التى يراها لازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه وهناك التزام على الدول أعضاء الأمم المتحدة . بتقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى يقررها مجلس الأمن وهذا ما نصت عليه المادة ٤٩ ومعنى ذلك فى هذه الحالة أن الدول التى سوف تقوم بالعمل العسكرى ستهدم المعبد على من فيه من رعاياها .. ويرى د . نبيل أحمد حلمى « أن الحل العسكرى بلا شك لابد وأن يمر بدراسة كافية ووافية لكيلا يضر بالرعايا المراد إنقاذهم لأن أى خلل فى هذه الدراسة أو فى التحركات العسكرية يمكن أن يؤدى إلى ضرر بالغ قد يصل إلى حد الموت والإبادة لرعايا الدول الموجودين تحت يد السلطات العراقية .

حكمهم حكم المحتجزين

●● أما اللواء سيد هاشم المدعى العسكرى السابق .. والمستشار القانونى لهيئة الصليب الأحمر الدولى فى القاهرة .. فيرى أن رعايا الدول الأجنبية فى العراق .. فى حكم المحتجزين من قبل السلطات العراقية .. وليسوا رهائن أو أسرى .. فهناك فرق بين المحتجز والرهينة والأسير .. من وجهة نظر القانون الدولى .. فالأسير هو الذى يمسك به فى معركة عسكرية وتكون له حقوق

وضمانات كما نصت عليه المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة لأسرى الحرب لعام ١٩٤٩ أما الرهائن .. فهم الذين يمسك بهم من قبل عصابات ويكون الافراج عنهم تنفيذا لشروط معينة من قبل الجهات التى أمسكتهم .. مثلما رهائن الأمريكان فى السفارة الأمريكية فى طهران .. ويمكن للدولة بما لها من سلطات أن تحتجز بعض الأشخاص « لارتكابهم جريمة أو لاعتبارات أمنية » .. ونحن الآن لسنا فى حالة حرب .. ولكن يمكن أن توصف بحالة ما قبيل النزاع المسلح لذلك ليس من حق العراق أن تحتجز رعايا دولة ما حيث لا يبيح القانون الدولى ذلك .. والمفروض أن يتمتع الأجانب بمعاملة حسنة وبكافة الحقوق التى تقررها لهم الاتفاقيات التى تكون الدولة طرفا مع دولتهم فيها .. فإذا لم توجد فهناك معيار الحد الأدنى من الحقوق التى يتمتع بها الأجانب فى الدول التى يقيم بها الأجانب ويقررها القانون الدولى ويفرض على الدول التعامل بها .. من هذه الحقوق حق الأجانب فى مغادرة البلد الأجنبى وفقا لنص المادة ١٢ / ٢ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .. والحق فى التنقل بحرية واختيار محل إقامته . أما القيود التى ترد على هذا الحق فهى رهينة بأهداف معينة يحددها القانون الداخلى ولا تتعارض مع قواعد القانون الدولى كحماية الأمن القومى والنظام العام والصحة العامة والآداب العامة وكذا حقوق الآخرين وحرياتهم .

وبالنسبة لأعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى وعائلاتهم فإن لهم وفقا لاتفاقية فيينا ١٩٦١ حصانات وضمانات وحقوقا كثيرة بعضها يتعلق بمقر البعثة وبعضها يتعلق بأشخاص المبعوثين ، وجدير بالملاحظة أن الأغلب والأعم من هذه الحقوق والحصانات والضمانات تتفق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية .. وليس فى قواعد القانون الدولى ما يجيز احتجاز رعايا دولة ما أو مجموعة من الدول فى الظروف العادية .. ولعل الأمر يحتاج إلى نظرة فاحصة إلى ما يحدث فى منطقة الخليج العربى الآن .. أعنى بذلك الموقف المترتب على احتلال العراق لدولة الكويت ومن ثم ما جرى من إدانة لهذا التصرف من قبل المنظمة الدولية المتمثل فى القرارات المتعاقبة التى أصدرها مجلس الأمن بادانة العدوان وما اتخذه من تدابير اقتصادية وقرارات لاحقة لذلك .. فقد توافدت على المنطقة قوات عسكرية برية وبحرية وجوية لعدد من الدول الأجنبية والعربية لحماية السعودية من ناحية نفاذا لطلب المملكة العربية السعودية وإنفاذا للمقاطعة الاقتصادية التى قررها مجلس الأمن من ناحية أخرى حسبما قررت الدول الغربية وإن كان الأمر قد تجاوز المقاطعة إلى الحصار البحرى ولعلنا نتساءل أولا .. هل الوضع بشكله الحالى يمثل حالة نزاع مسلح قائم بين العراق من ناحية وسائر الدول الأخرى .. والصحيح أنه لا توجد حالة حرب قانونية أو فعلية فى منطقة الخليج طرفها العراق ومن ثم لا تطبق بالنسبة لرعايا الدول الغربية والأمريكية والإنجليزية والفرنسية والبلجيكية .. القواعد المنظمة لرعايا الأعداء وفقا لأحكام العرف الدولى المنظم لذلك والذى يقضى بحق الدولة المحاربة فى أحد خيارين أما أن تبقى رعايا دول الأعداء أحرارا على إقليمها وإما أن تطردهم .. هذا مع ملاحظة ما جرى به العرف فى الحرب العالمية الثانية من قيام بعض الدول مثل فرنسا وإنجلترا وألمانيا وغيرها من الدول المتحاربة من اعتقال هؤلاء الرعايا خشية قيامهم بأعمال التجسس أو تخريب منشآتها الحربية أو خوفا عليهم من حيث أنها ملتزمة بتوفير الحماية لهم وخشية انضمامهم لجيوش دولتهم إن هى طردتهم ومن ثم يستثنى من هذه القاعدة الشيوخ والنساء والأطفال . ولا شك أن من السوابق التى يعتد بها فى هذا المجال الآتى :

- قيام بريطانيا السماح للرعايا الألمان خلال الحرب العالمية الأولى بمغادرة إقليمها خلال فترة معينة . وهو الأمر ذاته الذى فعلته معهم بعد إعلان الحرب العالمية الثانية .
- قيام ألمانيا على إجبار الرعايا من دول الأعداء على الاستمرار فى الإقامة بها .
- قيام كل من فرنسا وبريطانيا باعتقال رعايا الدول الأعداء فى أثناء الحرب العالمية الثانية بعد المهلة التى منحتها بريطانيا لرعايا ألمانيا .

وهنا لا يفوتنا أن نذكر أزمة الرهائن الأمريكان فى إيران منذ عشر سنوات والتى أدانها المجتمع الدولى قاطبه .

* * *

إذا أصرت العراق على رفض قرار مجلس الأمن بالسماح للرعايا الأجانب بالخروج .. ما هى وسائل الضغط التى يمكن أن تمارس على العراق ..

يجيب اللواء سيد هاشم المستشار القانونى لمنظمة الصليب الأحمر الدولى فى القاهرة .. بأن الجهات التى يمكن اللجوء إليها لإجبار العراق على احترام الرعايا الأجانب فيها هى فقط المنظمة الدولية وبالتحديد مجلس الأمن الذى يملك سلطة اتخاذ تدابير وفقا للمادتين ٤١ و ٤٢ ..

والمادة الأولى تتعلق بالتدابير غير العسكرية وهى تحديدا وقف الصلات الاقتصادية . والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية .

أما المادة الثانية .. هى اتخاذ طريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين والتى تتناول المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات العسكرية .. والذى حدث أن مجلس الأمن حتى الآن اتخذ التدابير غير العسكرية وإن كان ما يحدث الآن هو حصار بحرى للعراق تشترك فيه أساطيل العديد من الدول الغربية وهو أمر مخالف لقرارات مجلس الأمن . وهو ما دعى السكرتير العام للأمم المتحدة أن يعلن هذا .. وذلك أن ثمة فرق بين القرار بالمقاطعة الاقتصادية وهو ما ينبغى أن تلتزم به كل دولة وبين الحصار الجدى .. فالأول تدبير اقتصادى والثالث تدبير عسكرى .. إذن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة التى تملك حق اتخاذ تدابير عسكرية تحت مظلة الشرعية الدولية يجبربها العراق على إخلاء سبيل الرعايا الأجانب بما فى ذلك حق



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

التدخل العسكرى بقوات تابعة لأعضاء الأمم المتحدة .. أما ما يحدث الآن من حصار بحرى فخارج نطاق قرار مجلس الأمن وما يملكه مجلس الأمن من تدابير عسكرية . يمكن أن يتجاوز مجرد الحصار البحرى إلى التدخل العسكرى .

أما د . نبيل أحمد حلمى .. فيرى أن الجهة الوحيدة التى يمكن أن تضغط على العراق .. بكل الوسائل الشرعية .. هى « مجلس الأمن والمنظمات الدولية .. حيث جميع المواثيق والاتفاقيات .. الخاصة به .. تنص على العديد من العقوبات والتدابير الاقتصادية .. التى إذا طبقت باحكام وجديه .. فإنها يمكن أن تترتب عليها آثارا فعاله فى مجال حفظ السلم . والأمن الدوليين .

ويرى د . نبيل أحمد حلمى .. أن هناك تدابير أخرى عسكريا .. يمكن لمجلس الأمن اتخاذها وفق الماده ٢٥ من الميثاق .. يلتزم جميع الأعضاء على قبولها .. وذلك لمواجهة أى تهديد للسلم والأمن الدوليين .. كذلك هناك أساليب أخرى جزائية للضغط على العراق .. مثل وقف عضويتها من الأمم المتحدة .. تطبيقا للمادة الخامسة من الميثاق والتى نصت على أنه يجوز للجمعية العامة أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملا من أعمال المنع أو القمع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها بشرط أن يكون ذلك على توصية مجلس الأمن .. وأمثال الحرمان .. من حقوق العضوية هى حرمانه من حق التمثيل فى الجمعية العامة أو التقدم للانتخاب فى أجهزة المنظمة الدولية أو التصويت فى أى انتخابات بها .

وكذلك هناك ايضا وسيلة ضاغطة أخرى . وهى « الفصل من الأمم المتحدة .. حيث نص هذا الجزاء فى المادة السادسة من الميثاق التى قررت أنه إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة فى انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن .. ويعد الفصل أشد الجزاءات التى يمكن توقيعها على الدولة وهى بمثابة طرد من المنظمة الدولية ، وزوال العضوية وانتهاء علاقة الدولة القانونية بالمنظمة الدولية وفروعها وأجهزتها .

ويقول د . نبيل أحمد حلمى .. إنه لا يجوز للعراق بأى حال من الأحوال المساومة بالرعايا الأجانب .. لأن حجز الرعايا يضر بالدولة بقدر ضرره بالأفراد .. ولا يجوز لدولة أن تتخذ من هؤلاء الرعايا الرهائن وسيلة لفرض رأيها أو لغرض موجه لتحقيق مآربها حتى لا تعم الفوضى فى العلاقات الدولية . وإلا لم يكن هناك ضرورة لقواعد قانونية تحكم هذه العلاقات ولا منظمة دولية تنظم علاقات الدول فيما بينها ..

ويضيف د . نبيل أنه حتى فى القانون الداخلى نجد أنه لا يجوز أخذ القصاص من خلال الأفراد بل تقوم الدولة ممثلة للمجتمع بفرض القصاص العادل لكل جرية على حده .. □



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

علماء السياسة يرسمون سيناريو مستقبل أحداث الخليج

استبعاد الانفجار العسكرى إذا استخدم الجانبان عقولهم !

لاتستطيع ان تنكر ان احداث الخليج تتطور بسرعة تفوق قدرة المراقبين السياسيين على المتابعة والرصد والتحليل .. ولانستطيع ان نكرر إيضا ان التنبؤ بمصير المنطقة يكاد يدخل فى عداد المجهول .. خاصة فى ظل غياب المعلومات والقرارات المفاجئة التى يطالعنا بها العراق كل يوم والتى لاتستند الى المنطقة بقدر ماتدخل فى إطار الحرب النفسية .. والالتفاف حول الحصار الذى تضيق حلقاته يوماً بعد يوم حول العراق

والتسليم بكل مامضى لم يمنعنا من أن نستضيف على صفحات الاحرار عدداً من خبراء العلوم السياسية والعلاقات الدولية ليرسم كل واحد منهم ـ رغم تأكيدهم على صعوبة ذلك ـ سيناريو لأحداث الايام القادمة فى منطقة الخليج

وما هو المصير الذى تقودنا اليه الازمة ؟

ماهى امكانيات التدخل العسكرى .. ومن يبدأ الضربة الأولى . ومتى وكيف هل لاتزال هناك ولوبارقة أمل ـ فى إحلال الحلول الدبلوماسية محل القوة ؟

الخيار العسكرى

السيناريو الاول كما يتصوره الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة .. ان الولايات المتحدة سوف تحاول خلال الايام القليلة القادمة مدعومة بقرارات مجلس الامن وبصفة خاصة القرار الخاص بفرض عقوبات اقتصادية على العراق إحكام الحصار الاقتصادى على العراق .. ومشكلة العراق الانسانية تتمثل فى محاولة ايجاد ثغرات أوايجاد منافذ لضرب الحصار وإن كان لديه الآن منفذ الاردن حيث تدخل البضائع والمواد الغذائية من خلاله الى العراق عن طريق ميناء العقبة على البحر الاحمر .. ويبدو أن أمريكا تعتزم إجبار الملك حسين على اغلاق العقبة وإذا لم يمتثل ستفرض الحصار العسكرى على خليج العقبة حتى لايكون للعراق منافذ .. ويلاحظ من مبادرة صدام حسين الخاصة بتقديم تنازلات الى ايران تتمثل فى الانسحاب من الأرض الايرانية والاعتراف باتفاقيات ١٩٧٥ انها ليست اكثر من محاولة من جانب العراق للالتفاف حول الحصار حتى تتمكن من توصيل المواد الغذائية عبر ايران من الدول التى لاتقبل فرض الحصار فهل ترضى إيران وتضحى بمحاولات تحسين علاقاتها مع أمريكا ؟ وواضح أننا لانملك اجابات محددة عليها ؟

وفى حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة تتجاوز ماصدر من قرارات مجلس الأمن فالمجلس لم يكلف أمريكا ولم يتخذ قراراً جماعياً بفرض حصار اقتصادى وكل مااتخذه هو توقيع عقوبات اقتصادية ولم يكلف المجلس أحداً و لم يخول قوة عسكرية دولية للتأكد من فرض الحصار .. فما

تحقيق :

محمد الفقى

تقوم به امريكا من الناحية العملية القانونية غير شرعى ولكنها لن تأبه بهذا وهى مصممة على إحكام الحصار الاقتصادى لاجبار العراق على الانسحاب

واعتقد أن أمريكا قد لاتلجا للخيار العسكرى إلا بعد استنفاذ سبل الحصار الاقتصادى ومدى فاعليته .

والخيار العسكرى فى رايى ليس مستبعداً تماماً ولكن أمريكا قد لاتقدم على القيام بضربة عسكرية اجهاضية ويعوق ذلك وجود رعايا اجانب من مختلف الجنسيات لدى العراق .. وعدم رغبتها فى توسيع نطاق الحرب على مستوى الشرق الاوسط .. ولكن إذا احس صدام حسين باحكام الحصار الاقتصادى وانه ليس امامه سوى التراجع والانسحاب فقد يلجأ العراق الى عمل عسكرى لاشعال الموقف .

نقص المعلومات

اما الدكتور أحمد يوسف أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيطرح فى بداية السيناريو الذى يتصوره لتطورات الأحداث فى الخليج نقطة نقص المعلومات والتى تشكل قيداً هائلا لاى تنبؤ فى المستقبل سواء كان هذا المستقبل هو الغد أو الأسابيع القادمة .. وفى هذا الاطار لاتملك الا ان نفكر فى الأمر باعتبار أن جميع الاطراف تفكر بعقلانية وهذا أمر غير مضمون وعلى هذا الأساس استبعد الانفجار العسكرى فى الأسابيع القادمة لعدة اعتبارات اهمها أن القيادة بعد ان رأت رد الفعل العالمى لن تكون البادئة بالتصعيد .. كما ان امريكا تعلم الآن ان القيادة العراقية من الممكن ان تصنع اى شىء يصيب البترول فى الخليج باضرار يمكن أن تسبب ازمة فى إمدادات النفط .. بالاضافة الى ان الرعايا الاجانب الموجودين بالعراق بمثابة الرهائن وايضا فإن القوة العسكرية العراقية يمكن ان تصيب الآلة العسكرية باضرار فى بعض الحالات وخاصة أن الحشد الغربى لم يكتمل بعد بما يكفل التفوق

فانا أتصور أن المنطق يقود إلى أن العقوبات الاقتصادية بما فيها الحصار البحرى سوف تجرى بطبيعة الحال فى تزامن واحد مع العمل على تثبيت الوضع على ما هو عليه بمعنى الحيلولة دون تقدم العراق فى اى اتجاه فإذا فشل هذا وسيحتاج إلى بضعة شهور للتأكد من فشله .. وإذا نجح الى درجة خنق العراق فإن أيا من الطرفين سوف يبدأ بالتصعيد ومع ذلك فإن احد المقترحات التى لاتلقى اهتماماً انه بمرور الوقت سيتأكد لجميع الأطراف الخسائر التى يمكن ان تصيبهم من جراء التصعيد وتخرج



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى الوجود مقترحات اكثر معقولية فى الظهور فى إطار غطاء لايريق ماء وجه هذا الطرف او ذاك ...

ازمة طاحنة

والسفير عمرو موسى السفير بوزارة الخارجية يؤكد أن العراق قد خرج على كل المواثيق العربية والدولية والدينية .. وقد وضع باحتلاله للكويت العالم العربى كله على حافة ازمة من الأزمات الطاحنة .. وبعد أن كنا نتحدث عن تضامن عربى اصبح وشيك الحدوث ليس بسبب انتهاء الخلافات بين الدول العربية ولكن لأن التعامل مع هذه الخلافات أصبح متحضراً فقد اختلف معك فى الرأى ولكن لا اقتلك ولاانهبك ولا احاربك .. فإذا بنا ننتقل فجأة من مرحلة الخلافات الموضوعة على مائدة التفاوض الى احتلال العراق لدولة عربية وقفت معها طوال حربها مع 'ايران وحتى ولو لم تقف معها فليس من حق اى دولة الاعتداء على دولة أخرى وغزو اراضيها واحتلالها والقضاء على شخصيتها الدولية بهذا الشكل

ويضيف السفير عمرو موسى فى ندوة تليفزيونية حول رؤيته لسيناريو الأحداث فى الخليج أن ازمة الخليج لها مظاهر عديدة جوهرها هو احتلال العراق للكويت والقضاء على شخصيته الدولية .. ومحاولة تسميم الجو العربى وهذا ما حاولت مصر أن تتلافاه عن طريق الدبلوماسية المصرية والنقل السياسى المصرى .. وتتمثل محاولات مصر فى الاتصالات المتتالية التى قام بها الرئيس واستقباله للرؤساء العرب فى مصر ودعوته للقمة الاستثنائية فى القاهرة واستجابة الملوك والرؤساء العرب، لها بعد اقل من ٢٤ ساعة

اما فيما يتعلق بمبادرة صدام حسين حيال ايران فهى دعوة لايران لكى تتعاون معه وأن تضم الصفوف حتى يستطيع أن يواجه مسئولياته وأهدافه فى الأزمة الطاحنة الدائرة حالياً وهذا تناقض كبير جدا لاننا منذ سنتين أو ثلاث سنوات كنا نتكلم عن البوابة الشرقية للعالم العربى .. والحقوق العربية فى الخليج العربى .. والمواجهة العربية الفارسية وضم الصفوف العربية حتى تقف فى مواجهة الحشود العربية الفارسية يكون المطلوب الآن هو ضم الصفوف لمواجهة عربية عربية وهذه المبادرة تحمل الشيء العجيب .. ففجاة وصلت كل الخلافات العراقية الايرانية الى لاشيء وعدنا الى نقطة الصفر والتساؤل الذى يثور الآن لماذا كانت حرب إيران والتى فقد فيها ١٥٠ الف مليون دولار من اموال العرب بالاضافة الى مليون شهيد وجريح من إيران وليس هناك طرح بالانسحاب من الكويت وبدلا من التهديدات المتبادلة بين العراق وايران هناك تهديدات عراقية على العالم العربى وهى المبادرة التى تعنى اسقاط كل حقوقه التى قامت من اجلها الحرب وهى مبادرة تعود الى اتفاقية ٧٥ التى نادى الرئيس العراقى بالغائها



تحقيق : ابراهيم خليل ـ عبد الله كمال

لايزال بعض سفراء العراق في دول العالم يصفون الرهائن بانهم ضيوف لدى بغداد .

وهي حالة ضيافة من نوع غريب للغاية ـ لم تحدث من قبل في التاريخ .. وخاصة ان هذا « الكرم » يعتبره السياسيون والقانونيون إعلان حرب صريحاً للغاية !

ورغم ان كل عيون العالم على رد الفعل الامريكي في هذه النقطة تحديداً ، إلا ان هذا لا يعني ان لديها اكبر عدد من الرهائن يحتجزهم العراق . إذ لا يتجاوز عددهم في العراق ٦٠٠ فرد ، وإن وصلوا إلى ٢٥٠٠ في الكويت . اما بريطانيا فلديها ٥٠٠ مواطن في العراق ، واربعة الاف في الكويت ، مابين خبراء عسكريين ومهندسي بترول ومستشارين في الشركات الكويتية ، بينما لا يزيد عدد الرعايا الفرنسيين على ٥٥٠ مواطناً فقط .

●●

وحالات احتجاز الرهائن لحسم الصراع بين الدول لم تكن بهذا الحجم من قبل واهم حادثة شهدتها المنطقة في الثمانينيات كانت في إيران عام ١٩٨٠ ، عندما قامت مجموعة من الطلبة الإيرانيين باحتجاز ٥٢ دبلوماسياً في سفارة الولايات المتحدة بطهران .. وطلبوا مقابل الإفراج عنهم تسليم الشاه الذي كان يعالج وقتئذ في امريكا .

ورغم ان هناك بعض الرهائن للدول الغربية في لبنان إلا ان السفير صلاح بسيوني ـ سفير مصر السابق في موسكو ، يرى ان هذه الحالة مختلفة تماماً .. ليس فقط من حيث عدد الرهائن .. ولكن ايضاً من حيث اختلاف جنسياتهم .. فلم نسمع عن هذا في حروب القرن ١٩ ، ولا في الحربين العالميتين .

واضاف : ربما يكون هناك تحفظ على نشاط الاجانب في حالات الحرب .. لكننا قبل احتجاز الرهائن لم نكن نرى حالة حرب ، لان ايا من الدول المنتشرة في الخليج .. لم تعلن هذا .. لكن الذى حدث يعني إعلان حالة الحرب بالفعل .

ورغم ان طارق عزيز وزير خارجية العراق قارن بين موقف دولته ، والموقف الذى قامت به امريكا مع رعايا اليابان في الحرب العالمية الثانية .. لكن الامر وقتها كان مختلفاً ايضاً ، لان الاجانب لم يحتفظ بهم في اماكن استراتيجية او ضمن حشود عسكرية او قواعد .. ولكن مجرد تحفظ فيما هو مسموح به دولياً .

●●

وحتى الاسرى فإنهم يعاملون في الحروب معاملة خاصة .. هذا هو الدكتور عاطف البنا ـ استاذ القانون الدولي الذى يقول : إنه مع زيادة حرية الحركة وثورة الاتصالات ـ والتنقل اصبح من المعتاد ان ينتقل الافراد إلى الدول الاخرى .

واضاف : هذا الإجراء الذى اتخذه التدخل العسكرى لحماية الرعايا .. وخاصة اننا امام حالة غير مسبوقة .. فحتى الآن نحن لسنا امام رهائن لدى عصابات او جماعات سياسية معينة ، إنما ان نرى رهائن لدى دول فهذه مسألة عجيبة للغاية .

وعموما فإن الدول المتقدمة لا تهزل ، وستعالج الامر في رأيي بجدية شديدة ، لان السكوت على هذه الحالة يعني إيقاف حركات التبادل بين العالم .

●●

ويقول فتحي رجب ـ وكيل اللجنة التشريعية بمجلس الشعب إن هؤلاء الرهائن هم مسئولية القيادة العراقية . ومجرد تحويلهم من رعايا إلى رهائن يجعلنا امام جريمة تخالف قواعد القانون الدولي .

واضاف : هذا الإجراء يجعل مصير المسئولين عنه مثل الذى حدث لمجرمي الحرب الالمان ، وقت النازية والذين حوكموا بعد الحرب العالمية الثانية ، امام محكمة نورمبرج ، فاعدمت ٢٤ منهم لارتكابهم مخالفات للقانون الدولي اثناء الحرب كتعذيب الافراد الاجانب واستخدام الغاز والاسلحة الكيماوية ضدهم .

وقال فتحي رجب إن اتفاق جنيف الموقع في اغسطس ١٩٤٩ ، إنضم إليها العراق .. وهي الاتفاقية التى تحرم الاعتداء على حياة الاشخاص وسلامتهم الجسمانية وتحرم ايضا اعتبار الاجانب رهائن .

●●



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

● صلاح بسيوني: بوش قد يضحي بالرهائن!

● فتحي رجب: الاتفاقيات الدولية تسمح بمعاقبة محتجزي الرهائن!

وفي نفس الإطار يرى د. محمد عبد اللاه - رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشعب - أن احتجاز الرعايا الأجانب يعتبر خروجا عن الشرعية الدولية، وقد يدفع هذا الأمم المتحدة إلى تطبيق المادة ٤١، التي تسمح باللجوء للقوة .. مما سيؤدي إلى تصعيد خطير للموقف في الخليج .. وقال إن ما يحدث ليس سلوك جيش نظامي له تقاليد، وإنما تصرف جماعة إرهابية.

●●

من زاويته، ينظر تحسين بشير - السفير السابق بوزارة الخارجية، إلى المشكلة بشكل مختلف، فيقول: أثبتت التجارب المرة التي خاضها المواطن العربي، وخاصة المصري .. الذي أعطى ثمار جهده للبناء والحضارة في دول عربية أخرى .. إنه للأسف الشديد لا يجد إلا عبارات فضفاضة عن الوحدة والمساواة .. لكنه في النهاية لا يلقى حقوقه المشروعة حسب القانون الدولي، وقرارات مؤتمر العمل الدولي المتكررة.

ويضيف السفير تحسين بشير: والغريب أن هناك صلفا وظلما في معاملة عمال بعينهم، واستخدام سيء لمفهوم السيادة عليهم .. في حين تجد عمال الدول الأجنبية الموجودين بنفس الدولة يلقون حقوقهم ورواتبهم بشكل كامل. ويبقى هناك عمال عرب لا يجدون مقابل عرقهم كشكل من أشكال العبودية الحديثة التي تجعل الجهد بلا مقابل.

وقال تحسين بشير، إنني أفهم أن نحتوي ذلك حتى لا تزداد حدة الخلاف بين الدول العربية، لكننا الآن أمام موقف متكرر من العراق .. في إساءة معاملة المصريين .. ليس فقط كرهائن، وإنما كمسلوبي حقوق .. تستخدم تحويلاتهم كأداة للضغط السياسي، بحجة نقص العملة الحرة، في حين يحصل عمال آخرون على كافة حقوقهم ومرتبات إضافية ولا يعانون مثل المصريين ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

تساؤلات بعد أربعة أسابيع من الغزو

تثار على الساحة الدولية والعربية فى هذا الوقت العديد من الاسئلة التى تتعلق بالغزو العراقى للكويت ومانتج عنه من اثار بعضها يتعلق بالجانب العسكرى وهل التهديد بالقوه مخالف لاحكام القانون الدولى والامر يتعلق بالجانب التجارى وخاصة موقف العقود التى ابرمت قبل الغزو العراقى للكويت وشق اخر يتعلق بكيفية الحفاظ على المستندات التى يترتب عليها حقوق للمصريين قبل المؤسسات المالية فى الكويت والعراق .

وعن الشق الاول وهو الخاص بالتهديد بالقوه والحصار البحرى

مطلوب لجنة محايدة للتحفظ على مستندات المصريين قبل المؤسسات المالية

انسحاب صدام حسين انتصار لجميع الاطراف

نعمان الزياتى

يقول الدكتور صلاح عامر استاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة ان مجلس الامن اعتبر العراق دولة معتدية وبدا يطبق احكام الفصل السابع من الميثاق بالتدريج والذى يمكن عليه المعالجة الهادئة للامور بحيث بدا بتوجيه انذار بالانسحاب والقرار ٦٦١ الخاص بطرق الحظر الاقتصادى ضد العراق وهو اجراء واحد ضم التدابير غير العسكرية ثم القرار ٦٦٢ الذى اصدره والذى نص على عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة والقرار ٦٦٤

والذى لفت فيه نظر العراقيين الى الالتزام باحكام القانون فى حرية الاجانب ، والقرار رقم ٦٦٥ الذى تبنى فيه وجهة النظر الامريكية الانجليزية فيما يتعلق بحق هذه الدول التى ارسلت اساطيل الى الخليج ان تباشر حصارا بحريا لضمان تنفيذ الحظر التجارى المفروض ضد العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٦١ على اساس ان هذه الدول تمارس حق الدفاع الشرعى الجماعى لانها تلقت طلبات رسمية من الحكومة الكويتية الشرعية لمساعدتها فى مواجهة ماوقع عليها من عدوان فجاء مجلس الامن فى القرار ٦٦٥ وتبنى وجهة النظر هذه فيما يتعلق بالاساطيل الموجودة فى منطقة الخليج بناء على طلب الحكومة الكويتية من حقها ان تتخذ التدابير المناسبة وبما يتناسب مع الضرورة لكى تضمن تنفيذ الحظر التجارى المفروض ضد العراق .

وهذا القرار جاء ليضفى الشرعية الدولية على هذا العمل الذى كان محلا للاختلاف فى الراى حتى بين الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن لان الحكومة الفرنسية بعد ان بدأت الولايات المتحدة وانجلترا فى اتخاذ اجراءات الحصار البحرى ضد العراق اعلنت القرار لايخول للولايات المتحدة وبريطانيا هذا الحق لان الحصار عمل من اعمال الحرب .

وكذلك الامين العام للامم المتحدة دى كويار صرح واصدر بيانا قرر فيه ان هذه التدابير تتم خارج اطار الامم المتحدة وخارج اطار قرار مجلس الامن ٦٦١ لذلك بدأت الولايات المتحدة بالتشاور مع الاتحاد السوفيتى وفرنسا وبقية الاعضاء فى تبنى وجهة النظر الامريكية الانجليزية ولكن جرى صياغتها صياغة مطاطة وتجنبت استخدام تعبير القوة واستعاضت عنها بتعبير اتخاذ الاجراءات المناسبة بالقدرة الذى تقتضيه الضرورة وجرى التغيير فى مناقشات مجلس الامن وهذا يعنى استخدام ادنى حد من القوات المسلحة ، ومن الضرورى ان الحصار البحرى يمكن ان يتم دون طلقة واحدة لانه من المتصور ان السفن التجارية تستجيب لاوامر الواحدات البحرية التى تباشر الحصار البحرى وبالتالى لاتحدث مواجهة .

اما باقى فقرات نصوص القرار ٦٦٥ فهى تتحدث عن استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد ممكن لضمان تطبيق الحظر الاقتصادى .

وعموما لاول مرة يتخذ مجلس الامن مواقف موحدة تجاه قضية معينة وهذا راجع للوفاق الجديد ولتغير الخريطة السياسية .

انسحاب العراق

ويرى المراقبون ان انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية للاسرة الكويتية هو انتصار لجميع الاطراف حيث ان صدام حسين سيرفع الحصار عنه ويجنب جيشه الكثير ويتم بحث المشكلة عن طريق الية مناسبة باحتواء الازمة وايضا انتصار للشرعية الدولية ولمجلس الامن وللولايات المتحدة فانسحاب العراق يعنى انتصار الجميع وعدم انسحاب العراق هو اعادة لتقسيم الخريطة العربية مرة اخرى كما اعيد رسم الخريطة لاوروبا . فهل ان اوان رسم الخريطة حيث يدرك المراقبون ان الخريطة العالمية يعاد رسمها كل ثلاثة ارباع او نصف قرن .

فهل يقوم صدام حسين بعمل بطولى يحسب له على مر التاريخ بسحب قواته وينجى الامة العربية من ويلات التقسيم ؟

اما موقف العقود التجارية التى ابرمت بين افراد ينتمون لدول مختلفة تقول الدكتورة سميحة القليوبى استاذة القانون التجارى بجامعة القاهرة حول هذه النقطة نقول :

انه كقاعد عامة هناك عقود ابرمت بين افراد تنتمى الى دول مختلفة وعادة تتم التجاره عن طريق النقل البحرى والنقل الجوى ، وهذه العقود تنظم التزام الناقل بسفن معينة فى مواعيد معينة لموانى معينة والى افلات يترتب عليه مسئولية فى التعويض للمستورد لان المستورد ايضا عليه التزامات بعقود اخرى فى الداخل ، وهذه الظروف التى اعقبته الغزو العراقى للكويت توقف تنفيذ مثل هذه العقود .

وعقود النقل الجوى البعيدة عن المكان منطقة الخليج لا تتأثر بهذه الظروف مثل البلاد الاوروبية واوروبا وامريكا وبعض مناطق من اسيا وافريقيا ولكن منطقة الخليج يحدث فيها اضطرابات تؤدى الى الاخلال بتطبيق العقود .

وبعض الجهات المحيطة تأثر ايضا بهذه الظروف مما يترتب عليه تغير فى سير الرحلة او تغير فى مكان تسليم البضاعة وفى موعد التسليم نتيجة القوة القاهرة التى حددها وعرفها القانون والتى اشار اليها بانها فعل غير ارادى لايرجع الى ارادة اى من الطرفين فى هذه الحالة يوقف تنفيذ هذه العقود الى ان يزول السبب الذى ادى الى منع تنفيذه ثم يعود الالتزام مرة اخرى . ويترتب على ذلك ان التعويضات التى يلزم بها المخالف سواء كان المصدر او المستورد طبقا للظروف العادية هذه المسئولية ترفع والامثلة كثيرة على ايقاف المسئولية مثل الكمبيالات الواجبة الدفع فى مواعيد محددة فى هذه الحالة يمكن للمدينين ان يثبتوا للمحكمة ان هذه قوة قاهرة اعترضت تنفيذ العقد .

فى الدول التى تأثرت بطريق مباشر مثل الكويت والعراق يصدر مايطلق عليه موروناريوم وهو قانون يوقف اثار التوقف عن الدفع بالاوراق التجارية فى شروط معينة مثل ماحدث فى اثناء العدوان الثلاثى على مصر . وحرب ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ فلقد صدر هذا القانون فى مدن القناه بايقاف الوفاء بالدفع واعطائهم مهلة ثلاثة شهور جددت اكثر من مرة حتى لاتتخذ ضدهم اجراءات البروتستو والافلاس .

ولقد حدد القانون الظروف القاهرة وهى الحريق ، مخاطر البحار الاستثنائية القضاء والقدر حوادث الحرب واعمال الاعداء والايقاف والاكراه الصادر من حكومة او سلطة او شعب من الشعوب او صدور حجز قضائى او قيود الحجر الصحى ، والاضرابات والاضطرابات الاهلية .

حفظ مستحقات المصريين

وتطالب الدكتورة سميحة القليوبى بضرورة الاسراع بتشكيل لجنة من جهة محايدة ولتكن جامعة الدول العربية او منظمة دولية لبحث المستندات المتعلقة بالمصريين العاملين فى الكويت والعراق والتحفظ عليها قبل طمسها لاثبات حقوق المصريين قبل الغير وحقوقهم قبل المؤسسات المالية سواء فى الكويت او العراق .

ويمكن لنقابة المحاميين ان تقوم الان بتشكيل لجنة لدراسة تلك المستندات وتقديمها للجنة المحايدة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

البركان

د . على الدين هلال

اقرب صورة لما يحدث فى بلادنا العربية اليوم هو البركان ففيه تنطلق الارض حممها ، ويقذف باطنها بالدمار الذى يتسع نطاقه يوما بعد يوم مع استمرار البركان . وفى ظروف الازمة الراهنة انكشف الوضع العربى تماما . وظهرت الاختلافات والانقسامات ليس فقط بين الحكومات العربيم ولكن بين الشعوب ايضا . بل وانقسم كل تيار سياسى من داخله ، واختلف شيوخ الاسلام وعلماؤه واتضح بجلاء أن التضامن العربى الذى تحدثنا عنه مرارا كان طبقه خارجية تتوارى خلفها انقسامات هامة فى الفكر والتوجه ومظاهر لعدم التجانس وغياب الانسجام ، ولعدم الاتفاق حول المبادىء الاساسية للسلوك السياسى والقيم التى تحكمه وهو الذى سمح لمواقف سياسية وفكرية غريبة تصدم الضمير والنزاهه قبل ان تثير العقل والفكر .

واذا كنا نريد ان نتعمق فى الامر ، وان نذهب الى ماوراء تطور الاحداث اليومية التى تتصاعد يوما بعد يوم علينا ان ندرك انه ايا ماسوف تأتى به التطورات فان منطقة الخليج لن تعود الى ماكانت عليه من قبل ، بل وان كل المنطقة العربية والشرق الاوسط لن يعود الى ماكان عليه فعندما تتحرك الة عسكرية غربية جبارة كالتى تقف اليوم على ارض الخليج ، وعندما تتم مواجصة سياسية حاده كالتى تشهد فصولها الان فان العواقب لن تكون اقل من تغييرات اساسية فى بناء المنطقة وهيكلها السياسى ولن تعود الامور الى الامر الواقع القديم فهذا الواقع سقط مع هدير الدبابات العراقية فى شوارع الكويت .

فالواقع العربى يشهد اختلافات جسيمة فى العلاقات بين الدول العربية وبين المجتمعات العربية ، ويشهد اختلافات حقيقية فى الاجتهادات والاراء غالبا ماتعاملنا معها بمنطق النعامة ، وتصورنا ان عدم الحديث عن المشاكل يعنى غيابها فى الوقت الذى تنمو فيه وتتبلور . وهناك عديد من مشاكل الحدود بين دول عربية اخرى لايريد احد ان يتحدث فيها . وهناك دول عربية تعتقد شعوبها ان اجزاء منها قد ضمت بالقوة الى دول مجاورة وهناك شعوب عربية تستشعر الخطر من دول عربية اخرى اكثر من شعورها بالخطر من الخارج بسبب مطالبات بحقوق تاريخية او مشاكل حدود وفى مواجهة هذه الاوضاع فان عدم الصراحة تضر ولاتفيد ، ومن الافضل ان نتعامل مع كل هذه المشاكل بروح المكاشفة والنزاهة واذا لم تنجح الاتصالات فى الاطار العربى فهناك دائما فرصة الاحتكام الى محكمة العدل الدولية او اى اطار قانونى دولى لاثبات الحقوق ان كان هناك ثمة حقوق .

وهناك مشاكل الغنى والفقير فى وطننا العربى ، وضرورة التكافل القومى خاصة عندما تصل الامور ببعض بلادنا وشعوبنا الى درجة صعبة وليس فى قيم الاسلام او العروبه او حتى المتطلبات السياسية لضمان حسن الجوار والاستقرار الاقليمى مايبرر ذلك او يسوغه ولكن الاقرار لاوجود هذا الاختلال والاعتراف بانه مبعث موضوعى لعدم الاستقرار لايبرر اللجوء الى القوة او استخدام الجيوش والغزو للتعامل معه .

ونحن نخلط بين الواقع والامانى ونتصور اننا عندما نتحدث عن امر ما وكانه قد تحقق وننتقل من النقيض الى النقيض بشكل حاد وصارخ فعندما نتصادق نتصور ان كل الخلافات قد انتهت ، وعندما نتحارب نشن حرب بسوس لاتبقى ولاتذر وتحرق كل الجسور دونما نظر لاعتبارات المستقبل

وكل هذه العبر والعظات سوف يكون لها معنى اذا استطعنا اجتياز الازمة الراهنة باقل الاضرار ، واذا استطاع العرب ان يحتفظوا بقدر من المبادرة فى ايديهم ولكن اذا تمت المواجهة العسكرية فانها سوف توجد واقعا جديدا ربما يكون فى تفاصيله مايروع العقول ويفزع الافكار

ومازال البركان يقذف بحممه وحرائقه ..



اساتذة وخبراء القانون الدولى :

قرار مجلس الأمن .. فرصة أخيرة لصدام حسين

الخطوة القادمة .. استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت

تحقيق :
شريف رياض

• اثار قرار مجلس الامن الدولى بالسماح باستخدام القوة العسكرية لتنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق عدة تساؤلات دار اهمها حول موقف القوات الاجنبية الموجودة فى منطقة الخليج حاليا .. وهل تستبدل بقوات دولية تعمل تحت علم الامم المتحدة ؟ وماذا تعنى عبارة الحد الادنى من الاجراءات العسكرية التى تضمنها نص القرار ؟ ولماذا جاءت صياغة القرار فضفاضة تسمح باستخدام القوة العسكرية ولا تنص على ذلك صراحة ؟

وفى هذا التحقيق السريع اجابة لهذه التساؤلات وغيرها على السنة اساتذة القانون الدولى والخبراء المختصين .

• فى البداية اوضح د . ابراهيم العنانى وكيل كلية عين شمس ورئيس قسم القانون الدولى ان هناك فرقا بين تشكيل قوات عسكرية تابعة للامم المتحدة وتعمل تحت علمها وبين مضمون القرار الذى يدعو الدول المؤيدة للحق الكويتى التى تنشر قواتها البحرية فى الخليج لاتخاذ الاجراءات والتدابير التى تكفل لها توقيف السفن وتفتيش شحناتها والتأكد من وجهتها لانه فى الحالة الاولى يحتاج الامر الى قرار صريح يصدره مجلس الامن وفقا للمادة ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة التى تعطى لمجلس الامن ـ بناء على تقرير من لجنته العسكرية سلطة اتخاذ مايلزم من اجراءات عسكرية برية وبحرية وجوية لحفظ السلام او لاعادة السلم والامن الدولى .. وهذا مالم يصل اليه مجلس الامن الدولى بعد .

• ويضيف د . ابراهيم العنانى ان القرار الذى اصدره مجلس الامن يوم السبت الماضى يستهدف فقط اعمال وتحقيق فعالية اجراءات المقاطعة الاقتصادية للعراق ولم يصل الى حد استخدام القوة العسكرية ضد العراق نفسها وفقا للمادة « ٤٢ » وبالتالى لا يستدعى الامر حتى الان ان تعمل القوات الاجنبية الموجودة بالمنطقة حاليا تحت علم الامم المتحدة او تستبدل بقوات دولية .

وطبقا لهذا القرار بدات القوات الاجنبية فى الخليج توقيف وتفتيش السفن والطائرات المتجهة من والى العراق للتحقق من انها لاتخالف قرارات المقاطعة فاذا ثبت مخالفتها فانه يحق للقوات الاجنبية ان تصادر حمولاتها وقد يحتاج الامر استخدام القوة العسكرية لتنفيذ ذلك وقد تضمن القرار ان يكون استخدام هذه القوة فى حده الادنى بمعنى الا تبدا المواجهة العسكرية مباشرة مع السفن التجارية والا يتم ذلك الا عند الضرورة القصوى وفى اقل حدود ممكنة .

فرصة اخيرة .. لصدام

ويقول د . محمد حسن الزيات رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب ومندوب مصر السابق فى الامم المتحدة ان مجلس الامن الدولى ـ بهذا القرار ـ يعطى فرصة اخيرة للرئيس العراقى صدام حسين لكى يتفادى الحرب ويتراجع عن موقفة لان المجلس وقف عند اخر المادة « ٤١ » من ميثاق الامم المتحدة الخاصة باجراءات المقاطعة الاقتصادية ولم يقرر ارسال قوات عسكرية دولية الى منطقة الخليج ..

ولكنه اذن للقوات الاجنبية الموجودة فعلا بناء على طلب حكومة الكويت الشرعية والحكومة السعودية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

بروز نظام القطب الواحد

بعد ساعات فقط من تفجر الأزمة الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، اتضح انها تجاوزت كونها ازمة اقليمية جديدة . فبسرعة قياسية بلغ رد الفعل الدولى الرافض لهذا الغزو ذروته ، في ظل توحد وتنسيق غير مسبوقين ميزا تعامل الدول الكبرى مع الازمة . وكان القرار الذى صدر من مجلس الامن بعد ساعات من الغزو ، والبيان الأمريكي السوفيتي الصادر بموسكو في اليوم الثاني ، بمثابة اشارة واضحة تدل على الخصائص الجديدة التى تميز المرحلة الانتقالية التى كان النظام العالمى قد ولج اليها بعد ان توارت مرحلة القطبية الثنائية .

ومن اهم هذه الخصائص عدم السماح بتفجير ازمات اقليمية كبرى جديدة ، وعدم القبول باى تحد للقواعد التى يتم ارساؤها كاساس للنظام العالمى البازغ وفي مقدمتها تقنين استبعاد اسلوب اللجوء الى القوة العسكرية لحل الخلافات .

لكن في الوقت نفسه ظهر من البداية ان هذه الأزمة ستكون اعمق مؤشر على عملية التشكل الجديد للنظام العالمى ، لكونها تعجل ببلورة معالمه الاساسية التى كان مرجحا ـ قبلها ـ ان تنضج بهدوء عبر تفاعلات معقدة خلال مرحلة انتقالية تمتد لعدة سنوات . فقبل تفجر هذه الأزمة ، كان هناك تصوران متباينان لمعالم هذا النظام الجديد : احدهما يميل الى انه ينحو في اتجاه القطب الواحد « الامريكى »، والآخر يرجح انه سيكون متعدد الاقطاب . ورغم ان التصور الأول « الواحدى » استند الى أسس قوية ، فقد ظلت ثمة مؤشرات تدعم التصور الآخر . فليس من السهل التهوين من قدرة الاتحاد السوفيتي على الاستمرار كقوة كبرى وخاصة مع تمكنه من حل مشكلاته الاقتصادية والقومية .

كما ان مشروع أوروبا ١٩٩٢ وتوحيد المانيا يعدان بخلق قطب عالمى جديد ذى قوة اقتصادية هائلة ، ليصبح مع اليابان قطبان جديدان .

والواضح ان هذا التصور الثانى « العقلانى » قام على افتراض ان المرحلة الانتقالية التى تمهد لنظام عالمى جديد لابد ان تستغرق وقتا كافيا لبروز القطب الأوروبى بصفة خاصة . لكن الأزمة التى فجرها العراق أوجدت متغيرا جديدا يفرض نوعية من التفاعلات التى تقود الى التعجيل ببلورة معالم النظام الجديد في اتجاه الواحدية ، قبل ان تتاح الفرصة المناسبة للتعددية .

فقد اوضحت الازمة ان ارساء أسس مرحلة مابعد الحرب الباردة تحتاج الى استخدام القوة في مواجهة أى تمرد على هذه الأسس . وبالتالى قدمت فرصة للولايات المتحدة لتاكيد دورها المتميز النابع من امتلاكها اكبر قوة عسكرية جاهزة للاستخدام بقيود اقل بكثير من التى تكبل القوة السوفيتية ، وبمستوى لاترقى اليه القوة الاوروبية .

لكن السؤال الذى قد يثار منطقيا هنا هو : لم اذن اندفعت الدول الكبرى الاخرى لدعم الاسلوب الامريكى في التعامل مع هذه الأزمة ؟ الواضح ان الازمة طرحت تحديا مشتركا على الجميع على صعيدين : أولهما تهديد المصالح الخاصة لكل من هذه الدول التى تتضرر من التقلبات المفاجئة التى تؤثر على قضايا الاستقرار خارج حدود منطقة الخليج ، وعلى الاقتصاد العالمى .

وثانيهما تهديد القواعد التى تتوافق كل هذه الدول عليها كأساس لمرحلة مابعد الحرب الباردة . ولذلك لم يكن ممكنا ان تتخلف أى منها عن المشاركة في عملية مواجهة التمرد العراقى على هذه القواعد ، رغم اختلاف بعضها حول بعض تفاصيل هذه المواجهة . ومع ذلك فرغم ضآلة هذا الخلاف ، إلا انه يعكس حرصا بدرجات متباينة على الحد من انفراد امريكا بقيادة المواجهة . ويدل على ذلك الاهتمام بتدعيم دور الأمم المتحدة .

والمرجح ان نشوب صراع مسلح لارغام العراق على التراجع يتيح استكمال التطور الحادث في اتجاه تكريس الواحدية القطبية كمعلم اساسى للنظام العالمى الجديد . لكن يظل مدى هذا التطور متوقفا على عوامل اهمها نجاح القوة العسكرية الامريكية في انهاء الأزمة بشكل جذرى ودون حرب طويلة وباقل قدر من التداعيات السلبية التى تبث الفوضى في المنطقة وتتيح لبعض دولها مثل اسرائيل او ايران انتهاز الفرصة لتحقيق مكاسب اقليمية □

وحيد عبدالمجيد



المصدر : الحـيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦/٢٠ أغسطس ١٩٩٠

ازمة الخليج ونهاية عصر (٣ من ٣)

الحسابات الاميركية: حدود دور الدول الاقليمية الكبرى

علي الدين هلال *

■ هناك نظرية بدات تروج في الاوساط العربية تقول بان الشهور الماضية كانت اقرب الى الشهور التي سبقت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانه كما ابتلع جمال عبد الناصر الطعم هكذا فعل صدام حسين، وان العراق استدرج الى فخ نصبته له الولايات المتحدة والقوى الغربية بقصد تحطيم القدرة العسكرية العراقية.

ومشكلة هذه النظرية ان التاريخ يبدو كمؤامرة او كقدر محتوم لا يملك البشر ازاءه حرية او قرارات، وهي تعفي اي حاكم او مسؤول من النتائج المترتبة على القرارات التي ياخذها. واصحاب هذا الرأي - او بعضهم - يقولون ايضا ان الحرب العراقية - الايرانية كانت هدف اميركا، وان الاميركيين زينوا للرئيس صدام حسين فكرة التدخل العسكري ضد ايران في ظروف عدم استقرارها السياسي وعدم انتظام امورها.

وبالطبع هناك مؤامرات في التاريخ ولكن التاريخ، ليس مؤامرة. ولا نستطيع قبول مثل هذا الرأي على اطلاقه لانه يعني في واقع الامر اسقاط المسؤولية السياسية والاخلاقية عن كل الحكام والمسؤولين بدعوى انهم انساقوا في ظروف ليست من صنعهم. والحقيقة ليست كذلك، وهذا الرأي يخلط ايضا بين المؤامرة وواقع ان هناك مصالح متعارضة ومتناقضة بين الدول وان كل دولة تسعى الى تعظيم مصالحها، وانها تستثمر اي موقف اقليمي او دولي لتحقيق ذلك.

وبالطبع ايضا فان الاميركيين والغربيين عموما لم ياتوا الى الخليج دفاعا عن الشرعية الدستورية في الكويت ولا دفاعا عن قواعد القانون الدولي التي تنتهكها اسرائيل صباح مساء، لكنهم اتوا دفاعا عن مصالحهم وطوروا الازمة في الشكل الذي يتفق معها وستحل الازمة ايضا بما يتسق مع ذلك.

فالهدف الاول هو النفط التي تزداد اهميته الاستراتيجية مع نهاية القرن العشرين. وحسب تقدير وكالة الطاقة الدولية فان اعتماد العالم على نفط الخليج سيزداد من ١٥ في المئة عام ١٩٨٩ الى ٣٥ في المئة عام ٢٠٠٠، وذلك بسبب ضخامة الاحتياطي الموجود في المنطقة وخروج المناطق الهامشية من انتاجه في السنوات المقبلة. كما تتوقع ان تسيطر ايران والعراق والسعودية على ٥٠ في المئة من سوق النفط في منتصف التسعينات.

وفي هذا السياق استوردت دول الجماعة الاوروبية ٤٤ في المئة من نفطها عام ١٩٨٨ من الخليج وفي عام ١٩٨٩ استوردت اميركا ٤٤ في المئة من اجمالي استهلاكها ومثلت تكاليفه ٤٠ في المئة من عجز ميزانها التجاري. وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تعتبر من اكبر دول العالم استهلاكا للنفط بينما لا تمتلك سوى ٤ في المئة من حجم الاحتياطي العالمي. ومن المتوقع في عام ٢٠٠٠ ان تستورد ثلثي ما تستهلكه. وفي هذا السياق تضاعف استيرادها من النفط السعودي خلال اربعة اعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ويصل نسبة ما تستورده اميركا من نفط السعودية والعراق الى ٢٥ في المئة من اجمالي استيرادها.

> « من وجهة النظر الاميركية، المسألة ليست اقتصادية ولكن سياسية في المقام الاول. ذلك ان نجاح العراق في ضم الكويت لا يؤدي فقط الى ازدياد نسبة سيطرته على النفط، ولكن يجعل العراق سياسيا القوة الكبرى في الخليج وفي داخل منظمة اوبك. »

واذا اضفنا الى ما تقدم ان تجديد شباب اقتصادات الاتحاد السوفياتي وشرق اوروبا يعني مزيدا من استهلاك النفط. فان الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم ستتجه تصديره الى الانخفاض مع زيادة استهلاكه الداخلي. ويترتب على ذلك ان النفط ستزداد اهميته الاستراتيجية في حقبة التسعينات وازاء ذلك لم يكن ممكنا ان تقف الولايات المتحدة من دون حركة ازاء ما يحدث في الخليج.

ومن وجهة النظر الاميركية فان المسالة ليست ان العراق يسيطر على نسبة اكبر من انتاج النفط واحتياطيه. فالعراقيون لن يشربوا النفط وسيقومون

ببيعه كما فعلوا في الماضي. المسالة ليست اقتصادية ولكن سياسية في المقام الاول. ذلك ان نجاح العراق في ضم الكويت لا يؤدي فقط الى ازدياد نسبة سيطرته على النفط ولكن يجعل العراق سياسيا القوة الكبرى في الخليج وفي داخل منظمة اوبك. ويستطيع من خلال وضعه السياسي الجديد ان تكون له اليد العليا في تحديد الانتاج والاسعار. ويترتب على ذلك ان اميركا لا تتعامل فقط مع مشكلة الكويت ولكن مع التداعيات السياسية لذلك على كل منطقة الخليج.

الهدف الثاني يتعلق بحدود دور الدول الاقليمية الكبيرة ومدى حرية هذه الدول في التصرف في اقليمها بعيدا عن توجهات النظام الدولي والقوة الغالبة فيه بعبارة اخرى ان الدول الاقليمية ذات النفوذ والتي تستطيع ان تعيد ترتيب الاوضاع في اقاليمها عليها ان تفعل ذلك في اتساق مع اولويات النظام الدولي.

ورات اميركا في السلوك العراقي خروجا عن هذه القواعد واستطاعت ان تحقق الاجماع في مجلس الامن اكثر من مرة حول ذلك. ولو كان العراق اكتفى باحتلال الشريط الحدودي بين البلدين او قام بعملية عسكرية محدودة لكانت الازمة اخذت ربما مسارا مختلفا. لكن الطريقة التي ادار بها العراق الازمة (ضم الكويت) اعطى اميركا والقوى الغربية الفرصة لايجاد شرعية دولية لتدخلهم في المنطقة.

واذا كان العراق خرج بسلوكه على حدود المسموح به، فان الهدف الاميركي لن يكون مجرد اخراج العراق من الكويت ولكن تحجيم القدرة العسكرية العراقية وتوجيه ضربة قوية لها تحول بينها وانجاز الطموحات التكنولوجية وبالذات العسكرية التي سعت اليها. وفي حال تصعيد العمل العسكري فقد يتطور الهدف الى تغيير شكل نظام الحكم في العراق.

لكن اميركا تريد تحقيق ذلك من دون خلق الفرصة الموضوعية لصعود النفوذ الايراني في الخليج، وهو ما قاومته اميركا لسنوات طويلة منذ اندلاع الثورة وفرضت حظرا عسكريا على ايران وارسلت اساطيلها الى الخليج في مواجهة تهديداتها. وهذه المعضلة التي تواجه اميركا من الارجح ان يتم حلها على المدى الطويل.

والهدف الثالث للولايات المتحدة هو اثبات ان النظام الدولي الجديد الذي يتشكل الان والذي تلعب في عملية تشكيله دورا اساسيا، قادر على مواجهة الازمات الاقليمية سياسيا من خلال الامم المتحدة وعسكريا من خلال التدخل المباشر من دون تعريض النظام الدولي للخطر ومن دون توتر للعلاقات بين القوى الكبرى.

هذه الازمة مناسبة مهمة لتثبت الولايات المتحدة لحلفائها انها القوى الاكبر في اطار المعسكر الغربي، وانها القادرة على الحسم في اوقات الخطر، وان الحديث عن تعدد القوى في النظام الدولي لا ينسحب على القضايا الامنية والاستراتيجية. وهكذا فان السلوك الاميركي ليس موجها للعراق والخليج وحسب ولكنه يتضمن رسائل الى اوروبا الغربية واليابان ايضا. وكانت الازمة مناسبة كي تتصرف الولايات المتحدة بما يتفق مع دورها الجديد في العالم، ولتتضح ادوار واحجام واوزان القوى المختلفة فيه.

ماذا تريد اميركا اذن؟ تريد تحجيم القوة العسكرية العراقية وتغيير شكل نظام الحكم في العراق، وتريد ضمان النفط انتاجا وسعرا، وتريد ان يفهم العالم انها حامية الامن، وتريد ان تستخدم الازمة لابراز دورها العالمي الجديد تحميها شرعية دولية مستمدة من قرارات مجلس الامن، وتريد في النهاية ترتيب الاوضاع السياسية والامنية في منطقة الخليج والشرق الاوسط في شكل جذري ، ولكن هذا موضوع يحتاج الى تحليل مستقل.

---

* استاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة



المصدر : المصــور

التاريخ : ١٩٩٠/٢١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



أزمة الخليج إلى أين ؟!

احتمالات الحرب.. إمكانيات السلام

• سباق اللحظات الأخيرة بين الحل والانفجار



المصدر : المصور

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● لم تكن دائرة حوار "المصور" الاسبوعية بقدر ما كانت سباقا محموما ثلاثي الأضلاع ..

الأول : كان عبارة عن انفاس العالم المقطوعة ، والثاني : مجموعة من المع عقول مصر ومن افضل خبراء واساتذة العلوم السياسية والاستراتيجية والقانون الدولي والأمن القومي ، والثالث : تسارع الأحداث من حولنا ، المفتوح على جميع الاحتمالات في دراما الركض نحو الكارثة .

كان الجميع يحاول النهوض بأحرف اللغة العربية ، والوقوف بالتصورات حتى تصبح في مستوى الحدث .

كانت الأسئلة مطروحة ، السؤال يقف وراء السؤال :

هل مازالت هناك إمكان استعادة الجهود العربية لدورها في احتواء الأزمة في اطار عربي ؟

وما الفرص المتاحة لذلك ؟

وإلى أي مدى يمكن ان ينجح الحصار الاقتصادي للعراق في فرض حل سياسي للأزمة ؟

وأخيرا : هل يمكن ان نقف بالخيار العسكري الذي اصبح وشيكا عند حدود التهديد به فقط وتجنب استخدامه . لأن تداعياته سوف تكون فادحة الثمن على كل المستويات وربما يخسر الجميع - واولهم العراق - الجلد والسقط ، اذا ما حدث الانفجار القادم ؟

ثم ما شكل هذا الانفجار؟

كان هذا جزءا من تساؤلاتنا ..

اما محاولات الاجابة فقد قدمها :

السفير محمد حافظ اسماعيل مستشار الأمن القومي الاسبق ، والسفير تحسين بشير المتحدث الرسمي ورئيس وفد مصر في الأمم المتحدة الاسبق ، والدكتور علي الدين هلال مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة القاهرة ، واللواء احمد عبدالحليم الخبير الاستراتيجي بمركز دراسات الشرق الأوسط ، والدكتور احمد يوسف احمد استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والدكتور حسام عيسى استاذ القانون بجامعة عين شمس ●●

أعد الحوار للنشر:

سلامة مجاهد

سليمان عبد العظيم

حسن صبري

أشرف الجداوي



المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● المصور : الأزمة العراقية الخليجية وتداعياتها هي واحد من اهم الموضوعات التي نناقشها بل واخطرها واعتقد اننا جميعا اجتهدنا في ان نجد اسبابا حقيقية لهذه الأزمة ، وركز بعضنا على الأسباب الآنية المتعلقة بفشل التفاوض بين العراق والكويت ، وبعضنا تصور ان الغزو كان نتيجة فشل محادثات جدة ، لكن كان من الواضح ان كثيرا من الشواهد تؤكد ان الغزو كان مرتبا قبل محادثات جدة بل إن بعض الرؤى تتصور ان الغزو كان مرتبا حتى من قبل انشاء المجلس الرباعي ومع ذلك فإن كل هذا يدخل في اطار التكهنات - فلنترك كل مايمكن ان نسميه ظروفا انية ملموسة لنسال عن الأسباب البنيوية والهيكلية التي فرضت ماحدث ؟ وهل ماحدث كان لابد من وقوعه ؟ ..

● ● د . احمد يوسف : اتفق معكم في اننا لابد ان نتجاوز الأسباب المباشرة والآنية لما وقع إلى الأسباب البنيوية ، او الهيكلية بطبيعة الحال ، لابد ان هناك اسبابا مباشرة لما حدث - نعلم ماهو مذاع عنها وهناك بعض المعلومات في الوقت نفسه عن هذه الأسباب المباشرة - ليست في ايدينا الآن - وانا اتفق معكم لأن البعض احيانا يركز على الأسباب المباشرة على نحو قد يبعد بنا عن الأسباب الحقيقية الاكثر اهمية - والبعض الآخر ينحو إلى تفسيرات قد تفيد في اغراض الدعاية السياسية لكنها لاتقدم ولاتؤخر ، كان يقال ان صدام رجل مجنون ، او دموى .. الخ ..

هذه الأسباب يجب ان نتجاوزها لنحاول رؤية الأسباب الحقيقية ، سوف ابدا من هيكل النظام العربي او مايمكن ان نسميه بنية النظام العربي او ماكان يشار إليه في بعض الدراسات احيانا بتعبير الاقتصاد السياسي للنظام العربي ، ومن الانصاف توضيح ان كثيرا من الدراسات اشارت إلى هذه الظاهرة ، وافادت بان النظام العربي يعاني من خلل كبير في توزيع موارده ، وعناصر قوته ، واتحدث تحديدا هنا عن عنصرين اساسيين - يبدو لي ان لهما علاقة مباشرة بما حدث هما توزيع الثروة وتوزيع السكان ، فالنظام العربي يتميز بتباين واضح في قضيتي توزيع الثروة وتوزيع السكان ، هو مايتمثل تحديدا في ميزان القوى البشرى بين العراق والكويت وميزان الثروة بين دول الخليج وبين دول مثل مصر وسورية ، ما يؤكد ذلك ، يجب ان نعترف اننا نظرنا طويلا - ولا اعلم استثناء لهذا - نظرنا لهذه الظاهرة باعتبارها تمثل خللا في قدرات النظام العربي على مواجهة العدو الخارجي ، لكن لم ننظر إليها ابدا باعتبار انها يمكن إن تولد خطرا من دولة تجاه اخرى داخل الوطن العربي ، كنا نتحدث حقيقة عن التناقض بين الثروة والفقر في الوطن العربي لكننا كنا نتصور انه تناقض ثانوى بمعنى انه سوف توجد خلافات ومشاكل لكن لايمكن ان يصل الأمر إلى صدام مروع بين دولتين إحداهما كبيرة واخرى صغيرة من حيث عدد السكان ، وإحداهما قوية والاخرى تكاد تكون بلا قوة عسكرية ، اذن غزو العراق للكويت يمثل نقطة تحول في السياسات العربية من هذه الزاوية بمعنى انه لأول مرة يفضي التباين في توزيع السكان وتوزيع الثروة إلى خطر ينبع من داخل الوطن العربي ضد السلامة الاقليمية لدولة عربية اخرى .

إذن نحن إزاء تناقضات في السكان وفي الثروة والغنى ، يجب ان نكون موضوعيين في انه يبدو ان قطاعات من الجماهير وربما من النخب العربية كانت ترصد بعض الممارسات لنظم خليجية معينة في قضايا الثروة وتكتم شيئا ما ، لأنني حقيقة لا استطيع ان اجد تفسيرا لموقف بعض النظم العربية المؤيدة للغزو العراقي للكويت .. ما لم اجد عوامل متعددة منها هذا العامل ..

شعار العدالة الاجتماعية حق أم باطل ؟

وهذا ما اتاح للرئيس العراقي ان يطرح شعارا كالعدالة الاجتماعية العربية ويلقى بعض الصدى .. وارجو ان تتاح فرصة اثناء الندوة لمناقشة هذا الشعار حتى لاتطرح شعارات سليمة يقصد بها باطل .. هذه نقطة تعود إلى بنية النظام العربي ذاته ، النقطة الثانية تعود إلى ما اسميه بالدور العراقي ، فمنذ تولى الرئيس العراقي رئاسة الجمهورية رسميا في ١٩٧٨ ، كان واضحا ان هناك رؤية محددة

لدى القيادة العراقية ترى للعراق دورا لم يحدد بانه دور عربي ولكن دور تاريخي والرئيس صدام له خطبة مشهورة فى ١٩٧٩ يقول فيها تقريبا مانصه ، لقد دار التاريخ دورته وحطت على العراقيين مرة اخرى اعباء القيام بدور تاريخي ، واعتقد انه يلمح بهذا إلى الخلافة العباسية .. وقال إن العراقيين سوف يقصرون كثيرا مالم يقوموا بهذا الدور ، نحن إذن إزاء رئيس عراقى يمتلك رؤية محددة لدور على العراق ان تقوم به ، وكانت هناك علامات واضحة على محاولة الاستباق للقيام بهذا الدور ، مثلما بادر بالدعوة لمؤتمر بغداد ١٩٧٨ بمحاولة عزل مصر على اساس ان يكون العراق هو الوريث الأساسى لهذا الدور ، وكنا كثيرا فى لقاءاتنا مع المثقفين العراقيين نستمع إلى ترديد لنغمة انه آن الأوان لاسقاط نغمة الدور القيادى المصرى ، وكنت اتصور ان هذا مرتبط برغبة عراقية بديلة فى القيام بدور ، وحقيقة لم يكن هناك من يردد نغمة دور قيادى مصرى .

● اصطدم الدور العراقى بعد ان بدا انه حقق صعودا معينا فى اواخر السبعينات بعقبة الثورة الاسلامية الايرانية ثم بالحرب العراقية الايرانية طيلة ثمانى سنوات ، فتوقفت إلى حين طموحات الدور القيادى العراقى لكنها سمحت له فى الوقت نفسه بتكوين قوة عسكرية غير مسبوقة يستطيع ان يضعها فى خدمة تحقيق مطامح هذا الدور بعد وقف اطلاق النار .. انا واحد من الذين تطلعوا إلى دور العراق القومى وقتئذ ، واعتقد اننى من اوائل الذين اصابهم الاحباط مع أول فعل مؤثر بعد وقف إطلاق النار ، لانه تمثل فى دعم ميشيل عون فى لبنان بالسلاح ، وبالتالى لم تكن البدايات مبشرة ، ومع ذلك سمح لنا التوقف عن دعم ميشيل عون - بعد فترة - بان نؤمل بالمستقبل . وقد يفيدنا هذا فى التنبؤ - لان القيادة العراقية كثيرا ماتراجعت فى الوقت المناسب .. تراجعت بعد التوغل فى الأراضى الايرانية وانسحبت إلى الحدود الدولية ، الآن تسلم بمطالب ايران فى شط العرب ، تراجعت ايضا عن تاييد ميشيل عون وربما يكون فى هذا بعض الأمل .

جربت القيادة العراقية حظها فى محاولة تزعم منطقة الخليج ككل خلال الحرب العراقية الايرانية وفشلت ، وبالتالى بدا ان المجال الحيوى الطبيعى هو الدول العربية الصغيرة ، ومن هنا كان التركيز على الكويت ، ربما كانت هناك اسباب عراقية خاصة متعلقة بالأزمة الاقتصادية واعباء مابعد الحرب ، واكتفى بذلك فى هذا الصدد ..

العراق آخر من يطرح قضية العدالة الاجتماعية

● المصور : فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية اعتقد ان المداخلة هنا اساسية لانها من الحجج التى استخدمت بعد الغزو لتبريره ، اعتقد لو ان القضية هى قضية عدالة إجتماعية فعلى الاقل كان من الاولى ان تكون هذه القضية مصرية اكثر مما تكون قضية عراقية ، فالمصريون دفعوا اكثر .. وضحوا اكثر وخسروا اكثر وبذلوا جهدا اكبر ومع ذلك فالرؤية المصرية لم تقل - على اختلاف كل مناحى الفكر - إن هذه هى الطريقة المثلى لتوزيع العدالة الاجتماعية واول مرة سمعنا فيها كلمة العدالة الاجتماعية من بغداد عندما كنا مع الرئيس مبارك ، وخرج الرئيس صدام يريد بالفعل - وهذه وقائع - ان يقول للمصريين لاتقلقوا لن يكون هناك تدخل عسكرى ، القضية من الممكن ان تنهيها متصرفية البصرة .. لكن إلى متى؟ انتم حاربتم سنوات طويلة ، ودفعتم ، فماذا اخذتم؟ وبالتالى نحن نتصور ان قضية العدالة الاجتماعية التى ركز عليها بعد ذلك الرئيس صدام كانت محاولة لاستلاب تاييد الشارع المصرى والشارع الاسلامى .. هل نتصور بالفعل انه كان هناك اجتهاد سياسى عراقى حقيقى لوضع هذه القضية فى إطار واضح وصحيح بحيث تكون القضية مطروحة للنقاش؟

● ● د . احمد يوسف .. انا متفق معكم فى ان الشعار قصد به الحشد السياسى لان الطرح العراقى كان مفاجئا ولم يكن موجودا فى ادبيات القيادة العراقية . ثانيا



ان القضية لم تطرح كعدالة اجتماعية وإنما كانها ضريبة امن قومى عربى وهى شىء مختلف عن العدالة الاجتماعية ، كان العراق الذى حارب يريد تمويل المجهود الحربى ، وهذه ليست قضية عدالة عربية ثالثا انها قضية تطرح من بلد غنى إزاء بلد غنى فالعراق بلد غنى وحقيقة الأمر ، اننا إذا طرحنا قضية العدالة فالجديرون بطرحه دول مثل موريتانيا والسودان واليمن وربما تاتى مصر بعد ذلك لكن ليست العراق او غيرها ، بعد ذلك تاتى ملاحظة مهمة تتعلق بالآلية . من المكلف بتحقيق العدالة الاجتماعية العربية ؟ هل هو نظام عربى يتصادف انه يملك قوة عسكرية ، وهنا قد تصبح المسالة مرادفة لنوع من انواع البلطجة السياسية اكثر منها نوعا من العدالة الاجتماعية ؟! أم انها كقضية حقيقية من الممكن ان تطرح على مؤسسات النظام العربى ككل ويجب ان نصل فيها إلى موقف لحل هذه المشكلة .

الفوضى فى العلاقات العربية اكبر من النظام العربى

● ● السفير تحسين بشير : فى الحقيقة ، موضوع النظام العربى فيه الكثير من الضبابية ، يتكلم الناس عن النظام العربى ، كان هناك نظاما موجودا وانا اقول ، إن الفوضى فى العلاقات العربية اكبر واهم من النظام العربى ، ثانيا : يقوم النظام العربى على نظم شخصية ، حتى ولو كان هناك حزب بعث فى العراق ، فالكلام عن القيادة فيه الكثير من الضبابية ، وانا هنا اعنى شخص صدام حسين والعنصر النفسى فى صعوده للسلطة وتصرفه كرئيس فى العراق وهذا عنصر رئيسى .

ثالثا : النظم العربية هى نظم تقليدية قبلية او نظم تسعى للانتقال من اوضاع عسكرية إلى اوضاع ديمقراطية ، لم تستقر بعد ، وبالتالى ،،فالنظام العربى هو نظام فى دور التكوين .

بعد ذلك ارى انه كان بمقدور الرئيس صدام حسين ان يحقق للعراق العدالة الاجتماعية ودفع ضريبة الأمن العربى والحصول على اكبر درجة من الدعم والتكامل العربى ، لو صبر قليلا وطلب من دول الخليج ان تتعاون معه .

وبدلا من ان يقيم صداقة تاريخية بين الشعبين العربى والايرانى اللذين إرتبطا بالفعل بعلاقات جوار تاريخية ، اصطنع خلافا مع الخومينى وحارب ايران وادخل العرب فى صراع رهيب مع ايران فى الوقت الذى كنا نبدا فيه الاتفاق لحصر سياسة الاعتداء الاسرائيلى - ، وكان الخلاف فقط مذهبيا ، وراح ضحية هذا الصراع مئات الالوف من العراقيين والايرانيين وانفق ١٥٠ مليار دولار على الحرب ، إذن عملية العدالة الاجتماعية ، ودفع نفقات الحرب ، عملية لاتخضع لمعيار موضوعى لكنها ترجع لعقيدة حب الذات ، والآن هو يضع النظام العربى والنظام الشرق اوسطى والعالم فى مازق وامامه اختياران إما ان يتصرف كوطنى عراقى عربى - وإما ان يتصرف كشمشون !

ومايحدث الآن انه يخرج كل ٢٤ ساعة بمبادرة ولم يخجل ان يكون من ضمنها الاستسلام الكامل بعد ٨ سنوات من الحرب لايران ليعود إلى ما قبل نقطة الصفر قابلا كل شروط شاه ايران الذى سبق ان وصفه بعميل الاستعمار ! من هنا فإن الحديث عن قيادات هو تلبيس للامور بما لاتلبس فالنظام العربى لن ينصلح إلا إذا كان فى اتخاذ القرار ، مشاركة سياسية مفتوحة ومشاركة قانونية .

● ● المصور : سيادة السفير انت لاتجد من هذه الاسباب البنيوية سببا صحيحا إلا طموح صدام ؟ .

● السفير تحسين بشير : طموحه فى غيبة نظام عربى .

● الدكتور حسام عيسى : لدى ملاحظة على كيفية الدخول إلى الموضوع ومايدور من مناقشات فنحن بعيدون عن السوقية الدائرة فى مناقشة الموضوع فى اجهزة الاعلام ، لكن هناك نقطة . اننا لانستطيع ان نقول الشىء ونقيضه فى الوقت نفسه ونكون بصدد تحليل ، بمعنى اننا لانستطيع ان نقول إن قيادة مصر الكبيرة كانت فى غفلة من امرها وهى تؤيد العراق طوال حربه مع ايران ، وان حربه مع ايران تمثل رغبة رجل مجنون ، وان كل التاييد بالسلاح وغيره كان لمجرد اننا انسقنا ولم



المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

الدكتور أحمد يوسف أحمد :

● مصلحة صدام وأمريكا فى تفادى القتال بشرط عدم ضياع الهيبة

● القيادة العراقية كثيرا ماتراجعت .. مثلما حدث فى موقفها من مصر وميشيل عون وإيران

نكن نعرف ، هذا شىء غير معقول .. فلا يمكن ان نضع اليوم حرب ايران فى الجانب السلبى لصدام حسين وإلا فلماذا كنا نؤيده ؟!

السادات كشف النظام العراقى بمساعدته فى حرب ايران

● ● المصور : نحن هنا إزاء وقائع وواجبنا تصحيح الوقائع ، نحن كمصريين تدخلنا لسببين ، وتدخلنا فى ظرف محدد ، نحن تدخلنا ، ونعتقد ان ذلك كان من ابرع مافعل الرئيس الراحل السادات لأنه استطاع ان يثبت بالفعل ، انه كثيرا ماتكون المنافع الآنية والقطرية هى الأساس وتغلفها شعارات كبيرة ، والذى حدث بالفعل انه كشف بمساعدته ان هذا النظام الذى قاد العصيان على مصر ، سرعان مالجأ إلى مصر عند الحاجة ـ ثانيا نحن لم نتدخل إلا بعد ان احتلت أراض عراقية ونعتقد ثالثا ايضا ان مصر رغم مساعدتها للعراق كانت حريصة على ان تجعل الحرب محصورة فى إطار عراقى ايرانى دون ان تصبح حرب الفرس مع العرب ولا حرب المجوس مع العرب !

● د . حسام عيسى : انا لا اطرح القضية من ناحية الفرس او المجوس .. ارى اننا لا نستطيع ـ ونحن فى مسيرة العقل ـ ان نقول إن المدافعة عن الجبهة الشرقية ، وبطولة الدفاع عن الأمة العربية لايمكن ان تتحول لتصبح الحرب العراقية الايرانية نتيجة الجنون .. النقيضان معا لايمكن قبولهما وعلينا ان نختار واحدا فقط .

● المصور : نحن معك فى ان الكثير من الحوارات نزلت بمعاملة هذه القضية إلى مستوى غير مطلوب ولكن نحن نتكلم فى حدود المنبر الذى نملكه ـ ونعتقد اننا لانلجأ إلى مثل هذا ، ولتطمئن ان هذا الاسلوب ليس اسلوبنا ، لكن انظر لما يحدث هناك لمجرد انك اختلفت معه ، فانت اليوم العميل الامبريالى ، والكتاب المصريون خونة والشارع المصرى مافون .

الغياب التاريخى لدور مصر وراء ماحدث

● د . حسام عيسى : انت تضعنى فى موضع الدفاع عن شىء لا ادافع عنه ، كل ماأقوله اننا لا نستطيع ان نقول الشىء ونقيضه فى الوقت نفسه .. النقطة الأخرى تتعلق بالأسباب البنيوية ، فالقضية التى اثارها الدكتور احمد يوسف هامة جدا ، فلا العراق طبعا دخل من اجل الدفاع عن العدالة الاجتماعية العربية ولا هذا وارد ،



كما كان للاسلوب الذى اتبعته بريطانيا فى تقسيم الدولة العربية بعد سقوط الامبراطورية العثمانية فى الحرب العالمية الاولى دوره فى خلق اوضاع ترتب عليها مشكلات حدود فيما بعد استمرت حتى الآن ومنها مشكلة الحدود بين العراق والكويت .

ولاشك ان اكتشاف النفط فى منطقة الخليج كان احد الأسباب التى دفعت بريطانيا فى ذلك الوقت إلى رسم الحدود حتى تستطيع ان تستمر سيطرتها على انتاج هذا المصدر الهام للطاقة .

ولعلنا نرى فيما اقدمت عليه القوى العظمى منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم من إجراءات ترجع فى الأساس إلى الرغبة فى ان تكون لها الهيمنة المستمرة على مناطق الانتاج وخطوط المواصلات للنفط إلى مراكز استهلاكه فى اوربا وامريكا وبذلك فنحن لانخلى القوى الكبرى من مسئوليتها عما حدث اخيرا من صدام مروع بين العراق والكويت .

دول الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل ، قبائل لها اعلام

● السفير تحسين بشير : لى نقطة خلاف رئيسية مع تحليل السفير حافظ اسماعيل .. انا اوافق ان الدول الكبرى تعى مصلحتها .. فامريكا تتدخل لأجل البترول ، والدول الغربية خاصة امريكا فى الـ ٥٠ سنة المقبلة سوف يتاثر ٣٠ ٪ من استهلاك كل مواطن فيها ببترول الخليج لكن ان نقلب السبب والنتيجة يكون ذلك هروبا من مواجهة الامر الواقع . فالكويت كانت اكثر استقلالا من العراق فى الحكم العثمانى ، لان وجود الانجليز فى جانب اعطاها وضعا عاما ، قرن قبل ان تستقل العراق ، وكما كانت الكويت جزءا من قضاء البصرة ، كانت العراق كلها يحكمها قائمقام عثمانى . فعملية الوحدة ليست عملية سطو .. فالوحدة عندما تمت بين دولتين عربيتين احداهما ماركسية والاخرى غير ماركسية - اتفقتا فى المصالح .. لم يقل لهما احد شيئا ، لا من العالم الغربى ولا الشرقى ولا من العالم العربى ، كذلك الدول الاوربية تتحد فى نظام اوربى ، له حركات واضحة ، يشارك فيها الشعب والقانون ، واتخاذ القرار ليس فوقيا ولا علويا ، وهناك فرق بين وجود امة عربية وبين وجود نظام عربى ، انا ادعى ان هناك امة عربية مجزاة إلى دول واقطار تسعى للوجود . وانا صاحب القول المشهور ان الدول فى الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل ، قبائل لها اعلام ، فيما عدا مصر ، فهى الدولة الوحيدة القومية ، الدول الأخرى تحكمها مسائل قبلية فهذا من تكريت وذاك من بنى كوهين او ليفى .. وال الصباح وغيرهم .. لكن لم يضرب احد الرئيس صدام ليغزو ايران ولا يكفى ان نقول انه اوعز اليه . فالمسئولية مسئوليته ، لم يعز احد لصدام ان يسطو ويحارب - ليس اسرائيل بل الكويت ليستولى عليها بعد ان حيد مصر وبقية الدول - وله مصالح ذاتية شخصية فى حل مشكلته ، اقتصاديا عليه ديون قدرها ٦٥ مليار دولار منها ٣٠ مليارا لدول عربية سوف لا يسددها ، مصر عليها ٦٥ مليارا لدول ستضطر للتعاون معها ، الدين العربى منها ٧ مليارات فقط وهناك مسئولية تتمثل فى غيبة النظام الداخلى القائم على المشاركة واتخاذ القرار وهناك طموحات عربية ، فالعربى مهان فى اطار المشكلة الفلسطينية اهملته امريكا والعالم كله ، كذلك العربى مهان فى دوله حتى الدول التى تعطيه الأموال لاتعطيه المشاركة .. مما ادى الى ظهور امثال القاقيع لتسيطر وكذلك ديكتاتوريات ديماجوجية ، تطرح لنا الحق الذى يغطى مطالب شريرة ، مثلما هذا الذى يريد ان يكون بطلا بغض النظر عن الاضرار التى تلحق بالشعبين العراقى والعربى ، هذه هى الخطورة ، اما وجود استعمار ومصالح فامر قائم باستمرار .. لماذا نخدم هذه المصالح .. هاهو الآن يخلق الموقف الذى جعل دخول القوات الدولية يصبح مطلبا .. من الذى وضعنا فى هذا المازق ؟! هذه مسئولية شخصية تقع على قيادات غير مسئولة نجحت فى ان تضحك علينا ، وبعد ان توقفت حرب صدام مع ايران حاول تحويل عدم النجاح إلى نجاح ، مثلما ضيع الفاو وعندما استردها قال إن هذا انتصار



المصدر : المصور
التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن ما اريد ان اقوله ان هذه القضية مطروحة فى الوعى العربى ، بمعنى الثروة وعدم استخدامها الاستخدام الامثل ، لا فى التنمية العربية ولا فى مواجهة العدو الصهيونى .. وحلم الوحدة العربية قائم على اساس ضم الثروة إلى القوة البشرية لخلق قوة عظمى فى المنطقة ..

النقطة الثانية الخاصة بالدور العراقى ، اعتقد ان قضية الجيش المكون من مليون فرد قضية تشكل ضغطا هاما جدا .. لكن هناك نقطة بنيوية ثالثة ارجو ان نطرحها بشجاعة وهى الغياب التاريخى للدور المصرى الذى بدأ منذ ١٥ سنة ولا اقصد بذلك محاولتها لاستعادته الآن فقد ادى هذا الغياب إلى ماحدث ، فمصر لم تعد تلعب الدور التاريخى - وهى الوحيدة المؤهلة لان تلعبه - هذه القضية ينبغى ان تطرح وبشجاعة ليس لادانة لحد ولا للتحقيق مع احد وانما لنفهم اهمية هذا الدور وضرورته وماهى العناصر الاساسية لبستعيد الدور المصرى وجوده ليمنع مثل هذه المغامرات والانتهاكات !

● ● المصور : هل بالضرورة ان يكون الدور التاريخى لمصر ، فى عالم متغير ، هو دور الزعامة المنفردة التى تملى فيجيب الآخرون ، والتى تقول فيسمع الآخرون أم أن العصر وجب دورا مصريا جديدا يختلف عن الدور الذى اتاحته لنا فترة الستينات .

● د . على الدين هلال : اريد العودة إلى سؤال البداية عن بنية النظام العربى ، المقصود عندما اقول « بنية الشىء » هو البيئة التى سمحت بسلوكيات او ظواهر معينة تحدث ، وليس عن الأسباب المباشرة لحدث من الأحداث - الدكتور احمد يوسف ذكر بعض الأشياء ، اريد أن اضيف اليها مظاهر اخرى واعتقد انه ليس المطروح علينا - هل هناك نظام عربى أم لا ؟ ولكن المطروح هل النظام العربى ضعيف أم قوى ، لاننا فى مجال إثبات وجود النظام العربى ، نستطيع أن نتحدث عن الاطر المؤسسية العربية ، ابتداء بجامعة الدول العربية التى سبقت قيام الأمم المتحدة إلى عشرات المؤسسات والتنظيمات العربية الرسمية وغير الرسمية التى يزيد عددها على ٣٠٠ هيئة ، كشافة وجوالة واتحادات كرة قدم وسلة .. الخ ..

كذلك هناك ثقافة عربية سياسية مشتركة .. فكل عربى من الخليج إلى المغرب تشده قضية فلسطين ، اى ان هناك اهتمامات وشواغل وقضايا يلتف الناس حولها ، وإلا فكيف نفسر مايذهب إليه الرئيس مبارك عندما يقول بيان إلى الأمة العربية .. فكونى اخاطب الأمة العربية فإن ذلك يمثل اعترافا بوجود جسد سياسى ومعنوى اسمه الأمة العربية .. اخاطبها ليس كزعيم مصرى فقط ولكن كرجل عربى اناشد واتحدث وامارس .. ومن هنا فمن حقنا وواجبنا ان نقول إن هذا النظام العربى ترد عليه عيوب ومثالب ولنا مشاكل كثيرة معه ، واتصور ان جزءا من سلوكيات النظام العربى يتسم بعدم توافر المكاشفة والمصارحة ، بمعنى اننا نتصور ان المشكلة التى لانتحدث عنها غير موجودة ونتصرف على اساس انها غير موجودة وفجأة تظهر ، على سبيل المثال ، هناك عديد من مشاكل الحدود بين البلاد العربية معلقة ولانتحدث فيها ، فبيننا وبين السودان مشكلة ، هناك فى الخليج غير موضوع العراق وايران عديد من المشاكل الحدودية والسكوت عنها هو تصور ندع الفتنة نائمة ، واعتقد ان هذا منطق مغلوط ويقود إلى كوارث بالشكل الذى يمكن أن نصادفه بين لحظة واخرى .

الأمر الثانى ، الخلط بين الواقع والامانى بمعنى اننا نتحدث عن نظام امنى عربى ونتصور انه موجود وكان الحديث عن امر مايعنى وجوده - لدينا - وهذا غير صحيح .. فالحديث عن مجلس للتعاون العربى تبعه تصور انه اصبح مؤسسة قائمة ولها ركائز فى الواقع .. الخ .. لذلك اتصور ان الحديث حل محل الفعل فى الكثير من الأمور الخاصة بالنظام العربى .. مثال آخر .. يتحدثون عن مجلس للتعاون الخليجى وقوات مشتركة هى قوات درع الجزيرة وتقوم بمناورات مشتركة ويحدث



المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السفير تحسين بشير :

● سيناريو الحرب يفقد العرب قدرتهم الضعيفة على المبادرة

● العراق أخل بالتوازن الاقليمى ولم يعد بمقدور العرب ردعه عسكريا

تصور علم وكان هذه فعلا موجودة وقائمة .. وننسى ان الواقع الحقيقى ان هناك فراغا امنيا واستراتيجيا فى منطقة الخليج ، وهذا الفراغ هو ماملأته الآن القوات الغربية والأمريكية !.

الأمر الثالث ويرتبط بكلام السفير تحسين بشير : اتصور – انه يتمثل فى ان السلوكيات العربية تنتقل من النقيض إلى النقيض ، اى عندما تتصادق دولتان او نظامان للحكم ، يتناسيان كل الاختلافات ويتظاهران بالصداقة الكاملة وكأنه لايوجد خلاف وعندما يختلف بعضنا مع البعض الآخر نحرق كل الجسور ..

وهذا نابع من شخصانية النظم السياسية بمعنى ان النظم السياسية ليس لديها رأى عام ولا قوى سياسية وأحزاب ومشاركة سياسية تحترمها وبالتالى نزعات القائد السياسى هى التى تحدد مصائر ذلك وتنقله ومعه جهاز الاعلام والخارجية من نقيض إلى نقيض . الأمر المؤكد ان مفهوم الزعامة العربى فى حقبتى الثمانينات والتسعينات يختلف اختلافا بينا واساسيا عما قبل ذلك ، فالدور المصرى او الزعامة المصرية فى الأربعينات والخمسينات حتى منتصف الستينات استندت إلى قاعدة مادية . تمثلت فى وجود فجوة كبيرة فى مجمل قدرات القوى الوطنية بين مصر من ناحية وبقية البلاد العربية .. اى ان الزعامة المصرية لم يكن مصدرها مجرد رغبة او طموح وانما استندت لواقع مادى لم يعد قائما الآن اى انه لاتوجد دولة عربية تمتلك كل عناصر القدرة الشاملة ، ناهيك عن تغيير الوضع الدولى وتغير المزاج العربى .. ناهيك عن الاستفادة من دروس الخبرات السابقة .. والزعامات فى تصورى مفهوم يأتى من خلال الرضاء المشترك والاقناع المشترك واتخاذ المبادرة لحل المشاكل العربية وايجاد مخارج عربية وليست بالقهر ولا بالفرض او بالقسر ، والأمر الغريب ان الرئيس صدام حسين ، له خطب طويلة فى هذا المعنى !.

اختلاف التجانس بين الدول العربية احد اسباب ماحدث

● ● حافظ اسماعيل : كل الأسباب التى ذكرت الآن مجتمعة تمثل مصدرا للأزمة التى نعالجها وانا اضع اختلاف التجانس بين الدول العربية وبعضها ليس فقط من ناحية الثروة والسكان ولكن من حيث التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتطور العلمى من ضمن الأسباب التى أوجدت مجالا للاحتكاك بين الدول العربية وبعضها .



المصدر : المصور
التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

عظيم ، وعندما قتل نصف عليون ايرانى سمى ذلك انتصارا عظيما .. حاول صدام ان يخلق جوا جديدا فقال .. نحن فى فترة جديدة من العمل العربى تقوم على عدم التفرقة بين الرجعيين والثوريين ، يجب ان نتعامل على أساس المصلحة المشتركة ، ندخل فى اتحاد رباعى - وانا كنت احد المعارضين لهذا الاتحاد لانه لم يجئ من القاعدة ، ولأن مسلك صدام والبعث العراقى لم يكن مختبرا ، وهذه عملية ضحك على ذقون الشعوب وعبث بها ، فعندما اغتال العمال المصريين ولم نحقق وبدانا نجامل ، وعندما اكل اموال العمال المصريين وقدمها هدايا للزعماء العرب فعل مافعله الطفل الذى قتل أباه وذهب امام القاضى ليقول له كن رحيما لأنى يتيم !!.

المسئولية وضمان فاتورة الدفاع

هذه امور غير مقبولة فى النظام العربى وإذا أردنا عمل نظام عربى فلابد أن تكون هناك مسئولية للحاكم ودور للجماهير فى اتخاذ القرار فى غيبة ذلك سوف يستمر النظام العربى فى حالة فوضى وعندما تحاصره الفوضى سوف يأتى بقوى اجنبية لتخلصه من مازق محدودة ! والمشكلة الرئيسية ماهو ضمانى فى هذا النظام العربى لحق العامل المصرى الفقير الذى فقد نتيجة عمله وعرقه فى العراق ثم فى الكويت وقبل ذلك فى ليبيا ... من اين ناتى بالقول إن هناك نظاما عربيا والمصرى الذى يعمل فى ايطاليا او فرنسا يحصل على حقوقه او حتى الحد الأدنى من هذه الحقوق .. ما ضمانى فى ظل هذا النظام العربى لمشاركة العرب - بعد الحرب - فى دفع فاتورة الدفاع .

الفراغ الامنى فى المنطقة والمشكلة

● المصور : اعتقد انه من واجبنا .. ونحن نتكلم عن الفراغ الأمنى أن نقول أن هناك قمة عقدت تحت مظلة ما اسموه بالأمن القومى ، وواقع الأمر اننا عندما ذهبنا الى القمة لم نجد ورقة واحدة مقدمة عن موضوع الأمن القومى ، وهناك كلام عن امن الخليج وارتباطه بأمن مصر ، قضية الفراغ الامنى الموجودة بالمنطقة ، وهل هى احد الأسباب البنيوية التى شجعت على ما حدث .

●● اللواء احمد عبدالحليم :

إضافة لما ذكر ، فى رأيى ان من اهم الأسباب البنيوية لما حدث ، هو تخلف النظم السياسية العربية عن مواكبة المتغيرات التى تحدث على جميع المستويات .

وانا اعنى بالتحديد هنا عنصر القيادة ، فالرئيس صدام حسين يصر على الشخصية الكارزمية بالشكل الذى فرض خلال الخمسينات ، بواسطة شخصيات مثل الرئيس "جمال عبدالناصر" ، "نهرو" ، "تيتو" ، ونسى ان الوقت قد تغير وان الدليل على ذلك هو دولة المؤسسات ، الديمقراطية ، المشاركة الشعبية ، وحرية الرأى . الخ .. من اسس الدولة الحديثة ، واذا تكلمنا عن النظام الاقليمى العربى ، والأمن القومى بشكل عام دون الدخول فى اية تفصيلات .

نجد أن هناك من الآليات ، والنظم ، والترتيبات التنظيمية الموجودة ضمن بنود الدستور الأصلى لجامعة الدول العربية ، ما يؤمن الأمن القومى العربى ، لو حسنت النوايا ، ولو قام كل طرف من الأطراف ، بالدور المكلف به !

والحقيقة انه رغم وجود هذه الآليات فقد فشلت جامعة الدول العربية فى أول اختبار لها عام ١٩٤٨ وهو حرب فلسطين . ايضا اختبرت هذه الاليات مرات اخرى عديدة ، فى الجولات العربية الاسرائيلية المختلفة بدءا من ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، حرب الاستنزاف ، حتى حرب ١٩٧٣ لم يكن النظام فى حد ذاته هو الذى انجح المعركة ، بقدر ما اجبرت هذه المعركة ، النظام العربى او اجزاء منه على ان تمارس ادوارها فى هذه المعركة ، مع الأسف الشديد اننا بدلا من ان ناخذ الدروس من القصور فى التطبيق لتنظير ممتاز جدا ، دخلنا فى عملية تفتيت اخرى لجامعة الدول العربية ، فيما اطلق عليه التجمعات الاقليمية ، فقد تصورنا ان هذه التجمعات هى نوع من تجميع وحدات صغيرة عربية



المصدر : المصــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

د . حسام عيسى :

● لانريد أن يكون ثمن استعادة الكويت هو إنهاء العراق

● عودة الدور التاريخى لمصر كفيل بمنع مايحدث من مغامرات

فى كتل اكبر ، وان هذه الكتل يمكن ان تتصل عن طريق كتلة وسيطة قد تكون هى مجلس التعاون العربى الذى انشىء اخيرا ، ويجمع بين مجلس التعاون الخليجى ، والمجلس المغربى ، الخ ..

● ولكن فى تصورى كانت هذه العملية اشد خطورة على جامعة الدول العربية ، وعلى الامن القومى العام ، مما لو كانت هذه الدول تنتسب الى جامعة الدول العربية مباشرة .

هذا من الناحية العامة اما من الناحية العسكرية البحتة فهناك من الآليات الموجودة فى ميثاق تشكيل جامعة الدول العربية ، ما يؤمن اسلوب العمل العربى المشترك . هناك تصور الاسلوب وشكل القيادات التى يجب ان تكون ، هناك تصور لشكل القوات التى يجب ان تكون وحجمها ، هناك تصور لاماكن وجود هذه القوات طبقا للتهديدات الموجهة للامن العربى .. كل هذا الكيان موجود ، والقصور الذى ظهر تم تصحيحه نظريا ، ولم يتم تصحيحه بشكل تطبيقى .

هذه هى النقطة الثانية الرئيسية التى وددت اضافتها .

● المصور : إلى اى حد ساعد الفراغ الامنى الموجود فى المنطقة على ما حدث ؟

●● اللواء احمد عبدالحليم :

● ما حدث فى الحقيقة هو عكس التصور ، لأن أمن الخليج يبنى اساسا على وجود دولة عربية قوية ، او قوة عسكرية رئيسية هى العراق ، ثم مجموعة دول الخليج ، وهى مجموعات معاونة تدخل فى عملية تنظيم أمن الخليج ، رغم عدم دخول العراق فى مجلس التعاون الخليجى ، ولكن الذى حدث ان القوة الرئيسية التى كانت تؤمن هذه المنطقة ، هى التى انقلبت عليها !! فى الوقت الذى لم تكن باقى المجموعات العربية الموجودة مستعدة ان تقابل التهديد من هذا الاتجاه بهذا الشكل !! "هذا هو الخلل الذى حدث" .. لان امن الخليج كان مبنيا على اعتبار ان العراق قوة كبيرة من القوات المسلحة ذات

الكفاءة العالية تؤمن المنطقة ، والفراغ الموجود فى الجزيرة العربية ليس وليد اليوم ، ولكنه موجود منذ فترات بعيدة جدا نتيجة لقلة تعداد السكان بالجزيرة ، ونتيجة لعدم وجود التنسيق الفعال لدول المنطقة ، نتيجة عدم امكان استيعاب المنطقة لاسلحة معينة ، واضطرارهم الى استيراد افراد للتعامل مع هذه الاسلحة والمعدات إذن الاسباب كثيرة ومتعددة ! وسوف تبقى هذه المنطقة بهذا الفراغ لفترة طويلة ، لانه لم يحدث تغير جوهرى فى السكان .



● الدكتور حسام عيسى : فيما يتعلق بقضية الفراغ الأمنى كما طرحت أود أن أعرف ما المقصود بالفراغ الأمنى ؟ فالفراغ الأمنى موجود فى كل المنطقة اذا كان المقصود الأمن فى مواجهة الخارج ؟

"ليبيا" قد ضربت من أمريكا ، "لبنان" مستباح ، الخ .. وانا ادعى أن هنك فراغا امنيا فى كل الدول النامية .. والخطر الذى كانت الدول العربية تفكر فى أن تواجهه هو الخطر الخارجى ، ولكن ما معنى « فراغ امنى » فى الخليج ، هل الفراغ الأمنى معناه .. الذى سمح بما حدث ؟

● المصور : نحن نتصور أن الفراغ الأمنى معناه أن حماية الأمن فى المنطقة ياتى من خارجها أكثر مما يأتى من داخلها ..

●● الدكتور حسام عيسى : اقول أن ذلك ليس فى الخليج فقط ، فتدخل القوى الغربية فى النزاعات ليس فقط فى الخليج ..

● الدكتور على الدين هلال : اسمحوا لى بتوضيح بسيط فالمسالة ليست اما وإما ، ولكنها درجات ، فانا اتصور الفراغ الأمنى كمفهوم هو شكل الخلط بين الثروة الموجودة ، والتهديدات القائمة والمحتملة ، والقدرات الموجودة لمواجهة هذه التهديدات ، وفى منطقة الخليج ، هذا الوضع مختل بشكل أكبر بكثير من مناطق العالم الاخرى .

●● د . حسام عيسى :

انا اقول إن الاطار العام البنيوى الذى يجمع كل هذا هو وضع الامة العربية ليس كنظام اقليمى ولكن كحركة نهضوية يزيد عمرها على ١٥٠ عاما تحاول فى مواجهة غرب يضعفها ، هذه هى القضية المحورية ، بمعنى انه لا يوجد أحد يقوم بمغامرة حتى لو كانت خائبة ، الا وكان يستند فى النهاية على شىء ما .. ربما شعور غامض او حقيقى ! وفى الأمة العربية شعور بالمهانة ، فى مواجهة غرب يسحق بصفة مستمرة ، وموجود فى شكل اسرائيل التى تضرب كل يوم وتحتل ارضا عربية ، هذا الشعور الذى تعجز عن أن تفعل ضده اى شىء ، ثروة عربية هائلة وهو الأمر الذى جعل الشارع العربى ينقسم فى قضية كنت لا اتصور انه كان ينقسم حولها ، بمعنى اننى كفرد "أدين تماما" الغزو العراقى للكويت ، ولكن دون جدال الشارع العربى منقسم ، ليس الشارع المصرى ، فالشارع المصرى معظمه يؤيد الكويت ، وضد العراق بقوة ، ولكن الشارع العربى منقسم .. لماذا ينقسم امام قضية فرعية لولا القضية الأساسية المشكلة بهذه الهيمنة ، والسحق الغربى المستمر ، والشعور العربى بالمهانة المستمر ، والمتمثل فى اسرائيل بالشكل الذى يسمح بأن العرب يرون فى هذا العمل بادرة .. ربما ! لماذا ؟ لأن ضرب الكويت عند الأفراد الذين يؤيدونه ، يفسر بانه ضرب للمصالح الغربية ، وينبغى أن نؤمن بهذا .. !

وليس شرطا ان يكون هذا صحيحا ، ولكن هذا احساس البعض ، انك تضرب الغرب فى مقتل ، فى بتروله ، لذلك فصدام عند الفلسطينيين بطل .. ومن ثم فلا ينبغى ان ندينهم ، فهم يسحقون يوميا ولا ينبغى ان نشتم ياسر عرفات والا فلماذا اضطر الرئيس مبارك وقالها بنفسه ان يمشى وراء الراى العام المصرى ، فالراى العام المصرى ضد العراق .. ابناؤه مصالحهم تضرب والمليارات تضيع ، وهناك شعور قوى فى الشارع المصرى ان امننا الاقتصادى مهدد لا جدال وعندما قال الرئيس مبارك : ان الشارع المصرى يضغط علىّ ولى مصالحى ، كان يقول كلاما حقيقيا .

نفس الشىء "ياسر عرفات" ، الانتفاضة وهو لا يسيطر عليها بالكامل وقفت مع صدام حسين .. انا اقول ان الاطار العام هو الذى سمح بهذا وهذه العملية تجد سندا من اجزاء فى الشارع العربى بسبب هذا الاطار العام للقضية العربية فى مجملها كحركة تحرر مجهضة بصفة مستمرة .. .

● المصور : والآن وقد تكلمنا طويلا فى موضوع الأسباب برغم اننا امام الواقع



المصدر : المصور
التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حافظ إسماعيل :

● صدام لن يلجأ لحرب تقليدية وقد يتحرك على خط الانتحار العسكرى

● على العالم العربى أن يستخدم كل إمكاناته لمنع استخدام القوة

الموجود اليوم ، نجد ان العراق مازال مصرا رغم ما بذل من محاولات كثيرة فى داخل الاطار العربى ، ابتداء من محاولة مبارك المنفردة ، الى محاولة عقد مؤتمر جدة ، الى محاولة مؤتمر القاهرة الطارىء ، لاحتواء المشكلة فى اطار عربى وقد كسرت كل هذه المحاولات ، نتيجة اصرار العراق على غلق ملف الكويت ، باعتبار ان ما حدث فى الكويت قضية انتهت ، مع استعداد لأن يقدم ضمانات للسعودية ، ورفضه لقضية استقدام القوات الأجنبية .

وفى واقع الأمر ان الخيارات المطروحة لسنا بعيدين عنها ، هناك مجتمع دولى متراص فى سابقة لم تحدث على وجه الاطلاق فى التاريخ فى مواجهة العراق ، لم تعد القضية امريكا ، ولم تعد القضية هى الغرب ، بل اصبحت القضية امريكا والغرب ودولا عربية كثيرة : قوى باكملها محشودة فى مواجهة العراق ، وهناك من يتصور ان الخيار الاقتصادى سوف ياتى بنتائج ، هناك من يتعجل الضربة الحاسمة ، هناك من يتصور انه لابد من عمل عسكرى ، اهداف العمل العسكرى حتى الآن غير محددة ولا واضحة ، بعض الناس يقولون ان اهداف العمل العسكرى شرعية ، البعض الآخر يقول باسقاط النظام العراقى ، يتداخل مع ذلك قضية الرهائن ، المسرح اليوم حقيقة قد اصبح معقدا اكثر مما ينبغى ، والعناصر فيه اصبحت صعبة جدا ، ونحن نعتقد اننا ازاء جانبين من هذا الموضوع ، الجانب السياسى المتعلق بسؤال : هل فشلت نهائيا الجهود العربية ، ولماذا فشلت ؟ هل تصلح الجهود الدولية بالفعل لأن تمارس ما فشلت فيه الجهود العربية ، واخيرا الحل العسكرى ما هو شكل الحرب وطبيعتها وكيف يمكن ان تكون ؟

انا اعتقد ان هذه هى المحاور الثلاثة التى يجب ان نناقشها ، أم ان هناك اضافة اخرى لما سبق ان طرحناه ؟

خيار الحرب يفقد العرب قدرتهم على المبادرة

●● السفير تحسين بشير :

فى جميع سيناريوهات الحرب ستفقد الأمة العربية قدرتها على المبادرة ، لأن الحرب اذا جاءت تاتى من طرفين اما ان تبادر العراق أو ان تبادر امريكا ، وبغض النظر عمن يبادر ، فما ينتج عن سيناريو الحرب معناه ، فى جميع الاحوال فقدان العرب مزيداً من قدرتهم الضعيفة على المبادرة ، وزيادة اعتماد الدول العربية على الدول الأجنبية ، وفقدان الموارد البشرية والمادية العربية ، وبالتالى فليس للأمة العربية ـ الذين يؤيدون صدام ، والذين هم ضده ـ مصلحة حقيقية فى ان

يكون الخيار العسكرى هو الحل ، ومن هنا يجب علينا ان نركز على جميع السيناريوهات الاخرى ، وان نحاول ان نبعد سيناريو الحرب ليكون اخر الاحتمالات المطروحة .

● المصور : نسأل المستشار حافظ اسماعيل : هل ترى انه مازالت هناك فرصة بالفعل رغم كل المبادرات التى حدثت امام الغرب لاحتواء المشكلة فى داخل اطار عربى ، واستبعاد خيار الحرب ؟

●● السفير حافظ اسماعيل :

فى جميع التصريحات التى صدرت ، وخاصة من مصر ، كان موضوع السلام هو الموضوع الذى شغل حيزا كبيرا من هذه التصريحات ، سواء كانت صادرة من الرئيس ، او من الدكتور عصمت عبدالمجيد ، ومعنى الحفاظ على السلام هو الحلول الوسطية ، والحل الوسط ، معناه ان نعطى كل طرف فى النزاع جزءا من المكاسب بما يسمح له بالانسحاب . وهذا لم يتحقق بمعنى انه عندما اجتمع العراق مع الكويت تركا وحدهما ، وبالتالى ادى الأمر الى الفشل ، كانت كل القرارات التى صدرت لا تبحث المطالب العراقية ، علما بان احد الشخصيات الرسمية الكويتية اعترف بانهم كانوا على استعداد للتنازل عن ديون العراق لهم ، إذن كانت هناك نقطة التقاء .

● المصور : هنا نقطة معلومات ، فنحن ابلغنا من الرئيس مبارك انه فاتح الكويتيين فى انهم يضخون بترولا اكثر من المقرر لهم ، ردوا وقالوا انهم «سوف يلتزمون ، ابلغنا ايضا من الجانب الكويتى بانهم لن يطالبوا بالديون ولم يطالبوا ، ويعرفون انها ديون معدومة . والقضية المطروحة ليست قضية المطالبة ، لكنها ان العراق يريد اسقاط الديون الان وهذا سوف يترتب عليه اسقاط ديون كثيرة وابلغنا ذلك للعراق وقلنا لهم ان أحدا منا لن يجسر على ان يطالبكم بالدين .

ابلغنا ايضا ان الكويتيين احترموا بعض مطالب العراق الاقتصادية ، العراق كان يريد جزيرتى بوبيان ووارِبه ـ لتكونا منفذا لبتروله وقالوا له ان بوبيان ½ مساحة الكويت واننا يمكن ان نتنازل عن جزيرة واربه بالايجار ..

التشويش الاعلامى وصنع المشكلة

●● السفير حافظ اسماعيل :

عندما تعالج موضوعا باسلوب دبلوماسى ، فعلينا ان نترك للمسىء الباب مواربا حتى يستطيع ان يتراجع إذا أراد .

وهنا اشير إلى اننا كنا نفتقر الى المعلومات الدقيقة عن تطور الاحداث والجهود العربية المبذولة لمعالجة الاوضاع القائمة ، وهذا امر قد فرض على الكثيرين منا اللجوء الى مصادر متنوعة ليستقى منها حاجته من المعلومات ، دون ان يضع فى تقديره ان المصادر الخارجية تلجأ إلى خدمة مصالح دولها الخاصة بالتعتيم على المعلومات او بإضافة معلومات غير دقيقة تفسر تصرفاتها الحاضرة او نواياها المستقبلية ، وتركت الامور لتحل نفسها بنفسها ، وطبعا لم تحل الامور نفسها بنفسها ، هنا يبدو القصور العربى فى معالجة الموضوع .

●● السفير تحسين بشير :

عقدت قمة عربية فى بغداد ، طلبتها بغداد ، ولاول مرة فى التاريخ العربى تطلب دولة فى خلاف مع دولة اخرى ان تعقد قمة عربية فى مكان محدد ، وتاريخ محدد ، وجميع الاطراف تذهب اليها ، ورسم مؤتمر بغداد بحيث لا تذهب سوريا اليه ، كان من المعقول لو ان العراق كانت نواياها سليمة لدعت لعقده فى تونس ، او فى مصر او السعودية .

●● السفير حافظ اسماعيل : عموما كان هناك طريقان سلكهما المجتمع الدولى فى مواجهة الفعل العراقى هما الخط العربى والخط الدولى ، فنجد ان تاتشر قالت انها مسالة دولية ، وليست مسالة عربية ، وانا لا اتنازل عن وجهة نظرى من انه كان بمقدور العالم العربى ان يفرض نفسه وان ياخذ مشكلة العراق والكويت بشكل اكثر جدية ، ويفرض نفسه على الاجتماع ، ويضع اقتراحات متوازنة تاخذ بوجهات

النظر المختلفة ، وبعد ذلك للعراق الحق في اختيار ان ياخذ بها او يرفض وبذلك نكون قد فعلنا ما علينا ، ولكن عندما نعرض فقط الانسحاب العراقي نكون لم نتح الفرصة للتفاوض ، عندما قالت العراق انها ستنسحب يوم الاحد - ربما تعرف انها كاذبة - ولكن كان علينا ان ناخذها بكلمتها ، ونفرض عليها الانسحاب ، ونطلب منها جدولا زمنيا للانسحاب ، لكننا تركناها .. وفي اليوم التالي مباشرة ، تراجعت عن فكرة الانسحاب !! على العموم كان هناك الخط الدولي ، وهو الموازي للخط العربي ، والقوى الغربية اعتبرت ان المشكلة مشكلة دولية ، وان التدخل العربي لا يستطيع ان يحل المشكلة ، فتوجهت الى مجلس الامن ، واستصدرت قرارا غير متوازن لم ياخذ في الاعتبار ، وجهة نظر العراق ، ووضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الضغط الاقتصادي والارهاب العسكري ، وانا اعتبر ان الحشد العسكري الذي تم في المنطقة يستهدف الارهاب ، ويستهدف الردع النفسي اكثر من حاجة المنطقة لكل هذا .. وانا اقول ان التصويت العربي كان ١٢ الى ٨ ، وارجو الا نعتبر الثمانية الذين عارضوا او تحفظوا من الخوارج ، ولكن لابد ان نعتبرهم طريقنا المفتوح الى بغداد لتوصيل وجهات نظرنا اليها .

وتبقى نقطة اخيرة هامة هي ان الحشد الغربي في المنطقة لايستهدف الشرعية ، ولاعودة الكويت ، لكنه يستهدف تامين مصالحه ، اذن لو اخذنا كل هذه المتطلبات وحاولنا ان نصوغها في صياغة تعطي لكل طرف من الاطراف قدرا من تحقيق مصالحه يمكن ان نصل الى حل عربي سلمي حتى في الساعات الاخيرة ، واقول انني لا اريد ان افقد الامل في امكان الحل السلمي .

● المصور : ما رؤية السفير حافظ اسماعيل لحدود الحل الوسط؟ هل في تصورك انه يدخل في اطار هذا الحل الوسط التنازل عن شرعية الكويت ، والقبول بالامر الواقع ، وقبول عمليات الدمج الفوري التي تمت ؟!

●● السفير حافظ اسماعيل :

في تصوري ان الحل الوسط ، هو ان تعود الشرعية إلى الكويت ، وان ينظر في المطالب العراقية فيتم التحكيم بالنسبة لموضوع الحدود ، وتجرى مفاوضات حول القروض ، ويمكن توظيف الدبلوماسية لتسوية المشاكل الاخرى وبذلك نستطيع ان نمنع الوصول إلى استخدام القوة .

واود ان اشير إلى انه كان بمقدور العراق خلال الاعوام الثلاثين الماضية ان يرتقي بعلاقاته الثنائية مع الكويت الى مستوى خاص يقترب بها الى نوع من التكامل في مختلف المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والامنية ، وامامنا امثلة عديدة على هذا الشكل من العلاقات ، كندا ، والولايات المتحدة ، وغيرهما . اما الدول الغربية كطرف في النزاع القائم يمكن الاستجابة الى ضمان احتياجاتها من البترول ضمن اتفاقات الاوبك ، وغيرها من الانظمة البترولية ، الامر الذي يتيح الفرصة لكي تسحب قواتها من منطقة الخليج ، وبذلك نكون قد استجبنا للمصالح المشروعة لكل من اطراف النزاع .

البحث عن حلول وسط
تاخر اكثر من اللازم

●● د . علي الدين هلال :

اود ان اجيب بشكل مباشر عن السؤال بصراحة وسابدا بالنتيجة ، اعتقد وانا اقول ذلك ليس لانه شيء يتمناه الانسان ، ولكن رؤية للواقع .. اعتقد ان مجال البحث عن حلول وسط او عن تسويات سلمية عربية قد تاخرت اكثر من اللازم ، وانه في واقع الامر ان باب الحرب انفتح على

الدكتور على الدين هلال :

• البحث عن تسوية سلمية عربية تأخر كثيرا
• الخوف السياسى والاقتصادى والعسكرى ومبادرات العراق جمدت الموقف العربى

• القضية الفلسطينية ربما تُحل من خلال مفهوم الوطن البديل إذا حدث الانفجار •

مصراعيه . ما هى مبررات هذا الكلام ؟!

- فى الفترة اللاحقة مباشرة للغزو العراقى للكويت تجمد النظام العربى او شل لأسباب مختلفة ، بمعنى ان النظام العربى لم يتحرك بنفس سرعة تحرك مجلس الأمن ، أو بنفس سرعة المجتمع الدولى ممثلة فى الامم المتحدة لماذا ؟ اتصور ان السبب الرئيسى هو المفاجاة ، اى ان كثيرا من الزعماء العرب لم يصدقوا ان هذا ممكن ان يحدث ، كذلك حدث نوع من الخداع الاستراتيجى والذى بمقتضاه لم يتصور احد امكان وقوع ذلك ، وكلنا كبشر ايا كانت مواقعنا من السلطة والمسئولية ممكن ان يصيبنا ما يصيب البشر ، من الادهاش ، و عدم التصديق . الخ ..

- الأمر الثانى انه فى الأيام التالية للغزو اتخذت العراق زمام المبادرة السياسية ، كل يوم شىء جديد فى البداية غزو المدينة وفى اليوم الثانى تنشر القوات ، ثالث يوم تقول ان هناك وزارة ، رابع يوم تقول الوزارة طلبت كذا ، خامس يوم كذا ، بعبارة اخرى ، كان جزء من تقدير الموقف يتغير نتيجة للمبادرات المختلفة على أرض الواقع التى تتخذها السلطة العراقية .. الامر الثالث كان الخوف فعدد كبير من الدول العربية صغيرة لا شأن لها ولا حول وهى إما خائفة عسكريا ، وتتساءل ماذا لو خرجت العراق من هذه العملية سليمة ؟ وقد تفكر دول كثيرة قبل أن تدين او تتخذ موقفا من هذا الشأن بسبب الخوف السياسى والعسكرى - أو الخوف الاقتصادى نتيجة لمساعدات تتلقاها .

وقد تاخرت دول مجلس التعاون الخليجى كثيرا ، فى اتخاذ موقف بخصوص هذه المسالة ، بل ان اول بيان صدر من دول مجلس التعاون الخليجى ، كان بيانا جماعيا ، وبعدها بيومين او ثلاثة المملكة العربية السعودية الدولة الكبيرة فى مجلس التعاون اخذت موقفا ! مجمل الأسباب ما بين الخوف والمفاجاة ، والمبادرات العراقية على ارض الواقع ، جمدت الموقف العربى .. !!

ربما ايضا حدث خلط للاوراق ، انتقلنا من موضوع الكويت ، الى موضوع التدخل الاجنبى ، لموضوع القوات الأمريكية ، الى موضوع العدالة الاجتماعية ، فحدث نوع من الفوضى فى الساحة السياسية ، وبدات الانقسامات المختلفة ، التى ليست فقط من قطر الى قطر .. وانما امتدت لداخل كل تيار سياسى عربى فاختلفت المواقع والاجتهادات !

● المصور : لدينا تحفظان على ما اشرت اليه . التحفظ الأول وهو ان مصر منذ اللحظة الأولى حاولت ان تتدارك هذا الموضوع ، وكانت النتيجة عقد مؤتمر

المصدر : المصور

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠



جدة الذى انصرم بسبب اصرار العراق على ان يعتبر ان قضية الانسحاب مرفوضة نهائيا، ثم مؤتمر القمة الذى انصرم ايضا ، لان العراق اصر على ان ملف الكويت قد اغلق ، ولن يفتح ، وان المثار الان هو امن السعودية ، وطمانتها ، وقبل ذلك ايضا كانت هناك جهود كثيرة تبذل فى محاولة احتواء هذا الموقف .

●● د . على الدين هلال : هذا الكلام لا يتناقض مع ما اقول .

● المصور : وحتى فيما تقوله من ان النظام العربى تاخر ، فالنظام العربى تاخر لانه ما كان يستطيع ان ياخذ اجراء مثل اجراء مجلس الامن لان اجراء مجلس الامن اتجه الى الادانة ، وهناك من صوروا ان الادانة العاجلة سوف تزيد من تعقيد الموقف ، ولذلك تاخر صدور البيان المصرى ، ثم هذه القصة المعروفة ، لماذا نضع ضمن محددات الموقف والتى فرضت على التحرك العربى هذا الصلف العراقى بان موضوع الكويت غير قابل للمناقشة ؟

●● د . على الدين هلال : انا موافق وكلامك يكمل كلامى وانا عندما قلت ضمن الاشياء المفاجئة الخوف قلت والمبادرات العراقية المختلفة ، ومنها ما ذكرتموه ، من ان العراق لم يعط فرصة لاية محاولات مصرية او غير مصرية ، فقد كانت هناك محاولة ليبية فلسطينية ، وغيرها ، ولكن كل هذه المحاولات لم تؤد الى شىء .. ما اريد ان اصل اليه فى النهاية ان النتيجة كانت خروج الامر من ايدى العرب .. وعندما تتحرك الة عسكرية كبيرة كالتى نشاهدها اليوم ، من الصعب للغاية فى تصورى ان نتوقف لان العرب وصلوا الى تسوية ؟ لماذا ؟ لان هذه الالة تحركت بمناسبة موضوع الكويت ، ولكن هى عندما تتحرك رؤاها الدولية والعالمية تتخطى موضوع الكويت .. ويصبح موضوع الكويت جزءا من المسائل او احد معطيات الموقف ، وليس كله كلمة .. من هنا ياتى الكلام عن النفط ، ولكن تاتى نقاط اخرى وهى ان هذا اول امتحان لزعامة امريكا للعالم ، وما تقوم به امريكا الان .. ليس فقط موجه للعرب ، ولكن اوربا الغربية وكذلك لليابان ، وللاتحاد السوفييتى .. موجه للجميع .. نحن الذين نضع قواعد النظام الدولى الجديد ، وعلى الاخرين ان يتعاونوا معنا فى هذا الاطار .

وربما اذا حدث انفجار ، فالقضية لن تقتصر على الخليج ، ولكن من المتصور جدا ، ان تحل القضية الفلسطينية فى هذا السياق من خلال مفهوم الوطن البديل ، بعبارة اخرى ، انت دخلت نتيجة للاسباب التى ذكرناها فتلقفت الموضوع ايد دولية ، اقوى منا ولها اعتبارات ورؤى استراتيجية تتجاوز موضوع الكويت ، وتتجاوز موضوع الخلاف العراقى الكويتى ، ومن ثم فان الاجابة عن السؤال هل نتصور حلا اليوم او فى هذا الوقت ، او عندما نقول ساعة قبل منتصف الليل ! طبعا المفاجات ممكنة ، ولا يوجد مصرى او عربى مخلص يتمنى الا يكون العرب هم سادة الموقف فى هذه المسالة ، ولكن من خلال رؤية الاحداث والتحركات ، اتصور ان الجهد القومى لحل الازمة سيكون دوره ثانويا فى هذه المرحلة ، لان موضوع الحل السلمى للمسالة لم يصبح على راس جدول الاعمال ، وان باب الحرب قد انفتح ، ولكن حتى اذا حدث انفجار عسكرى فانا اتصور ان اى انفجار عسكرى ، سيتلوه ترتيبات سياسية ومن المتصور ان يكون هناك تصور عربى لهذه الترتيبات .

● المصور : نحن لا نتحدث اليوم فيما سيتلو الانفجار العسكرى ، ولكن حديثنا اليوم هل بالفعل نفذ السهم ولم يعد هناك امكان للحل السلمى ؟

●● السفير تحسين بشير :

لم يحدث فى تاريخ القمة العربية او ما اطلق عليه نظام الجامعة العربية او ما يفضل البعض تسميته بالنظام العربى ، وهذه الكلمة لم ترد فى ميثاق الجامعة العربية ، لم يحدث ان نجح فى مواجهة مشكلة جدت علينا ، وهى اجتياح دولة عربية لدولة عربية اخرى ، الجامعة العربية ايضا ميثاقها بروتوكول الاسكندرية لم يضع حلولا لمثل هذه المشكلة فتدارك النظام العربى هذا ، وعمل



● جميع الأجهزة قدرت قيام العراق بعمل عسكرى ضد الكويت لكنها فشلت فى التوقيت

قدرة النيران .. مائة للقوات الدولية .. مقابل واحد للقوات العراقية

ميثاق الدفاع المشترك وهذا الميثاق لم يوضع موضوع التنفيذ الا فى القمة بشكل هلامى . فالنظام العربى او الجامعة العربية ليست فيها وسيلة عسكرية بذاتها للرد على هذا الموقف ، الا اذا حصل ائتلاف بين الدول العربية ليوازن الموقف والعراق بعد حربها مع ايران أخلت بالتوازن الاقليمى العربى فقد اصبحت قوة لا تربطها موازين عربية اخرى ، فاجتاحت النظام ، لأن الدول العربية لا تستطيع فرادى او مجتمعة عسكريا ردع العراق واخراجها من الكويت ، ليس معنى هذا تبرير التدخل الاجنبى فانا متفائل ، حتى فى الدقيقة الأخيرة ، فالرئيس الشاذلى بن جديد لديه افكار جيدة جدا لماذا لم تطرح امريكا الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للاحتلال الاسرائيلى ؟ طرحت القرار ٢٤٢ وقرار ٢٤٢ لم يقبل اولا حدوث جلاء اسرائيل ثم الحل ، ولكنه قال بطرح جميع البنود ، لماذا لا نطرح جميع البنود بما فيها الانسحاب العراقى ؟

هل من مخرجُ ؟!

● المصور : الا يمكن ان يكون هناك مخرج اكثر من الاقتراح الذى طرح فى قمة القاهرة الطارئة ، بأن يكون هناك انسحاب للقوات العراقية ، وان تنسحب القوات الاجنبية من المنطقة فى الوقت نفسه انسحابا متزامنا . وان يجلس الطرفان للوصول الى حل وسط ؟

●● السفير تحسين بشير : لا يمكن اذا دخلت الدول العظمى فلن تصدق الآن كلام صدام حسين من اين نضمن ان يفى باتفاقه ان هى سحبت قواتها ؟

● المصور : فى قمة القاهرة الطارئة كان مطروحا فكرة الانسحاب المتزامن بين القوات العراقية من الكويت والقوات الأخرى .

●● السفير حافظ اسماعيل : فكرة أم قرار .. نحن نتكلم عن قرارات .

● المصور : لماذا لم يصدر ؟

●● د . حسام عيسى : اعتقد ان ما تقوله سليم ، ولكن هناك فكرة جديدة ، ربما ساعتها لم تكن آلة الحرب الرهيبة قد تحركت بهذا الشكل ربما لم يكن العراق يتخيل ان المسألة ستصل الى هذا الشكل ، وهنا يصبح طرحا جديدا لأن الحرب اصبحت هى الاحتمال الوحيد القائم الآن .

● المصور : ماذا يدلنا على ان العراق بالفعل قد تحركت مواقفه قدما تجاه تحرك هذه الآلة الرهيبة ؟ ماهى الدلائل ؟ ، فالمبادرات التى طرحت منذ تحركت آلة الحرب حتى الآن لو درست بدقة ، المبادرات العراقية ، كانت مبادرات غير معنية بالانعكاسات السياسية اكثر مما هى معنية بالكلام الى نوع معين من الشارع ؟

●● د . حسام عيسى : كان العراق يفكر بمنطق عصر مضى حتى هذه اللحظة ، والان وضح ان العصر الجديد هو عصر الهيمنة الكاملة والسيادة والآلة العسكرية التى تحركت .

والسؤال الآن هل لا تعطى العراق مخرجا لو احست ان الضربة الحاسمة غدا

ربما يجعل هذا امكان قبول الحل الوسط اكثر احتمالا من هنا اقول اننا ينبغي ان نطرح القضية فى اطارها الجديد وهو ان الحرب اصبحت حقيقة وليست خداعا وبالنسبة للهيمنة الامريكية اقول اننا لم نعد الى عصر السويس وهناك وضع جديد ينكشف للقيادة العراقية .. وبالتالى نطرح ماهى هذه المبادرات ؟

● المصور : قل لنا ما شكل هذه المبادرات وما نوعياتها ؟

●● د . حسام عيسى : اعتقد اننا ينبغي ان نستخدم القوة واعتقد ان الاتحاد السوفييتى مازال له دور ، رغم كل ما يقال عن الهيمنة الامريكية خاصة اننا لم نستغل بعد هذه الامكانية فينبغى ادخال الاتحاد السوفييتى رغم كل ما حدث فى هذه القضية بجانب الطرف العربى بقوة دبلوماسية وهذه اللعبة يستطيع اساتذة الدبلوماسية ان يلعبوها واعتقد ان هناك قوتين ينبغى ان نعمل معهما بقوة ، فرنسا من ناحية داخل التحالف الغربى رغم كل ما حدث من تغيير فى موقفها نتيجة قضية الرهائن ، واليابان الى جانب الاتحاد السوفييتى .

مشروع اللحظة الاخيرة !

● المصور : ما مشروع اللحظة الاخيرة الذى تتكلم عنه ؟ فانت تقول انه حتى لو حدث وتحركت الامور فيجب ان يكون هناك تغيير كبير يجبر او حتى يعطى الرئيس صدام فرصة قبول حل وسط ، ما هذا الحل الوسط ؟

●● د . حسام عيسى : اقول ان هذا الحل الوسط كما اشار اليه السفير حافظ اسماعيل هو الذى يعطى العراق بعض المطالب ، وليس الحل الآخر الذى يقضى اولا بخروج العراق من الكويت لان هذا مستحيل فى رايى لان العراق يعلم انه لو خرج اليوم فسوف يسقط صدام فى اليوم التالى . وينبغى ان يؤدى الحل الى استعادة الكويت بما يحفظ للعراق ماء وجهه .

● المصور : هل نستطيع - حتى يكون حديثنا واقعيا - ان نقدم مبادرة تقضى بانسحاب القوات العراقية لتقدم بعدها الضمانات بان العراق لن يقتحم السعودية او غيرها وان نجلس للتفاوض حول مستقبل الكويت هل تعتبر هذه الصيغة صيغة صحيحة يمكن ان نعمل على اساسها ؟

●● د . حسام عيسى : انا اعتقد ان الصيغة التى طرحها العراق تمثل تغييرا فى موقفه منذ ايام ومعنى التغيير ان هناك ضغطا شديدا قاسيا جعله يغير موقفه وهذا لم يكن موجودا منذ ايام يمكن ان يؤدى هذا لتغيير اخر بعد عدة ايام اخرى ويمكن ان يحدث ذلك بادخال عناصر اخرى ليس لديها هذا القدر من العداء مع العراق ، فالاتحاد السوفييتى لم يرسل اى قوات لضربه وانا ارى ان الاتحاد السوفييتى له دور يلعبه وفرنسا نفس الشىء ، فعلى الرغم من انها ارسلت قوات فانها تقول ان هناك امكانية للحل وحتى انجلترا قالت اليوم ان الحرب ليست حتمية واليابان ارسلت وزير خارجيتها وهى قلقة للغاية وانا اعتقد انه ينبغى ان نلعب بجميع هذه العناصر المتاحة للقوى العربية .

التراجع العراقى او الحل العسكرى

● المصور : د . احمد يوسف نعتقد انه ينبغى ان نضع فى اعتبارنا عنصرا جديدا لانه من الواضح جدا ان هناك اتفاقا على مائدة الحوار بان تراجع القيادة العراقية هوالحل فهل ترى - حتى اذا وصلت الامور الى هذا الحد كما يرى الاساتذة - ان الحصار الذى بدأ بالفعل يمكن ان يسفر عن تراجع العراق ام ان خيار الحرب مازال هو الحل ؟

●● د . احمد يوسف : الحقيقة اننى قرات خطاب الرئيس صدام حسين فى ١٧ يوليو يوم ٢ اغسطس وهالنى ان نية الغزو كانت اكثر من واضحة فيه وانا اعترف اننى قراته بعد الغزو وكنت تحت هذا الانطباع ولكنه قال ما معناه تحديدا «اننا الان نرفع

صوتنا باستعمس مفردات الخطاب الاسلامى فى رفض المنكر ، وانا لا اتذكر نص الحديث ولكنه قال اذا لم يستجب لمطالبنا فسوف نؤدب وبالضبط كانت النية واضحة والنقطة الثانية التى تشغلنى هى هل لم يستطع جهاز مخابرات عربى واحد معرفة النوايا العراقية من اجل تدبر المستقبل ؟

وانتقل الى السؤال الذى طرحته واؤكد اننى افكر بصوت مسموع وهذا ليس تنبؤا ولا تحليلا ولاننا قد نذهب من هذه القاعة ونجد ان الصدام قد وقع ومع ذلك لدى الجراة لان اقول ان الخيار العسكرى ليس هو المطروح مائة فى المائة وان الخيار السياسى مازال مطروحا ولكنه ليس قريبا

واقصد بذلك ليس فى الايام او الاسابيع القليلة القادمة لماذا اقول ان الخيار العسكرى ليس هو الخيار المحتوم اننى انطلق فى ذلك من خسائر العمل العسكرى بالنسبة للطرفين .. العراق لاشك يعلم ذلك جيدا وصدام حسين ليس مجنونا ، انه ياخذ قرارات على قدر عال من المخاطرة ولكنه يفهم جيدا ان اى صدام عسكرى سيضر بشدة ، بالقدرة العراقية الشاملة الى حد كبير ولذلك فمصلحته فى تفادى الصدام . ومن ناحية اخرى فان للغرب او الولايات المتحدة مصلحة فى تفادى القتال بشرط عدم ضياع الهيبة . قدرة العراق مهما كانت .. قادرة على احداث اضرار غير محتملة للمنشات البترولية فى الخليج مما يؤدى لازمة غير محتملة فى امدادات النفط وثانيا مشكلة احتجاز الرهائن ومعرفة مدى تعقيد عملية صنع القرار الأمريكى وما يمكن ان تسببه هذه الورقة للرئيس بوش . وثالثا الحد الادنى المتيقن للقدرة العسكرية العراقية طبعا هناك تقارير متضاربة عن هذه القدرة وعن العدو المتخلف تكنولوجيا الذى كان يواجهه فى الحرب الإيرانية . ولكن هناك على الاقل قدرا متيقنا لهذه القدرة العسكرية قادرة على احداث ضرر ما بالنسبة للضرب من هنا اتصور ان الاحتمالات ان تركز الولايات المتحدة الى حين على فعالية الحصار بما فى ذلك سعيها الدبلوماسى اخيرا لان تستصدر قرارا من مجلس الامن بشرعية استخدام القوة من اجل تطبيق إحكام هذا الحصار واذا تم ذلك فانه سيدخل فى الازمة عنصر جديد هو عنصر الزمن وفى عنصر الزمن سوف يتالم كلا الطرفين العراق سيتالم بفعالية الحصار الاقتصادى رغم اعترافنا جميعا بانه لن يكون محكما مائة بالمائة لوجود ثغرات عديدة من بينها الاردن وربما ايران ، من يدرى ؟ كما ان الغرب سوف يتالم لاسباب اخرى منها تكاليف الحصار والروح المعنوية للجنود بعد فترة من الوقت دون تحرك الى اخره ومع توافر عنصر الزمن فان هذا يفتح الباب امام الحل بعيدا عن مزايدات اللحظة الاولى ولدينا فى خبرة السياسة العراقية الماضية ليس فقط حلول وسط ولكن تحولات قدرها مائة وثمانون درجة مثلما حدث فى الموقف الاخير من ايران من تحول بزاوية مائة وثمانين درجة كما تغير الموقف من مصر بعد اقل من عامين من مؤتمر بغداد وهنا تغير جديد طرأ على الموقف من ايران عام ١٩٧٥ ايضا تغير الموقف من ميشيل عون بعد اكتشاف وجود استنكار عربى شامل من تاييده ، اذن هناك فيما يسمى فى التحليل السياسى بالترددية الاسترجاعية بمعنى انه حين تكتشف القيادة ان القرارات التى اتخذت لا تحدث الاثر المطلوب فتحاول ان تجد المخرج لتعديلها . ومن هنا يمكن الحديث عن تسوية واى تسوية بطبيعة الحال لن تكون سهلة والسؤال من يقوم بها وما مضمونها ؟

انا اتصور ان من يقوم بها عديدون ، الدول العربية التى اتخذت موقفا وسطا يمكن ان تقوم بها وهى الدول التى كان عليها ان تدين غزو الكويت وفى الوقت نفسه لديها حساباتها الخاصة مع صدام حسين . هذه يمكن ان تقوم بذلك ، الغرب ايضا يمكن ان يكون له دور اليوم صدام يخاطب امريكا مباشرة وممكن ان تكون التسوية بعلاقة ثنائية غربية عراقية .. ومصر يجب ان تكون حاضرة لان تلعب دورا رغم انها من وجهة نظر العراق فقدت حيدتها اذن فهذه قضية واردة ان هناك اطرافا موجودة للقيام بتسوية المحتوى لا اعتقد ان هناك خلافا



عليه ولكن التسوية ستكون عسيرة لانها تحتوى على انسحاب واعادة الشرعية لما قبل ذلك .

الحل العسكرى

● المصور : الان وقد آن الاوان لان نستمع لراى اللواء احمد عبدالحليم فهناك تصورات كثيرة على ان الضربة يجب ان تقع وان الحرب قادمة وان ازمة الرهائن قد تعرقل ذلك واليوم بعد ان خابت مساعى العمل السياسى هناك من يقدم العمل العسكرى ويقولون ان نسبته ٩٠ فى المائة . ويعطون خمسة فى المائة لحدوث تغيير فى موقف العراق وخمسة فى المائة لان يؤدى الحصار الى انهاك العراق والموضوع الان هو الى اى مدى ترى الحل العسكرى وهل هو بالفعل قريب وما طبيعته ؟

●● اللواء احمد عبدالحليم : ان الحرب هى امتداد للسياسة بوسائل اخرى وان جميع الاطراف تلعب -الآن بهذه الوسائل الأخرى سواء كان الطرف العربى وهو العراق او الاطراف الاجنبية الموجودة على المسرح . وكى نشرح الأمر يجب ان نعرف لماذا بدا الأمر بهذا الشكل من الجانب العراقى والواقع انه محاولة من الرئيس العراقى بناء دولة ضخمة يوازن بها بين القدرة العسكرية الضخمة الموجودة لديه وبين إمكانات اقتصادية يمكن ان تؤمن لهذه الدولة بناء القدرة العسكرية . وفى الوقت نفسه تؤدى اهدافه السياسية الأخرى وهناك نقطة اخرى احب ان اجيب عنها وهى كيف فات على اجهزة المخابرات العسكرية او العامة انه ينوى ان يحارب . الحقيقة ان جميع الاجهزة كانت تقدر ان العراق سيقوم بالعمل العسكرى ولكن الرئيس صدام نجح فى شىء واحد هو التوقيت . نقطة اخرى فانه على الجانب الآخر الأمريكى والغربى كانت هناك سيناريوهات معدة تماما لمقاومة هذه الاحتمالات وساشير الى ما ذكره الدكتور على الدين فيما يتعلق بتحريك آلة الحرب الضخمة فى الجانب الغربى وان لها اهدافا تتخطى الأزمة بين العراق والكويت وهذا حقيقى ويتمثل فى شكل عسكرى ظاهر كالآتى :

ـ القوات التى كانت مخصصة للعمل فى المنطقة فى الآزمات هى قوات القيادة المركزية الامريكية وهناك مجموعة من الاحتياطيات الاستراتيجية فى الولايات المتحدة وموجودة فى اوربا وقاعدة «ديجو ماسيه» ومجموعة اخرى من القواعد هذه الإحتياطيات ايضا تستخدم لصالح القيادة العسكرية المركزية . حجم القوات الموجودة الآن فى المنطقة لا يقتصر فقط على هذه القوة ولكن تم نقل قوات امريكية مخصصة للعمل فى مسارح اخرى الى الشرق الاوسط وكل ما نقل من جنوب شرق آسيا وغرب آسيا كان مخصصا للسيناريو الخاص بكوريا ومشاة الاسطول الذين نقلوا من جزيرة اوكينا اليابانية لم يكونوا داخل التجميع الاستراتيجى للقوات المخصصة للتعامل مع الازمات فى المنطقة وعملية تدعيم حاملات لطائرات الأمريكية بحاملة رابعة كان خارج اطار السيناريو الأمريكى لأن اقصى تصور لحاملات الطائرات كان يقتصر على ثلاث فقط ايضا لو نظرنا لبعض نوعيات القوات الجوية فسنجد انه تم ادخال الطائرات قاذفة القنابل «بى ٥٢» وهذا لم يكن داخل السيناريو ثم الطائرات «اف ١١١» ايضا لم تكن داخل السيناريو لو نظرنا لشكل القوات فى كلتا الحالتين نلاحظ الاتى : ان القوات التى جهزها الرئيس صدام كانت قوات ثانوية ولم تكن قواته الاساسية ثم قام بالمبادرة الاستراتيجية مع ايران وسحب افضل قواته من الجبهة الايرانية لتدعيم القوات الثانوية التى قامت بغزو الكويت وكانت كافية للقيام بهذه المهمة وعلى جانب الولايات المتحدة اضافة لما ذكرته هناك اصرار منها واستجابة من النظام العالمى لان يمثل اكبر عدد من الدول الغربية والعالمية فى العملية وقد صدر قرار من الامم المتحدة لاعطائها الشرعية للعمل فى هذه المنطقة . السيناريو الأمريكى كان محددا وله مشاكل هى عبارة عن قوات موجودة مطلوب ان تنقل الى مسرح على بعد الاف الاميال من القارة الامريكية ويجب ان تكون هناك وسائل لنقلها وعملية الحسبة بين حجم القوات ووسائل النقل تعطينا المسافة الزمنية المطلوبة وعلى ذلك فهذه القوات تحتاج ما



بين ثلاثين وخمسة واربعين يوما .. ودخل متغير جديد على هذا هو الزمن فالولايات المتحدة لمعرفتها بالقصور الاستراتيجى فى عملية نقل هذه القوات فقد تعاقدت الادارة الأمريكية مع شركات الطيران الامريكية على ان تعبىء هذه الشركات امكاناتها فى حالة الازمات المسلحة .

باب السلام لا يزال مفتوحا

● المصور : والسؤال الان هل الحرب هى الحل الوحيد الان ؟

●● اللواء عبد الحليم : ان باب الحرب هو الوحيد المفتوح الى اخره وهو يمثل راى المدنيين ولكنى رغم المقولة الشائعة بان العسكريين يبحثون عن الحرب فاننى اقول لا . فالعسكريون يبحثون عن السلام لانهم جربوا ويلات الحرب وباب السلام مازال مفتوحا او هو موارب لكنه مفتوح على ان يكون له شرطان رئيسيان الاول ان يقبل العراق الانسحاب دون دخول فى تفاصيل مشاكله مع الدول المجاورة ودون ابطاء والثانى هو العمل العربى المباشر الفورى وقد لا يوقف ذلك العجلة بالكامل ولكنه سيجعلنا نحن كعرب نضع تاثيرات هذه العجلة فى الحد الادنى منها بحيث لا تمارس قوتها بالكامل لتحقيق اهدافها السياسية والاستراتيجية والعسكرية فعلى الاقل وضعها فى الحد الادنى الذى يمكننا من حشد للحركة العربية الموجودة وهذان الامران غير متوافرين الان على الاطلاق وانا اقول ان اى قوة عسكرية عربية لا يمكن ان تؤتى ثمارها نظرا للقوة العسكرية العراقية الضخمة وعملها على ارضها وبالقرب من مراكز امدادها اضافة الى ان الدول العربية لن تسحب جميع قواتها من امام جميع التهديدات الموجودة لوضعها امام العراق اذن الحل العسكرى اليوم لهذه الظروف وهذه المتغيرات لا اعطيه ٩٥ فى المائة ولكنى اعطيه نسبة مائة فى المائة ولا حل اخر غيره ثم هناك نقطة اخرى حتى نفهم سر الموقف العسكرى الذى يتعلق بالضربة فهل ستاتى بالقطع من اتجاهات استراتيجية مختلفة ومن ابعاد مختلفة واقول قد تاتى من اتجاه السعودية وقد تكون من اتجاه تركيا وقد تكون من حاملات الطائرات ومدافع الاسطول الموجود فى المنطقة وقد تكون من الجو ويجب الا ننسى ان الولايات المتحدة لديها فرصة ذهبية لاختبار اسلحة جديدة امكن التوصل اليها من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجى (حرب النجوم) ولم تختبر فى اى مسرح عمليات وسوف تختبر فى هذه المنطقة .

ثم هناك الحرب الاليكترونية والحرب الاليكترونية هى ببساطة قدرة الوسائل الفنية على التسمع على كل شىء ورصده ثم بعد التسمع ياتى التشويش وبعد التشويش ياتى الاخلال بالسيطرة وهو ما يعنى انه بعد التشويش على الشبكات اللاسلكية سنجد ان القيادة العامة غير قادرة على الاتصال بتشكيلاتها ووحداتها وان القيادات الميدانية غير قادرة على الاتصال بالوحدات التابعة لها .

الرهائن والاسلحة الكيماوية

● المصور : اسمح لى ان اقاطع سيادتك - فهناك امر يشغل بال الناس وهو الأمر الذى يتعلق بامتلاك العراق لقدرات تمكنها من الحاق خسائر ضخمة بالقوات الامريكية سواء من خلال صواريخ سكود الموجودة وتم نشرها فى الكويت او الصواريخ الكيماوية . فالمعادلة بشكل ما متوازنة خاصة ونحن كنا سعداء كعرب بامتلاك قوة عربية هى العراق لرادع استراتيجى متوسط الا تعتقد ان الحرب الكيماوية والرهائن وقلق الغرب ورغبته فى الحفاظ على الانسان الغربى ، الا تعد جميع هذه العوامل من شانها ان تجعل موضوع التدخل العسكرى ليس احتمالا قائما بنسبة مائة فى المائة ؟

●● اللواء احمد عبدالحليم : لقد كنت ساتحدث مباشرة عن الورقتين الرئيسيتين اللتين تلعب بهما العراق وهما ورقة الرهائن وورقة الاسلحة الكيماوية اولا الرهائن لو راقبنا حركة الرئيس بوش مع ادارته ومع الكونجرس ومع الحلفاء وداخل الاعلام الامريكى . ولو تابعنا تصريحات



المصدر : المصور

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

تاتشر بانه لا تفاوض مع العراق بشان قضية الرهائن والتصريحات الموازية لها من جانب الولايات المتحدة بهذا الشان فان كل ذلك يجعلني كرجل عسكرى اقول ، وهذا قد يكون مقبولا ، ان هذه حرب تدخلها امريكا وتؤهل شعبها لذلك وتقول انه بدون هذه الحرب لا يمكن ان تستمر الولايات المتحدة في تقدمها الى اخره مما طالعتنا به وسائل الانباء ـ كما قلت ـ هذا يجعلني اقول ان الرهائن يدخلون هنا ضمن التجميع الاستراتيجي للقوات وهذا امر قد يعلن وقد لا يعلن ، ولكن في بعض الاحيان يصل العسكريون الى هذا الحد ويرون ان الخسائر التى تحدث بين المدنيين ستكون ضمن الخسائر الاجمالية المقدرة لهذه القوات هذا من ناحية ومن ناحية اخرى هذه العملية سيتم الاستفادة بها سياسيا بدرجة كبيرة جدا من جانب امريكا

وهذا يجعله يفعل شيئا خطيرا من ناحية اخرى وهو ان يقلل الخسائر العسكرية الى ادنى حد لها كى يصبح اجمالى الخسائر فى اطار النسبة المقبولة التى تناسب اشتراكه بمثل هذا الحجم فى مثل هذا المسرح واذا وضعنا جميع التصريحات فى مكانها الصحيح سنجد ان الاتجاه العام هو هذا الاتجاه .

اما عن الأسلحة الكيماوية حين هدد صدام حسين اسرائيل بها ، حاول رئيس الأركان الاسرائيلى ان يطمئن الشعب الاسرائيلى ، حين اندفعوا للحصول على معدات الوقاية منها وقال ما معناه ، بعد ما انتابهم من ذعر ، يمكننا ان نستغل ذلك

الموضوع سياسيا ولكن حقيقة الأمر ان ما لدى العراق وجميع الدول العربية مجتمعة يمثل ٤٥٠٠ كيلو جرام وهو ما يساوى حمولة طائرة فانتوم ويمكن لاسرائيل ، ان تجند مائة ضعف هذه الكمية وتستخدمها ، وبعد ذلك تاتى نقطة فنية بحتة لأنه لكى استخدم الاسلحة الكيماوية ما هى وسائل اطلاقها ؟ ، هى الصواريخ والطائرات على المستويات الاستراتيجية والعمليات ، والصواريخ العراقية ليست متقدمة بالشكل الذى هللنا له فهى مازالت فى المراحل الاولى لتطويرها ومازالت عمليات التوجيه الدقيق لها لم تتم بعد بالشكل الذى نتصوره ايضا ، الطائرات العراقية ليست متقدمة للغاية .

ورقة تدمير آبار البترول !

● المصور : بخلاف ورقة الرهائن والأسلحة الكيماوية هناك ورقة التهديد بتدمير حقول البترول .

●● اللواء احمد عبدالحليم : فى هذه النقطة اتفق معك تماما ، والتهديد الوحيد بالتدمير هو تدمير آبار الكويت والآبار الاخرى قد تدمر وقد لا تدمر وستترك لسيناريو العمليات ذاته . اذن حين أجىء لكى اتحدث عن التجميع الاستراتيجى اقول انه يجب أن يكون الغرب قد وضع فى حسابه ان ابار الكويت قد احترقت وانتهت وربما يكون قد اعدت الابار البديلة ، وفى الحساب الاستراتيجى النهائى تعتبر ابار الكويت قد فقدت بنسبة مائة فى المائة واذا لم يحترق اى شىء منها فهذا مكسب والحل البديل هو زيادة الضخ من دول الجزيرة الاخرى وتكثيف عمليات التنقيب فى مناطق اخرى من العالم وخاصة المناطق التى كانت فى حاجة لتكاليف كبيرة مثل بحر الشمال للحصول على مصادر بديلة وأرجو الا اكون قد اعطيتكم صورة قاتمة ولكننى اتحدث عن الحقائق .

● المصور : هل تتوقع ، بما ان هناك رؤيتين اليوم . الرؤية الأولى وقد سمعناها من الدكتور احمد يوسف وهو يرى بالفعل ان الموقف العراقى ممكن ان يتغير ، وهناك شواهد على ذلك منها طبيعته المترددة ومن هنا ينبغى على فترة الحظر ان تستكمل ، وهناك وجهة نظر اخرى ترى ان بقاء القوات فى هذه الحالة يفكك التحالف الغربى ويؤدى لحالة من الترهل فالتكاليف ستتزايد ومصداقية الولايات المتحدة ستكون معرضة للخطر وبالتالى فان الضربة قد لا تنتظر فترة الحظر وانه لن يكون هناك فارق زمنى بين الحصار الاقتصادى والضربة ، فهل تتوقع الضربة ؟

●● اللواء احمد عبدالحليم : قال الدكتور احمد يوسف ان هذا يحدث على



المصدر : المصور

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٣١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فترة زمنية كبيرة وقد تعرضت لذلك فى سياق حديثى ولكنه سيحدث على مدى زمنى ضئيل .. وقلت انه اذا كان هناك إمكان للحل فهو يتطلب موافقة صدام حسين الان وان يكون العمل العربى مستعدا الان كى نقلل فعالية الة الحرب الى ادنى حد لها اذا لم يمكنا ايقافها .

ناتى لمسالة التكاليف وهى بالطبع عملية محسوبة . فهذا الشكل لا يمكن ان يستمر لفترات طويلة . واذا افترضنا انه سيظل موجودا فى المنطقة عسكريا فليس بهذا الحشد والتجميع لكن اذا حشد بهذه الكمية فلا يمكنه ان يستمر لفترات طويلة لان هذا يكلف مليارات من الدولارات وقد تؤدى الى خراب الولايات المتحدة والغرب بالكامل وهو امر يجب ان يضعه فى الاعتبار لانه لا يمكنه ان يقامر بكل ذلك الا اذا كان هناك مقابل . ولكن هل يمكن ان نجعل صدام حسين يغير رايه الان وان نتقدم بالمشروع العربى الخاص بنا والذى ينطوى على الارجح على النقاط الرئيسية التى يطالب بها العالم . هذا هو السؤال ؟

صدام وخط الانتحار العسكرى

●● السفير حافظ اسماعيل : هذه حرب تقليدية ياسيادة اللواء ونحن لم نحسب حساب الحرب غير التقليدية وصدام لن يلجا للحرب التقليدية لانه يعرف جيدا توازنات القوى بينه وبين امريكا والحشود التى تتجمع فى تركيا وغيرها وبالتالى قد يتحرك على خط الانتحار ويخلق مواقف قد لا تستطيع امريكا ان تتصرف بشانها وربما يفعل كما فعلت فيتنام لسنوات أو كما حدث فى افغانستان مع وجود قوة ضخمة تملك قنبلة ذرية عجزت على ان تفرض نفسها . والامريكيون اذا استخدموا كل هذا الحشد ضد العراق فماذا تستخدم ضد روسيا .

والواقع انه ليس فى الامكان فصل الحرب عن العملية الدبلوماسية . فكما كان الرئيس السادات - رحمه الله - يقول تبدأ الحرب وتستمر المحادثات . ومن ثم يجب علينا اذا كنا نريد ان نملك المبادرة الا نوقف الجهد الدبلوماسى لان الحرب ستبدأ غدا .

ولكى تستمر الجهود الدبلوماسية وحين تنتهى الحرب يزداد ايقاع التحرك الدبلوماسى ، ثم يجب الا نرتبط بالتقييم التقليدى للحرب ، فامريكا ايضا لديها قيود من الداخل ومن حلفائها ومن الاتحاد السوفييتى والدول الاخرى ولكنها قد تكون غير واضحة .

فلنوجه للولايات المتحدة مخرجا لكى تخرج من المازق الذى وضعت نفسها فيه : بمعنى ان نوجد للعراق والولايات المتحدة مخرجا من هذه الازمة ، والراى العام الامريكى يرفض الحرب .

قد يكون مؤيدا للحظر ولكن حتى الحصار الراى العام ليس معه مائة فى المائة ولكنه يعارض الحرب لانه لا يريد ان تاتى الاكفان فى الصناديق وقد جرى ذلك فى فيتنام وغيرها ، وبالنسبة للرهائن قرات امس خبرا يقول انهم يريدون اخراج الرهائن فى مقابل السماح بوصول الامدادات الغذائية . إذن هناك احتمالات للحركة . ولا يمكن ان تتوقف المبادرات الدبلوماسية كى تبدأ الحرب ثم تنتهى الحرب وتبدأ المبادرات السياسية والدبلوماسية فقد انتهى ذلك الأمر منذ الحرب العالمية الثانية .

●● د . حسام عيسى هناك سؤال اخير عن تاثير القوى العربية المعتدلة الصديقة للولايات المتحدة على القرار الامريكى وبصفة خاصة مصر وسوريا لانه من الواضح انه ليس لمصر اية مصلحة فى ضرب العراق .. واذا كانت مصر تطالب بالشرعية واستعادة الكويت فليس من مصلحتها ان يكون الثمن ضياع العراق .. اذن ماهى قدرة النظام المصرى والنظام السورى وغيرهما على القرار الامريكى ؟ هذا سؤال نطرحه .

ونقطة اخرى اريد الوصول اليها انه من مصلحة امريكا ايضا استمرار الوضع على ماهو عليه اقتصاديا وظهر ذلك عام ١٩٧٤ لانه كان من مصلحة امريكا وضع البترول والحظر الذى استمر كان تاثيره جيدا جدا فى مواجهة اليابان واوربا الغربية .. واعتقد ان استمرار الوضع يحدث اليوم فإن اكبر اقتصاد تعرض للخسائر بغض النظر عن انخفاض الدولار ، هو الاقتصاد

اليابانى . النقطة التالية اننى اعتقد ان هناك شرخا فى التحالف الغربى فجزء كبير من اوربا لاينظر بعين الغضب للعراق . الكويت استثماراتها الاساسية بالمليارات فى اليابان والولايات المتحدة فى حين ان العراق عميل اساسى للدول الغربية .

لكن ليس بنفس النظرة الأمريكية ، مثلا فى قضية النفط كل العالم يعلم جيدا ان العراق وغيره لايستطيعون بيع بترولهم الا لدول اوربا الغربية واليابان ، وليست هذه قضية .. فلمن يبيعونه !! .. هل للاتحاد السوفييتى ؟

هذا ممكن جدا ولكن القضية بالنسبة للغرب قضية استراتيجية ، بمعنى انهم لايريدون ان يقع الـ ٢٠٪ من إنتاج العالم من البترول فى يد شخص لايمكنهم التنبؤ بخطوته التالية .. ان الأموال الكويتية مودعة فى البنوك الامريكية والأوربية التى تستثمرها ، وهذه قضية اساسية ، والقضية ليست فقط البترول فى نظر الغرب فالبترول سيباع فى النهاية لهم .

وانا اعتقد أن احتمال الحرب ليس مائة فى المائة ، فلا يوجد شىء فى الكون ١٠٠٪ ، فدائما هناك خيارات ، والسياسة والحرب انما هما بدائل ، وانا اعتقد اقتصاديا ، انه ليس هناك ضرر كبير على الولايات المتحدة الأمريكية من استمرار هذا الوضع على ماهو عليه على المدى الطويل . مثلما قال د . على الدين هلال ولكن ساترجمها بمعنى آخر القوى الأمريكية ليست موجهة فقط للدول العربية وإنما موجهة بنفس القدر للدول الأوربية واليابان .. فامريكا تريد أن تظهر زعامتها للعالم كله . ولكن اقتصاديا اعتقد ايضا ان استمرار الوضع الحالى ليس فى صالح الولايات المتحدة .

الموقف الحالى والتدخل الاسرائيلى

● المصور : هل يتوقع توجيه ضربة نووية لمناطق البترول لأن مثل هذه الضربة تفقد المنطقة كل آبار البترول ؟

●● اللواء احمد عبد الحليم : الموقف الحالى فى اطار الحدث الحالى ، لايدعو لتدخل اسرائيل . نحن متفقون على هذه الحقيقة ولا داعى للحديث عنها ، دخول اى قوات عراقية الأردن او اسرائيل هو عمل عدائى مباشر ضد اسرائيل ، هنا اذا جرى هذا السيناريو فانه سيخرج اسرائيل عن الموقف الذى تكلمت عنه فى الحدث الاول .

إذن ستشترك اسرائيل لأنها تعتبر سواء دخول الأردن او دخولها هى نفسها عملا عدائيا . يستدعى اعلان الحرب .. وهنا سوف ندخل القوة الاسرائيلية كلها فى الحساب الذى لم ندخلها إليه ، حتى الآن نحن لم نحسب القوة الاسرائيلية ، وحديثنا كله حول قوى منقولة من الولايات المتحدة ومن المسارح المختلفة إلى المنطقة ، اسرائيل خارج الحساب ، اسرائيل تفقد العراق المزايا التى اشرت اليها والتى قد تكون لصالح العراق لو أن هناك عملا عربيا مشتركا بالقوة مثل وجود اسرائيل فى المنطقة وجودها على المسرح وامكاناتها العسكرية التى نعرفها جيدا وقربها من مصادر الامداد ، وبالتالى ستضاف قوة عسكرية مفاجئة للتجميع الموجود حاليا .

● المصور : بهذه القوة سوف تظهر اشياء كثيرة بالسلب فقد تتغير مشاكل العالم العربى .. ؟

●● اللواء احمد عبد الحليم : لن يحدث وهذه هى النقطة الاساسية فحتى فى السيناريو الأمريكى وحده المعمول حسابه لتقليل الخسائر العسكرية إلى ادنى حد حتى تدخل حسابا آخر فى العملية .. هذا يستلزم طبيعة خاصة للعملية إذا بدات .. هذه الطبيعة أن تكون الضربة قوية وسريعة وحاسمة فى اقل وقت ممكن قبل ان تتحرك اى جهة لتغير موقفها ..

والسؤال الآن هو من هى الجهة التى ستغير موقفها ! ؟ ..

●● د . احمد يوسف : الموقف حرج ، فان تضرب اسرائيل العراق بينما الجيش السورى يشارك اسرائيل فى هذا الهجوم امر يجب الا نستخف به ..

واعتقد انه حتى السياسة المصرية ستكون فى حرج .. فالسؤال اعتقد انه اعقد من هذا بكثير ..



المصدر : المصور

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● د . على الدين هلال : طبيعة الأزمة لها مستويات مختلفة ، واللواء احمد عبد الحليم تكلم كرجل عسكرى ، وهو لم يتصد لبحث هل امريكا مهتمة باثر هذا الهجوم على الراى العام فى السودان .. مثلا ؟ .. انا ارى ان ذلك لايدخل فى حسابات الامريكيين ، وهذا ينقلنا الى مستوى آخر من التحديد . فانا ارى اننا يجب الا نخلط الأوراق ، فموضوع الراى العام فى السودان لايدخل فى حسابات التقدير الاستراتيجى لامريكا . علينا ان نفرق بين مانتمناه وبين المؤثرات على ارض الواقع ، فمثلا الدكتور حسام عيسى يتحدث عن بعض الأمور التى تتم فى اوربا الآن وعلينا ان نعرف ماذا حدث اليوم وامس وماذا سيحدث غدا ؟ فالمانيا مثلا عرضت ان تغير دستورها حتى يسمح لها بالمشاركة والرئيس ميتران بعد أن كان يتخذ موقفا محايدا او شيئا من هذا القبيل بدا ياخذ موقفا متصلبا .. ويقال فى معرض تفسير تغييره لرايه انه جاء استجابة للراى العام الفرنسى الذى يطالب ٧٠٪ منه بعمل عسكرى ، انجلترا لها هذا الموقف ، اسبانيا ارسلت .. ايطاليا ارسلت .. ما اريد قوله هو اننا علينا ان نفرق بين كوننا نتكلم عن اشياء ربما تحدث فى « غضون ايام » وبين ما يمكن ان يحدث بعد ثلاثة شهور .. فعلا لو استمرت الأزمة دون تحرك عسكرى لمدة شهرين لتفكك المعسكر الغربى .

العمل العسكرى والانتخابات الأمريكية

طبعا هناك موضوع يجب الا نتغافله .. فالرئيس بوش لديه انتخابات نصفية للكونجرس الأمريكى فى نوفمبر القادم ، واذا تاخر العمل العسكرى حتى هذا الموعد فتلك مسالة صعبة .

واريد ان اشير الى التقرير الذى نشرته مجلة « الايكونومست » الانجليزية ، واكرر الراى الذى قالته حينما طرحت التساؤل التالى :

مامعنى النصر الآن او الهزيمة من وجهة النظر الامريكية ؟ .. وقالت ايضا : ان القضية ليست انسحاب القوات العراقية من الكويت .. القضية الآن من المنظور الأمريكى هى شكل نظام الحكم فى العراق .. وان اى تسوية غير هذا هى هزيمة للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ثم اقول إن هذه الآلة العسكرية حينما تحركت تجاوزت اهدافها ورغباتها موضوع الكويت . وفى ذهن هذه الآلة ان هناك نظاما لايدخل فى الخط ويستحيل التعامل معه . الأمر الثانى ان هناك قوة عسكرية « اكبر مما ينبغى » فى هذه المنطقة من العالم ويجب الا تسبب حرجا .

اريد ان اقول ، ونحن هنا نجتهد ، الأمر المؤكد اننا نختار بين بدائل كلها سيئة ، فما نحن فيه كارثة ، وما نفعله فى واقع الأمر اننا نحاول الخروج باقل قدر من المخاطر .. او ماهو الحل الذى يقلل من اخطائك . لكن نحن دخلنا بالفعل ، المنطقة دخلت نفقا مظلما .. وكل مانريد ان نفعله الآن هو كيف نقلل من الاخطار وكيف نقلل الخسائر .. وهنا تاتى اهمية العمل السياسى او الدبلوماسى ..

وحتى إن كانت الأحداث تميل الى ترجيح التدخل العسكرى .. فهذا لايعنى ان نتنازل عن المبادرة الدبلوماسية لأن أى ترتيب للأوضاع سواء خلال العملية العسكرية او ما بعد العملية العسكرية يحتاج لتصورات سياسية واستراتيجية ولاينبغى ان تنفرد القوى غير العربية بها وإلا تصبح ماساة لاحدود لها .

قبول صدام للشروط الدولية هو الخيار العربى الوحيد !

●● المصور : السؤال الآن كيف ؟ !

●● السفير تحسين بشير : موضوع التدخل العسكرى اصبح فى يد غير العرب ، الخيار العربى الوحيد هو أن يقوم الرئيس صدام بقبول الشروط الدولية وماعدا ذلك فالحرب قادمة .

●● د . على الدين هلال : اسمح لى بان اقاطعك .. إذا افترضنا جدلا ان بغداد قالت اليوم إنها ستنسحب من الكويت واعلنت جدولا زمنيا للانسحاب .. اليس من المتصور أن التقرير الاستراتيجى للقوى الأجنبية سيؤدى بها إلى البقاء فى المنطقة .

●● السفير تحسين بشير : النقطة المطلوبة من مصر ان تنتهز ، ولو فى اللحظة الأخيرة ، اى امكانية لاعطاء صدام مخرجا سياسيا ليس عبر التليفزيون



المصدر : المصور
التاريخ : ٣١ اغسطس ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاذاعة بل عبر قنوات سرية بحيث يتاكد له ان بغداد سوف تضرب وتدمر واننا مستعدون للتوسط مع امريكا لحل يضمن اولا كما قال السفير حافظ اسماعيل تامين عدم العبث بالبترول كجزء من الحل لفترة قادمة ويضمن ثانيا قواعد نظام عربي ثابت يتعايش سلميا مع النظام الاقليمي ، وفي غيبة هذا ستحدث فوضى .. وتلك الفوضى ليست في صالح العرب .

●● المصور : مازلنا نسال كيف يكون المخرج ؟

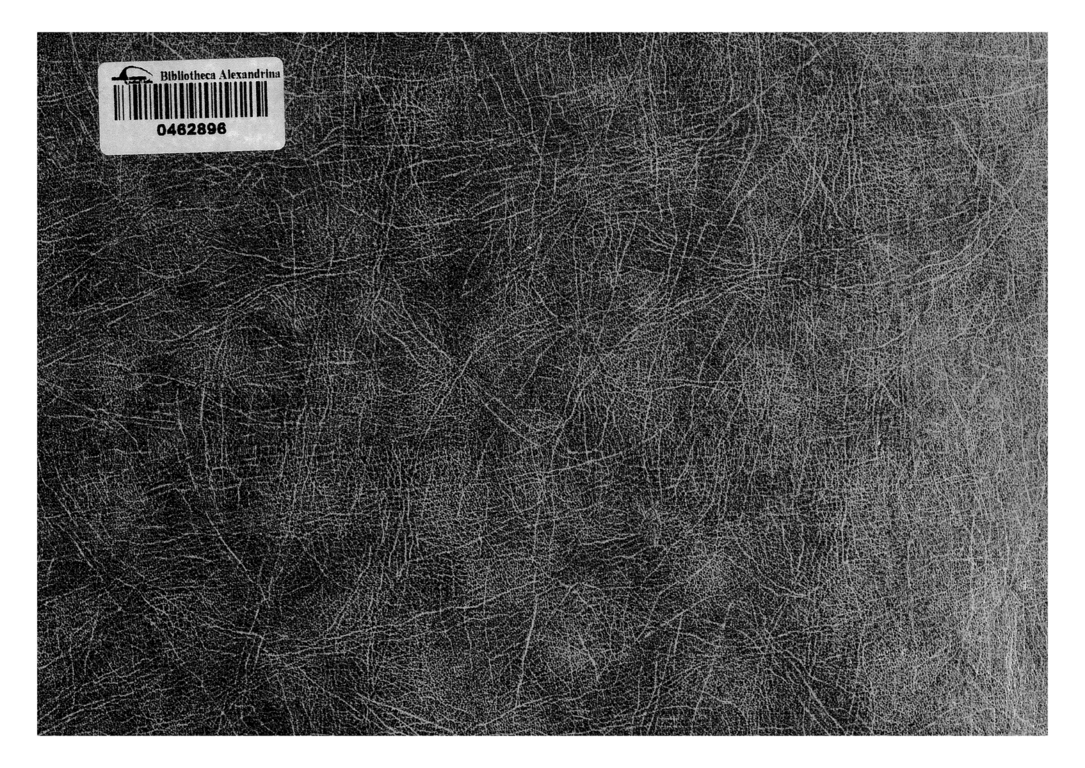
●● د . حسام عيسى : اعتقد ان جزءا من هذه العملية هو ان يكون هناك احساس في الخارج بان الحل العسكرى لضرب العراق وانهائه كقوة امر مرفوض من العالم العربي .. بمعنى انه مرفوض من الشعوب العربية ، والرئيس مبارك قال هذا حينما اكد منذ ايام انه اذا كان الهدف هو تغيير النظام في العراق فهذا امر لايوافق عليه اما اذا كان الهدف هو الدفاع عن السعودية فاهلا وسهلا ، انا ارى اننا هنا نتكلم بشكل موضوعي كعلماء سياسة واجتماع ومحللين ولكن كقوى سياسية لابد ان يفهم من حديثنا اننا كقوى وطنية مصرية وعربية نرى ان الاحتمال العسكرى مرفوض ، اى لابد ان يكون هناك احساس ايضا ، ايا كانت نتائجه الحقيقية ، لدى الولايات المتحدة الامريكية بان الشعب العربي يرفض هذا لكن ما أراه ان وسائل الاعلام هنا توضح ان هذا الاحتمال مقبول واننا فقط نبحث نتائجه ومضاعفاته .

نحن نقول هذا من منطلق ان صدام « ماض » والامة العربية باقية ، نحن نتكلم من هذا المنطلق فالانظمة كلها زائلة والشعوب هى الباقية .

ورغم كل احاسيسنا بمرارة ماحدث ينبغي ان نجرب ضغط الشعوب على صدام .. نحن لم نجرب ان نجمع توقيعات من الآف المثقفين في العالم العربي ونرسلها الى الرئيس صدام من منطلق الحب للعراق . انا اقول انه ينبغي الا يصدر من حديثنا مايفهم منه ان ضرب العراق امر مقبول ، باعتباره حلا عربيا .. لا ينبغي ان يكون هذا مفهوما .

ولكن هناك تيارا ايضا يقول بان مافعله الرئيس صدام امر جيد يستحق عليه النياشين .. ولكن هذا التيار لا نريده أن يسود ولا نؤيده .. نحن نريد أن نعبر عن التيار العاقل ، علينا ان نسال انفسنا سؤالا محددا : ماذا نريد بالضبط ؟ ! .. نحن نريد استعادة الكويت والعراق ، ولا نريد اطلاقا ان يكون ثمن استعادة الكويت هو انهاء العراق ..

● المصور : نشكر ضيوف الحوار على هذا الجهد الكبير .


Bibliotheca Alexandrina
0462896